RAGIP PAŞA
2357

٣١٤

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 2357

R. Y
2716

فنارى شرحى خلاصة الميزان

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لك اللهم على ما انجيتنا عن النهج فى منهاج تبديل التصور المجهول الى الانهاج * وصلوة على من نجحت به وجوه اهل التصديق والاحتجاج * وعلى آله واصحابه الذين اقتدينا باقوالهم الشارحة فى الكليات الخمس الشريفة وسائر الجزئيات المنيفة * فاهتدينا كمن اهتدى بالسراج الوهاج (امابعد) فيقول العبد الداعى والمدعو بالحاج محمد الفوزى ابن الحاج احمد اليار انكمه وى مولدا والادرنه وى موطنا لما لم يأخذنى الاعتذار عن بداخ لى سائق بى الى تدريس الفنارى ملحح عليه فى الليل والنهار * مع انى كنت مشغولا بتدريس القاضى مير والشفاء الشريف ومرآة الاصول بمحفل جم من الاخبار * شرعت فيه بان ادرسه بعد مجيئى من درس الجامع * وقلت فى نفسى لاحذر عن الاطالة فيه بل اذ كرما لوف المنافع * واضبطه بالتحرير درسا فدرسا كى ينتفع به بعض المسامع * فوفقنى الله به بلا تبييض بعد التسويد انه لطيف حميد مجيد * وجاء باذن الله مزينا بالفرائد ومشحونا بالفوائد (فسميته بخلاصة الميزان) النافعة للمبتدئ فى الفنارى من الاخوان * جعله الله تعالى سببا للفوز والامان من كل احزان * انه ذوا اللطف والاحسان *

قال الشارح العلامة الفنارى عليه رحمة الملك البارى اولا (بسم الله الرحمن الرحيم) وثانيا (حمدا لك اللهم) اداء لما وجب عليه من البدأ بالبسملة والحمدلة فان اعترضت عليه ورتبت قياسا بان تقول تقديم البسملة على الحمدلة ترجيح بلا مرجح لانهما سيان فى وجوب التقديم وكل شيئين هذا شانهما تقديم احدهما على الاخر ترجيح بلا مرجح فتقديم البسملة على الحمدلة ترجيح بلا مرجح (اجبت عنه بمنع الصغرى اعنى قولك لانهما سيان فى وجوب التقديم هكذا لانسلم انهما سيان فى وجوب التقديم اذ الحديث الشريف الدال على وجوب تقديم البسملة الشريفة يدل على التقديم الحقيقى يعنى على ان لا تكون البسملة مسبوقة بشئ مما هو بصدد بدئه والحديث الدال على وجوب تقديم الحمدلة يدل على التقديم الاضافى كما تقرر فى محله ويؤيده ما هو اسلوب الكتاب وعامل حمدا محذوف وجوبا سماعا على ما تقرر فى كتب النحو وهو حمدت او احمد (فان قلت لم اختار الشارح الجملة الفعلية على الاسمية (قلت فيه نكات عديدة ذكرها اكثر البلغاء منها ان الفعلية اصل الجمل لاصالة جزئيها فيما كانا عليه ومنها ان الفعلية مشتملة على اجزاء القضية الاربعة اعنى الموضوع والمحمول والنسبة بين بين والنسبة التامة الخبرية ومنها اعتراف العجز عن استدامة الحمد لدلالة الفعل على التجدد (وان قلت لم كرر الخطاب الى المولى بقوله اللهم (قلت فيه اجوبة كثيرة نكتفى بواحد منها وهو انه انما كرره لكون المقام مقام الرجاء والتضرع واصله يا الله وحذف حرف النداء ثم اتى بالميم المشددة عوضا عنه واخر تبركا بابتداء اسم الله تعالى (على ما لخصت لى) هذا ذكر المحمود عليه بعد ذكر المحمود له وما موصولة والعائد محذوف او مصدرية والتلخيص جعل الشئ خلاصة وزبدة واللام فى لى لام المنفعة (من منح عوارف الافاضل) هذا بيان لما لخص له فمن بيانية والمنح بكسر الميم وفتح النون جمع منحة بمعنى عطية واضافتها الى العوارف بيانية والعوارف جمع عارفة بمعنى الاحسان والافاضل جمع افضل

والمراد بهم العلماء العاملون والحكماء الكاملون والمراد بعوارف الافاضل المسائل المذكورة فى كتبهم او المأخوذة من افواههم والمعنى حمدت او احمد حمدا لك يا الله على الشئ الذى جعلته خلاصة وزبدة فى ذهنى وهو المسائل المذكورة فى كتب العلماء والحكماء او على اعطائك لى اياها (وخلصتنى) معطوف على قوله لخصت على اعتبار كون ما مصدرية دون كونها موصولة لعدم العائد اى اخرجتنى لكن التخليص بمعنى الاخراج بشرط ان يكون ذلك الاخراج من المشقة ولذا قال (من محن عواصف الفضائل) المحن جمع محنة والعواصف جمع عاصفة وهى الريح الشديد والفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح عليه الانسان قيل المراد بالفضائل ما يلزم الانسان ولا ينتقل الى غيره كالعلم والشجاعة والفواضل ما ينتقل الى غيره كالمال والمراد هنا العلم اى خلصتنى من مشقة ما يهلك الفضائل من الفقر والمرض وغيرهما وههنا استعارة يناسب تقريرها على طريق المصرحة او الكناية (والاولى هكذا شبه الاشياء المهلكة للفضائل بالعواصف فى الاهلاك ثم عبر عن ذلك الاشياء بها استعارة مصرحة تحقيقية (اوشبه الفضائل فى النفس بالنباتات الخضرة فى المرغوبية فعبر المشبه به بلفظ المشبه بالكناية واضاف اليها العواصف استعارة تخييلية اى اخرجتنى عن مشاق الاشياء التى هى مهلكة ومفنية للفضائل كالرياح الشديدة التى هى المهلكات لما مسته من النباتات (وصلاة) عطف على حمدا لك عطف القصة على القصة وهو على ما فسره السيد السند عطف جمل متعددة مسوقة لغرض من الاغراض على جمل متعددة اخرى مسوقة لغرض آخر وعلى ما فسره سعد الدين عطف حاصل مضمون جملة على حاصل مضمون جملة اخرى والكلام فى عامله وفى العدول عن الاسمية مثل ما سبق فى حمدا لك (على عامة من لحقهم) لفظ من ههنا مفرد لفظا وجمع معنى ولذا ارجع اليه ضمير الجمع والمراد بذلك الجمع جمع الانبياء (اولى الفواضل) فاعل لحق والاولى بفتح الهمزة

بمعنى الاحسن والاشرف وبضم الهمزة تأنيث الاول فعلى الاول لحقهم اشرف النعم واحسنها وهو الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة وعلى الثانى اولى النعم واقدمها من جهة الشرف لا من جهة الزمان (لا سيما) بمعنى وعلى الخصوص وانما ذهب الى هذا المسلك بيانا لرفعة درجة نبينا صلى الله عليه وسلم (على محمد المنعوت) اى الموصوف ولم يقل الموصوف لان النعت اخص من الوصف لاستعماله فى المدح فقط بخلاف الوصف (باعلى الشمائل) الباء متعلق بالمنعوت واضافة الاعلى الى الشمائل بيانية والشمائل الصفات الحميدة والخصال المرضية (والمبعوث باكرم القبائل) بالجر عطف على المنعوت والباء بمعنى من والمراد من اكرم القبائل قبيلة قريش اى المبعوث حال كونه من اكرم القبائل واشرفها (ثم اعلم ان فى لخصت وخلصت والمنح والمحن والافاضل والفضائل والفواضل والمنعوت والمبعوث صنعة التجنيس من الصنايع البديعية وهى تشابه الالفاظ وقيل لا فى بعضها (وعلى آله واصحابه المهتدين) اى الواجدين طريق الحق (باوضح الدلائل) الدالة عليه وهو القرآن خاصة قيل جميع المعجزات الصادرة على يد محمد صلى الله تعالى عليه وسلم لان معجزاته اوضح المعجزات واظهرها وابقاها ولما فرغ الشارح من الخطبة وهى فى العرف طائفة من الالفاظ مشتملة على البسملة والحمدلة والصلولة شرع فى الديباجة وهى فى العرف طائفة من الالفاظ مشتملة على اسم المؤلف وفن المؤلف وسببا للتأليف وغيرها فقال (اما بعد) يسمى هذا اللفظ بفصل الخطاب وقيل بالاقتضاب القريب من التخلص وكونه اقتضابا لعدم المناسبة بين البسملة والحمدلة والصلولة وبين الديباجة وكونه قريبا من التخلص لعدم بدأ الديباجة بغتة بل بعد اتيان اما بعد المبنى على الضم لانقطاعه عن الاضافة مع ارادة معناها لتحصيل نوع المناسبة بين المنتقل منه والمنتقل اليه اى بعد البسملة وقرينيها (فلما لم ينفعنى التعلل) الفاء جواب اما ولما ظرف بمعنى حين ومستعمل استعمال الشرط ويليه فعل ماض لفظا او معنى بغير الفاء كما وقع هنا والتعلل اظهار العلة

(بلعل وعسى) الباء متعلق بالتعلل اى كنت اظهر العلة واقول انى مشغول فى هذا الزمان باشياء مانعة عن الاتيان مستلزمة للاحزان ولعل الله يدفعها عنى و يوفقك الى نيل المراد منى وقرب وقت ذلك فنسلك الى تلك المسالك ولكن لم ينفعنى ذلك التعلل (عن اقتراح اخ لى) الاقتراح السؤال على طريق التحكم والارتجال وهو الاستعجال اوالابتداء بالشئ من غير تهيئ له قبل ذلك بلا فكر ولاروية على ان المسؤل هل هو من المقدور ام لا كسؤال الصبيان شيئا والاخ يحتمل ان يكون من تلامذته اوممن عداهم من الطلبة وعلى كلا التقديرين فالتعبير عنه بالاخ تواضع منه الان قوله (فى كل صباح ومساء) يدل على انه من تلامذته لان الملازمة فيهما الى مثل هذا الفاضل انما يتصور فى تلامذته ومن الناس من يقول ان الاخ يحتمل اخا الدين والطين فان اراد باخ الدين تلميذه وباخ الطين غيره من الطلبة فيقرب الى نوع من المناسبة ولكن فيه مافيه لكون كل اخ فى الدين اخا فى الطين بلاعكس اللهم الاان يراد بالاخ الطينى الاخ لاب وام اولواحد منهما وبالاخ الدينى من كان على ملة الاسلام كما قال تعالى انما المؤمنون اخوة والحاصل لما لم اتخلص ببيان العذر واظهار العلة عن طلب واحد من الخلان (ان اكتب فوائد لايقة بمطالعة الاخوان) قوله ان اكتب مفعول به للاقتراح وفوائد مفعول ان اكتب وهى جمع فائدة والمراد بها ههنا كل مايفيد الطالب من المسائل المنطقية ولايقة صفة الفوائد والباء متعلق بلايقة والمراد من الاخوان طلبة العلوم كلهم (لفرائد الرسالة الاثيرية) المشهورة بين الطلبة بايساغوجى اللام متعلق بان اكتب والفرائد جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة الشفافة والمراد بها القواعد المذكورة فى الرسالة المنسوبة الى الشيخ اثير الدين الابهرى بان شبه القواعد بالفرائد فى النفاسة فعبر عن المشبه بلفظ المشبه به استعارة مصرحة تحقيقية ظرف مستقر صفة الرسالة اوحال منها اى المصنفة اوصنفة فى الميزان (فى الميزان) اى فى علم المنطق لانه سمى بالميزان لانه يعلم به فساد الفكر وصحته كما ان الميزان يعلم به نقصان الشئ وتمامه (شرعت) من الشروع بمعنى البدأ

لا من الشرع جواب لما (فيه) اى فى كتب الفوائد للفرائد (غدوة يوم) ظرف لشرعت اى فى مابين طلوع الشمس ووقت الضحى (من اقصر الايام) صفة يوم اوحال منه واقصر الايام يكون عند كون الشمس فى برج الجدى من البروج الاثنى عشر (وختمت) معطوف على شرعت والمفعول محذوف بمعونة القرينة اى وختمه اى كتب الفرائد مقارنا (مع اذان مغربه) اى مغرب ذلك اليوم قيل يحتمل ان يكون ذلك عبارة عن الاستحضار لكن لفظ الكتب صريح فى الكتابة بالفعل وان كان تسويدا محتاجا الى محو واثبات (بعون الله الملك العلام) متعلق بختمت (انه ولى كل توفيق وانعام) اى صاحبهما اوخالقهما هذا فى مقام الدليل لما قبله (اعلم) انما صدر هذا البحث بهذا اللفظ تنبيها على انه اليق بالدقة والاهتمام (ان من حق كل طالب كثرة) اى ينبغى لمن اراد ان يعرف ويحصل كل شئ متكثر ومتعدد فردا فردا (تضبطها) صفة للكثرة اى تجمعها وتشمل الى جميعها (جهة وحدة) فاعل تضبط اى معنى كلى مخصوص بتلك الكثرة ويحسن باعتباره عدها شيئا واحدا وتسميتها باسم واحد كالناطق او الضاحك بالنسبة الى الانسان لان لافراد الانسان كثرة والناطق او الضاحك جهة وحدتها من حيث انه يجمع افراد الانسان ويميزها عما عداها وبذلك الاعتبار عدت تلك الافراد نوعا واحدا وسميت انسانا وكذلك كل علم كثرة اى مسائل يجمعها موضوعها وغايتها ويميزها عما عداها وبذلك الاعتبار تسمى باسم واحد ويقال لها مثلا الصرف او النحو او المنطق (ان يعرفها) فاعل ينبغى اى يليق ان يعرف ذلك الطالب تلك الكثرة (بتلك الجهة) متعلق بيعرف اى بتعريف حاصل من تلك الجهة الواحدة كان تعرف جميع افراد الانسان بانه ناطق اوضاحك وكان تعرف العلم المدون بانه باحث عن الاعلال او الاعراب او المعلومات التصورية والتصديقية (ويحصل) من التحصيل (الشعور) اى العلم الاجمالى (بها) اى بتلك الكثرة الشعور علم الشئ اجمالا وانما اتى بالشعور تنبيها على ان المراد من المعرفة فى ان يعرفها العلم الاجمالى وذلك لان العلم بالكلى مستلزم للعلم بما تحته

من الافراد اجمالا فلاجل ان جهة الوحدة كلى تستلزم العلم بها للعلم
بما تحته من الكثرة اجمالا (قبل الشروع فيها) اى فى تلك الكثرة كان
تعرف الانسان قبل النظر الى افراده فردا فردا بانه ناطق اوضاحك
وهذا علم اجمالى به وكان تعرف علما من العلوم قبل ان تحصله مسئلة بعد
مسئلة بانه باحث عن شئ فلانى وهذا علم اجمالى به (حتى) اى لان
(يأمن من فوات شئ) مضاف اليه للفوات وفاعل له (مما يعنيه)
صفة من الشئ بتقدير كائن اى ليكون بسبب ذلك العلم الاجمالى امينا
من فوات شئ كائن من مطالبه (و) لان يأمن (من صرف الهمة الى ما
لا يعنيه) وتضييع الاوقات فيما لا فائدة له فيه (و) ينبغى ايضا لذلك الطالب
(ان يعرف غايتها) اى غاية تلك الكثرة كان يعرف ان غاية المنطق
العصمة عن الخطاء فى الفكر والمراد بمعرفة الغاية التصديق بان
غاية الشئ غاية له فى نفس الامر (ليزداد) ذلك الطالب (جدا) اى سعيا
(ونشاطا) اى سرورا وتلذذا وهما تميزان عن ذات مقدرة اى ليزداد
شيئه وهو سعيه وسروره واعلم ان فائدة تصديق الغاية ثلث الاول
ان يجزم بان طلبه ليس عبثا والثانى ان يزداد جدا ونشاطا والثالث
ان لا يصرف وقته فيه اذا لم يعجبه (ولا يكون) اى ولان لا يكون
لان المعطوف عليه اعنى ليزداد منصوب بان مقدر (سعيه) اسم لا يكون
(عبثا) خبره اى بلا فائدة فى نظره او عرفا (وضلالا) لانه لو اعتقد بما لا يجوز
اعتقاده وحصله وقع فى الضلالة ثم العبث ثلاثة اقسام الاول عبث حقيقى
وذلك اذا لم يصدق بفائدة ما اصلا والثانى عبث عرفى وذلك اذا لم يصدق
بفائدة معتدة بها بالنظر الى تعبه فى التحصيل كالجار نفسه ثلاثة ايام
بمقابلة رأس بصل واحد والثالث عبث فى النظر وذلك اذا صدق
بفائدة معتدة بها لكن لا تكون مطلوبة عنده وكذلك ان كانت تلك
الكثرة علما مدونا ينبغى للطالب ان يصدق بموضوعية موضوعه
لان تمايز العلوم عن بعضها بتمايز موضوعها اذ المسائل مربوطة
بالموضوع بحيث يتمايز كل واحد من موضوعى العلمين عن الاخر تمايز
الطائفتان من المسائل احديهما عن الاخرى كالعنقودين فانهما

لو جر رأسهما بعد اختلاط حبات احدهما بحبات الآخر لافترقت
اى الحبات بتمايز رأسيها (ولان كل علم كثرة) متعلق بفعل مؤخر
وهو جرى فى قوله الاتى جرى عادة العلماء اه وهذا تخصيص بعد
التعميم اذ العلم داخل فى قوله كل كثرة تضبطها اه ليكون اوقع
فى الذهن اى ولاجل ان كل علم مدون مسائل كثيرة (تضبطها)
اى تلك المسائل الكثيرة (جهة وحدة) وتصيرها شيئا واحدا بعد
ما كانت متعددة فى انفسها فان كانت تلك الجهة الواحدة داخلة
فى ماهية ذلك العلم فهى ذاتية والا عرضية كما اشار الى الاول بقوله
(ذاتية) مرفوعة على انها صفة للجهة الوحدة (باعتبارها) ان كان الجار
متعلقا بتعد المؤخر والضمير راجعا الى الجهة فقط كان افيد لانه حينئذ
يتناول الجهة الوحدة الذاتية والعرضية وان كان الضمير راجعا الى الجهة
الوحدة الذاتية يفيد الحصر بها فلا يجوز لان مسائل العلم كما تعد باعتبار
الجهة الوحدة الذاتية علما واحدا كذلك تعد باعتبار العرضية علما واحدا
(تعد مسائله) اى مسائل العلم ولو قال الشارح بعد قوله ذاتية الاخص لكان
اولى لحصول الاحتراز عن الجهة الوحدة الاعم صريحا لان الجهة الوحدة
الذاتية لعلم المنطق مثلا قسمان احدهما اخص وهو المعلومات
التصورية والتصديقية وبه يحسن عد المسائل المتكثرة شيئا واحدا
واطلاق الاسم الواحد عليها وثانيهما اعم وهو كون مسائله
قضايا ولا يحسن به عد المسائل المتكثرة شيئا واحدا واطلاق الاسم
الواحد عليها لان القضايا ليست مخصوصة بمسائل المنطق لانها
لا تجعلها مضبوطة كما ان الجهة الوحدة الذاتية لافراد الانسان
قسمان احدهما اخص وهو الناطق وبه يحسن عد جميع الافراد
شيئا واحدا واطلاق الاسم الواحد الذى هو الانسان عليها وثانيهما
اعم وهو الجنس القريب الذى هو الحيوان ولا يحسن به عد الافراد
شيئا واحدا واطلاق الاسم الواحد عليها لان الحيوانية ليست
مخصوصة لافراد الانسان بل توجد فى الفرس والحمار وغيرهما
(علما واحدا) وتسمى باسم واحد (وهى) اى الجهة الوحدة الذاتية

(كونها) اى كون المسائل المتكثرة (باحثة) اى صاحبة بحث بان يقع البحث فيها والمراد بالبحث حمل المحمول على الموضوع وفيه مسامحة لان الجهة الوحدة الذاتية نفس الموضوع لاكونه باحثا الاان الشارح اراد التنبيه على كيفية ضبط الموضوع للمسائل فاختار هذا التسامح اعتمادا على ظهور المراد (عن الاعراض الذاتية لشئ) احترز بقوله الذاتية عن الاعراض الغريبة وهى الاعراض الغريبة ماعدا مايعرض الشئ لذاته كالتعجب العارض للانسان اولجزئه المساوى كالادراك بالفعل العارض للانسان بواسطة الناطق اوالخارج مساو كالضاحك العارض للانسان بواسطة التعجب فهذه الثلاثة ذاتية وماعداها كالموجودية العارضة للانسان بواسطة الوجود وغيره اعراض غريبة لايبحث عنها فى العلوم (واحد) صفة للشئ والمراد به موضوع العلم (وحدة حقيقية) مفعول مطلق لواحد وهوكالعدد الموضوع لعلم الحساب لانه واحد فى الحقيقة (اواعتبارية) بان يكون متعددا فى الحقيقة واحدا بالاعتبار للاشتراك فى امر وهو كالكلمة والكلام الموضوعين لعلم النحو مثلا لانهما وان كانامتعددين فى الحقيقة الاانهما للاشتراك الواقع بينهما فى الموضوعية لمعنى اعتبر شيئا واحدا وكالمعلومات التصورية والتصديقية الموضوعتين لعلم المنطق لانهما وان كانتا متعددتين فى الحقيقة الاانهما للاشتراك الواقع بينهما فى الايصال الى المجهول عدتا شيئا واحدا (وجهة وحدة عرضية) معطوف على قوله جهة وحدة ذاتية اى وكذلك تضبط تلك الكثرة جهة وحدة عرضية (تتبع الجهة الاولى) الجملة صفة للجهة الوحدة العرضية يعنى تلك الجهة الثانية تتبع فى كونها جامعة للكثرة ومانعة لاغيارها وفى كون تلك الكثرة بسببها شيئا واحدا للجهة الاولى اعنى الجهة الوحدة الذاتية والعرضية تتبع لها فى الوجود اذغاية العلم تابعة فى وجودها للعلم والعلم للموضوع فتكون الغاية تابعة للموضوع (ككونها آلة) خبرمبتدأ محذوف اى الجهة الوحدة العرضية كائن ككونها اى المسائل آلة لتحصيل غيرها كما كانت

مسائل المنطق آلة لتحصيل المجهولات من المعلومات (واستتباعها) عطف على كونها اى وككون المسائل المتكثرة مستلزمة (غاية) مفعول للاستتباع وهو ككون مسائل المنطق مستلزمة للعصمة عن الخطاء فى الفكر وفيه تسامح ايضا اذ الجهة الوحدة العرضية نفس الغاية لاكون المسائل كماذكر الاان الشارح اراد التنبيه على ان كون الغاية من جهة استتباع المسائل اياها وان ضبطها للمسائل باعتبار كون المسائل مشتركة فيها فاختار هذا التسامح (جرى عادة العلماء) فى اوائل تصانيفهم (على تقديم الشعور) متعلق بجرى واضافة التقديم الى الشعور اضافة المصدر الى مفعوله والمراد بالشعور العلم الاجمالى كماسبق والحاصل ولاجل ماذكر جرى عادة العلماء ودأبهم على انهم كانوا يقدمون العلم الاجمالى الحاصل (ب) سبب (تعريف العلوم) فالظرف المستقر صفة للشعور (باحدى الجهتين) متعلق بالتعريف (وغايتها) معطوف على الشعور اى وعلى تقديم غايتها (وموضوعها) والمراد بتقديم الغاية والموضوع تقديم التصديق بغايتية غاية المسائل وبموضوعية موضوعها (على الشروع فى مسائلها) متعلق بالتقديم والحاصل ان العلماء قدجرت عادتهم على انهم يأتون فى اوائل تصانيفهم بثلاثة اشياء قبل شروعهم فى مسائل العلم ومقاصده اولها الاتيان بتعريف العلم باحد الجهتين ليحصل علما اجماليا بمسائله ليتمايز ذلك اعنى سائره ويصح التوجه اليه ويكون الطالب على بصيرة فى طلبه وثانيها التصديق بان الشئ الفلانى غاية لذلك العلم لئلايكون سعى الطالب عبثا بل يزداد نشاطا وسرورا وثالثها التصديق بان الشئ الفلانى موضوع لذلك العلم ليتمايز ذلك العلم عند الطالب كل التمايز لان التميز بالموضوع تميز بالذاتى فيكون اقوى اعلم ان للشارح ههنا دعوى ودليلا واما دعواه فقوله (فنقول آه) يعنى انه يدعى ان الاتيان فى اول كتابنا برسم المنطق وبغايته وموضوعه مناسب واما دليله فسهل الحصول هكذا لانه كلما جرى عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف العلوم آه فيليق لنا

ان نقدم هذه الثلثة لكن المقدم حق والتالى مثله فالفاء جوابية
ويجوز كونها تفريعية (باعتبار) حال من فاعل نقول اى فنقول
معرفين باعتبار (الجهة الاولى) اى الوحدة الذاتية (المنطق)
ولم يقل علم المنطق اشارة الى ان المنطق علم لذلك العلم ففى اى مكان
اضيف العلم الى المنطق يكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم
كليلة القدر وانما سمى هذا العلم بالمنطق الذى هو المصدر الميمى ادعاء انه
من حيث ايرائه للنطق قوة عين النطق وقيل ما قيل سوى هذا الوجه
الجليل (علم) اى مسائل اوقواعد كلية (يبحث فيه) اى فى العلم
(عن الاعراض الذاتية) لا عن الاعراض الغريبة وقد سبق نبذة
من مثال الذاتية والغريبة عند شرح قوله وهى كونها باحثة
عن الاعراض الذاتية لشئ واحد (للتصورات) اى المعلومات التصورية
(والتصديقات) اى المعلومات التصديقية ظرف مستقر حال اوصفة
للاعراض الذاتية (من حيث نفعها) اى التصورات والتصديقات
(فى الايصال) اى فى ايصال عقل الطالب (الى المجهولات)
التصورية او التصديقية اعلم ان التقييد بالحيثية لتخصيص
الاعراض الذاتية لان المنطق لا يبحث عن مطلق الاعراض الذاتية
للتصورات والتصديقات والالكان البحث عن كون كل واحدة منهما
قديما اوحادثا اوممكنا اوممتنعا اوحاصلا فى الذهن اوفى الخارج
الى غيرها من الاعراض الذاتية لادخل لها فى الايصال بل يبحث
عن الاعراض الذاتية التى لها دخل فى الايصال مثل كون التصور المفرد
من احدى الكليات الخمس وكون التصور المركب المفردين
احد الحدين او الرسمين فان هذه الاعراض نافعة فى الايصال
الى المجهول التصورى لكونها اما صفة لنفس الموصل كالحدية
والرسمية اوجزئه كالجنسية والفصلية وغير ذلك ومثل كون
التصديق المفرد قضية اوعكس قضية حملية اوشرطية وموجبة
اوسالبة وكون التصديق المركب قياسا اقترانيا اواستثنائيا الى غير ذلك
فان هذه الاعراض نافعة فى الايصال الى المجهول التصديقى لكونها

اما صفة لنفس الموصل كالقياسية والاقترانية والاستثنائية اوجزئه
ككون التصديق قضية اوعكس قضية الى غير ذلك (ثم اعلم
ان موضوع المنطق المعلومات وهى قسمان تصورية وتصديقية
فالتصورية قسمان موصل قريب وموصل بعيد والقريب اربعة
اقسام الحد التام والناقص والرسم التام والناقص والبعيد خمسة
اقسام الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام والتصديقية
ثلثة اقسام الموصل القريب وهو القياس والموصل البعيد وهو اجزاء
القياس كالصغرى والكبرى والموصل الابعد وهو اجزاء
اجزاء القياس كموضوع الصغرى ومحمولها (اوعن الاعراض)
اى او المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض (الذاتية) فكلمة
او لتقسيم الحد لا المحدود (للمعقولات الثانية) اعلم ان المعقولات
الاولى والثانية مجرد اصطلاح للمنطقيين ومرادهم بالمعقولات
الاولى ما يتعقل فى المرتبة الاولى ليحمل عليه وصفه والمراد بالثانية
ما يتعقل بالمرتبة الثانية ليحمل على موصوفه مثلا تعقل اولا الحيوان
اوالانسان وهو المعقول الاول ثم تعقل جنسية الحيوان اونوعية
الانسان وهو معقول ثان (التى لا يحاذى بها امر فى الخارج)
بل فى الذهن واعلم ان المآل فى قراءة لا يحاذى على بناء المفعول
اوالفاعل واحد لانك اذا قرأته على بناء المفعول يكون معناه لا يوصف بها
واذا قرأته على بناء الفاعل يكون معناه لا يقابل بها مقابلة الصفة
لموصوفها والحاصل ان المعقولات الثانية عبارة عن الجنسية والنوعية
والكلية والجزئية وغيرها فهى لا يوصف بها شئ فى الخارج
بل فى الذهن كما لا يخفى (من حيث تنطبق) اى تشتمل المعقولات الثانية
(على المعقولات الاولى) تخصيص بالاعراض الذاتية الموصلة
للمعقولات الثانية لتميز موصلها عن غير موصلها لان المنطق لا يبحث
عن مطلق الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية بل عن موصلها
والا لبحث عن كونها حاصلة فى الذهن وكونها عرضا وكونها
من الكيفيات النفسانية لان هذه الامور وان كانت اعراضا ذاتية لها

لكنها لا تنطبق على الاولى ولذا لا يبحث عنها بل عن المنطبق
على الاولى كالجنسية والنوعية والفصلية فانها تنطبق على الاولى
كالحيوان والانسان والناطق (التى يحاذى بها) اى يوصف او يقابل بها
(امر فى الخارج) وطريق الوصف والمقابلة بان يجعل الامر الموجود
موضوعا والمعقول الاول محمولا كقولنا زيد حيوان مثلا وقس عليه البواقى
ولما فرغ الشارح عن تعريف المنطق باعتبار الجهة الوحدة الذاتية
اراد تعريفه باعتبار الوحدة العرضية فقال (وباعتبار الجهة الثانية)
والواو عاطفة لمدخولها على قوله فنقول باعتبار الجهة الاولى
فيكون المعنى هذا ونقول فى تعريف المنطق باعتبار الوحدة العرضية
(المنطق قانون) اى قوانين انما فسرنا هكذا لان مسائل المنطق
كل واحدة منها قانون واحد فيكون من قبيل تسمية الكل باسم جزئه
والقانون فى الاصل لفظ سريانى بمعنى المسطر اما مسطر الكتابة
او مسطر الجدول وايا ما كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور
كثيرة فيناسبه معناه الاصطلاحى وهو قضية كلية تستنبط منها
احكام جزئيات موضوعها (يعرف به) اى بالقانون (صحيح الفكر
وفاسده) وهو اى الفكر فى اللغة توجه النفس نحو المطلوب
وفى الاصطلاح ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول فالحاصل
ان الفكر عبارة عن القول الشارح والقياس لان القول الشارح
معلوم تصورى يرتب ليحصل به الوصول الى مجهول تصورى
والقياس معلوم تصديقى يرتب ليحصل به الوصلة الى مجهول تصديقى
ولكن ذلك الترتيب قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا فيلتبس
وقانون المنطق يدفع ذلك الالتباس بان يفرق الصحيح عن الفاسد
(فاندرج فى الاولى) اى فى الجهة الوحدة الذاتية (معرفة الموضوع)
اى معرفة موضوع المنطق بانه المعلومات التصورية والتصديقية
او المعقولات الثانية (على المذهبين) اى مذهب المتأخرين والمتقدمين
لان كون موضوعه المعلومات مذهب المتأخرين وكون موضوعه
المعقولات الثانية مذهب القدماء يعنى حصل بتعريفنا للمنطق

باعتبار

باعتبار الوحدة الذاتية معرفة ان موضوع المنطق المعلومات
على مذهب المتأخرين والمعقولات الثانية على مذهب المتقدمين
(فان قلت كيف يحصل من التعريف التصديق بموضوع المنطق
(قلت حصلت من ذلك التعريف مقدمة وهى ان المعلومات التصورية
والتصديقية او المعقولات الثانية ما يبحث فى المنطق عن اعراضه الذاتية
ثم ضمت اليها هذه المقدمة المشهورة بان يقال وكل ما يبحث
فى المنطق عن اعراضه الذاتية فهو موضوع المنطق فحصل
المطلوب وهو ان المعلومات او المعقولات الثانية موضوع المنطق
ان هو الا تصديق بموضوع المنطق وهو حاصل من التعريف
(و) اندرج (فى الثانية) اى الوحدة العرضية (معرفة الغاية) لان
حصلت من التعريف باعتبارها مقدمة وهى ان معرفة صحة الفكر
وفساده مما يترتب على المنطق ثم ضمت اليها هذه المقدمة بان يقال
وكل ما يترتب على الشئ فهو غاية له فحصل المطلوب وهو ان معرفة
صحة الفكر وفساده غاية المنطق ولما فرغ الشارح من تحقيق مقدمة
الشروع اراد ان يشرع فى ضبط مجملات اصول الفن ليزداد الطالب
بصيرة على بصيرة فقال (ثم نقول) عطف على قوله فنقول (لما كان
الغرض) اى المقصود الاصلى المتأخر باعتبار والمتقدم باعتبار آخر
وذلك لان فى المقصود الاصلى اعتبارين اعتبار ملاحظته وتصوره
قبل التشبث بمقدماته واعتبار ترتبه على ذلك التشبث فالغرض
متقدم على الاول ومتأخر على الثانى (من المنطق) اى من تدوينه
(معرفة صحة الفكر وفساده) فان قلت من اين علم ان الغرض من المنطق
معرفة الصحة والفساد فى الفكر قلت انه علم من تعريفك له باعتبار
الوحدة العرضية كما سبق (والفكر) اى الحال ان الفكر (اما) كائن
(لتحصيل المجهولات التصورية) بان يكون قولا شارحا كالحيوان
الناطق الذى هو معلوم تصورى موصل الى معرفة الانسان الذى
هو مجهول تصورى (او) كائن لتحصيل المجهولات (التصديقية) بان
يكون قياسا كقولك العالم متغير وكل متغير حادث وهو معلوم تصديقى

موصل الى معرفة ان العالم حادث وهو مجهول تصديقى (كان) اى حصل جواب لما (للمنطق طرفان) اسم كان اخر عن خبره وهو قوله للمنطق لكون خبره ظرفا وانما كان له طرفان دون زائد اوناقص لما انه قد تقرر عندهم ان الفكر المحصل للمجهولات التصورية تصورات والفكر المحصل للمجهولات التصديقية تصديقات كما اشار اليه الشارح آنفا بقوله لما كان الغرض الخ (تصورات) بدل اوخبر مبتدأ محذوف اى الطرف الاول منهما تصورات وانما قيل لاحد طرفى هذا الفن تصورات لكون موضوعه اى احد الطرفين تصورا (وتصديقات) اى والطرف الثانى منهما تصديقات وانما قيل لاحد الطرفين تصديقات لكون موضوع احد الطرفين تصديقا (ولكل واحد منهما) اى التصورات والتصديقات اوالطرفين (مباد) جمع مبدأ واصله مبادى غيرمنصرف لكونه على وزن مساجد فغير بحذف الياء من آخره ونون الدال على حركته الاصلية وله معان والمراد منها هنا واحدها وهو ما لا يكون مقصودا بالذات فى الفن بمعنى انه لايكون معرفة احواله والنظر فيه مقصودا اوليا لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا واسطة وان كانت المسائل المتعلقة بها مقصودة اصلية من الفن لكون مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه كالكليات الخمس فان معرفتها والنظر فيها ليست مقصودة اصلية من المنطق فكما ان لكل منهما مبادى فكذلك له مقاصد كما قال عاطفا على مباد (ومقاصد) فهى مايكون النظر فى احواله والبحث عن اعراضه مقصودا اوليا فى الفن لترتب غاية الفن عليه بلا واسطة كالقول الشارح والحجة فان غاية المنطق التى هى العصمة انما يترتب على معرفة احوالها (فكان) بهذا الاعتبار (اقسامه) اى اقسام المنطق (اربعة) مبادى التصورات ومقاصدها ومبادى التصديقات ومقاصدها (فمبادى التصورات) اى المسائل الكائنة بحثها مقصودا اوليا فى جانب التصورات هى (القول الشارح) بل الاقوال الشارحة وهى الحد التام والناقص والرسم التام والناقص

كما سيذكر ان شاء الرحمن (مبادى التصديقات) اى المسائل الكائنة بحثها غير مقصود بالذات فى جانب التصديقات هى (القضايا) بانواعها (واحكامها) اى احكام القضايا اعنى عكسها المستوى والنقيض وتلازم الشرطيات وانما افردها بالذكر مع اندراجها فى القضايا تنبيها على ان القوم جعلوها بابا مستقلا بعد باب القضايا (ومقاصدها) اى المسائل الكائنة بحثها مقصودا اوليا فى جانب التصديقات هى (القياس) اى مباحث القياس وانما اتى بذكر المبادين على صيغة الجمع وبذكر المقاصدين على صيغة المفرد تفننا فى العبارة اوتنبيها على كون المقاصدين مقصودين بالذات دون المبادين وذلك لان مقصودا واحدا يحصل غالبا باسباب وآلات عديدة كما لايخفى على اولى الاذهان السعيدة (ثم القياس) اما عطف على قريبه اى على القياس اوعلى بعيده اى على قوله فكان اقسامه اربعة (فان قلت لم اظهر الشارح فى مقام الاضمار يعنى لم لم يقل وهو مع سبق مرجعه بل قال ثم القياس (قلت تنبيها على ان ما جعله قسما رابعا للمنطق قياس بحسب الصورة وما جعله ههنا مورد القسمة قياس بحسب المادة فتغايرا (فان قلت ما تقول لمن يقول انما اعيد معرفا بعد ذكره كذلك يكون عين الاول (قلت ذلك اكثرى فقد يعدل عنه (اقسامه) اى اقسام القياس بحسب المادة (خمسة يسمونها) اى المنطقيون والضمير المنصوب مفعول اول ليسمون وقوله (الصناعات الخمس) مفعوله الثانى وانما يسمونها بذلك من حيث ان المعلل اذا اراد الزام خصمه يرتب دليلا من الخمسة من مقدمات تناسب لالزام خصمه كما ان اهل الصنايع يصنعون صنعهم بحيث تلايم لطبع المشترى وتلزمه عن المعارضة لعدم اعجابها له (ووجه الضبط) سمعت ان الوجه هنا بمعنى العلة اى وعلة ضبط كون اقسام القياس خمسة بمعنى علة انحصار اقسام الصناعات فى خمس وقيل فى تفسيره اى وطريق معرفة الصناعات الخمس (انه) اى الشان اوالقياس (ان تركب) اى القياس بتركيب المركب (من اليقينيات) اى من مقدمتين من المقدمات اليقينية التى عدوها ستة (يسمى)

ذلك القياس (برهانا) كقولك السقف جزء من البيت وكل جزء اصغر
من الكل فيكون السقف اصغر من البيت (و) ان تركب القياس
(من الظنيات) اى من المقدمات الظنية (يسمى) ذلك القياس (خطابة)
كقولك فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فيكون
فلان سارقا (و) ان تركب القياس (من المسلمات) اى من المقدمات المسلمة
عند العامة او بين الخصمين (يسمى) ذلك القياس (جدلا) وتسليم تلك
المقدمات اما لاشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم
قبيح واما لما كان فى طبايعهم من الرقة كقولنا اعانة العاجزين محمودة
واما لما كان فيهم من الحمية كقولنا كشف العورة مذموم (و) ان
تركب القياس (من المخيلات) اى المقدمات المخيلة التى تتأثر بها النفس
بسطا كقولك الخمر ياقوتة سيالة او قبضا كقولك العسل مرة مهوعة (يسمى)
ذلك القياس (شعرا و) ان تركب القياس (من) المقدمات (الشبيهة
باليقينيات) كقولك مشيرا الى صورة الفرس هذا فرس لانه صهال وكل
صهال فرس فهذا فرس (او) من المقدمات الشبيهة (بالظنيات) كقولك
زيد زاهد لانه يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو زاهد فزيد زاهد
(يسمى) ذلك القياس (مغالطة فالمغالطة) تفريع على قوله ومن الشبيهة
باليقينيات او بالظنيات (اما سفسطة او مشاغبة) يعنى ان تركبت من الشبيهة
باليقينيات فهى سفسطة وان تركبت من الشبيهة بالظنيات فهى مشاغبة
وقيل ان قوبل بها الحكيم فهى سفسطة وان قوبل بها الجدل فهى
مشاغبة والسفسطة مأخوذة من سوفسطا اسما للحكمة المزخرفة
لان سوفا معناه العلم والحكمة واسطا المزخرف والمشاغبة مأخوذة
من الشغب وهو تهييج الشر لان الخصم يؤلف مقدمات شبيهة
بالظنيات ليوقع خصمه فى الغلط المستلزم لتهييج الشر (فالصناعات
الخمس) مقارنا (مع الاقسام الاربعة) المذكورة اى المباديين
والمقاصدين (ابواب المنطق) فتكون ابوابه تسعة (و بعض المتأخرين
من المنطقيين كالامام الرازى وعمر الكاتبى (عد) اى ذلك البعض
(مباحث الالفاظ جزأ) واحدا (منها) اى من ابواب المنطق

لامن التسعة (فصارت) بها ابواب المنطق (عشرة) كاملة وانما عدها
ذلك البعض من ابواب المنطق لشدة الاحتياج اليها فى افادة المعانى
واستفادتها لانها بدون اللفظ لاتفاد ولاتستفاد (ولما اراد المص
ان يلمح) التلميح فى الاصل بمعنى النظر بطرف العين والمراد به
ههنا بيان المص كل واحد من هذه الابواب على طريق الايجاز
فالحاصل لما اراد ان يبين على طريق الايجاز والاشارة (الى كل من هذه
الابواب) العشرة للمنطق (تسهيلا) اى لغرض التسهيل فيكون
مفعولا له لان يلمح (على من) متعلق بالتسهيل (يريد الشروع
والابتداء (فى العلوم) اى علم المنطق وجمعه للتعظيم اذ اثبات مطالب
جميع العلوم يكون به او باعتبار كثرة مسائله (من الطلاب) حال من من
(رتب) اى المص جواب لما (الابواب) المنطقية (على وفق ما) متعلق برتب
(اشرنا اليه) بقولنا ولكل منهما مباد ومقاصد الى قولنا فالصناعات الخمس
مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق (فصار) جواب لشرط محذوف اى
اذا رتب الابواب فصار (تقديم مباحث ايساغوجى) اى الكليات الخمس
(واجبا عليه) اى المص (فان قلت ان ههنا شيئا) وهو ان مايستفاد من عبارة
الشارح ان الترتيب مقدم على الوجوب والامر بعكسه (قلت ايضاح المراد
ان المص رتب الابواب اولا فى ملاحظة الذهن ورأى وجوب تقديم
باب ايساغوجى على سائره فرتب فى الخارج بتقديمه على غيره رعاية
لما وجب عليه فثبوت الوجوب ح متقدم على وجود الترتيب فافهم
(فقال بعد ذكر الخطبة) اى البسملة والحمدلة والصلولة ومايلائمها
﴿ايساغوجى﴾ اى هذا باب ايساغوجى) وفائدة هذا الكلام
بيان الاعراب يعنى ان نقول ان قوله ايساغوجى خبر لمبتدأ محذوف وان
جاز كونه مبتدأ محذوف الخبر كما لايخفى (اى الكليات الخمس) يعنى
مراد المص بايساغوجى الكليات الخمس اذ المنطقيون سموها
بايساغوجى تسمية للمشبه باسم المشبه به او للمقرو باسم قارئه
اوللمستخرج بفتح الراء باسم مستخرجه بكسر الراء لما قيل انه فى الاصل
اسم لورد له خمس ورقات ثم سمى به الكليات الخمس كما هو المشهور

وقيل انه اسم لرجل اودع عنده حكيم من الحكماء المتقدمين الكليات الخمس وذهب ثم رجع فقام الرجل الى ان يقرأها عند الحكيم مع انه لا قوة له على قرائتها فكان الحكيم يخاطب له يا ايساغوجى لا تقرأ كذلك بل اقرأ كذا فجعل اسم القارى اسم الكليات وقيل انه فى الاصل اسم لحكيم استخرج الكليات من كتاب اقليدس فى الهندسة ودونها ثم جعل علما لها (ولما كان المنقسم اليها) والواو استينافية لان هذا الكلام الى قوله وجب التعرض فيه لمباحث اللفظ جواب لسؤال مقدر وخلاصة السؤال هكذا اذا كان الواجب على المص تقديم مباحث الكليات فلم لم يشرع فيها بل شرع فى مباحث اللفظ وخلاصة الجواب هكذا ان معرفة الكليات الخمس موقوفة على معرفة الذاتى والعرضى ومعرفتهما موقوفة على معرفة الكلى ومعرفة الكلى موقوفة على معرفة المفرد ومعرفة المفرد موقوفة على معرفة اللفظ فكان معرفة اللفظ موقوفا عليها لجميع ما ذكر والموقوف عليه مقدم على الموقوف ولذا قدم مباحث اللفظ على الكليات الخمس فاضبط هذا لانه خلاصة قوله ولما كان المنقسم اليها اى الى الكليات الخمس (هو الذاتى) خبر كان لان ثلثة اقسام منها ذاتية وهى الجنس والنوع والفصل (والعرضى) عطف على الذاتى لان قسمين منها عرضيان وهما الخاصة والعرض العام (اللذين هما قسمان من الكلى القسم من المفرد) من حيث انه اما كلى (و) اما جزئى (القسم من اللفظ) من حيث انه اما مفرد واما مركب (وجب) جواب لما (التعرض فيه) اى فى باب الكليات الخمس (لمباحث اللفظ) متعلق بالتعرض (وتقديمها) عطف على التعرض اى وجب ايضا جعل مباحث الالفاظ مقدمة (على غيرها) من سائر المباحث (ولما كان فهم المعنى) وهذا الواو ايضا استينافية لان هذا الكلام اى وجب التصدى اولا لذكر تعريف الدلالة جواب لسؤال مقدر وخلاصته هكذا اذا كان الواجب على المص تقديم مباحث اللفظ فلم لم يشرع فيه بل بدأ بذكر تعريف الدلالة

وتقسيمها وخلاصة الجواب هكذا ان معرفة مباحث اللفظ موقوفة على معرفة فهم المعنى منه ومعرفة فهم المعنى منه موقوفة على معرفة دلالة اللفظ على المعنى فكانت الدلالة موقوفا عليها لجميع ما ذكر ولذا قدمها على مباحث اللفظ فاحفظ ما قلنا لك لانه خلاصة قوله ولما كان فهم المعنى (من اللفظ) متعلق بالفهم (باعتبار) متعلق بكان (دلالته) اى اللفظ (عليه) اى على المعنى (وجب التصدى) اى التعرض وانما قال فيما سبق التعرض وههنا التصدى ومآلهما واحد تفننا فى العبارة (اولا) ظرف للتصدى اى قبل الشروع فى مباحث الالفاظ (لذكر تعريف الدلالة) بما سيأتى (وتقسيمها) عطف على التعريف اى ولذكر تقسيم الدلالة الى المطابقة والتضمن والالتزام (فان قلت لا يجب من كون فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالته عليه تقديم ذكر تعريف الدلالة لان الدلالة حال اللفظ وصفته فيكون اللفظ موصوفا ومرتبة الموصوف متقدمة على مرتبة الصفة فيكون تقديم مباحث الالفاظ على تعريف الدلالة واجبا (قلت ههنا مقدمة مطوية يفهم منها الجواب لان حاصل العبارة هكذا ولما كان البحث من الالفاظ باعتبار فهم المعنى من اللفظ وفهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالته عليه فح يكون تقديم تعريف الدلالة واجبا على مباحث الالفاظ (ومنه) اى من ايراد المص مباحث اللفظ من اجل انه آلة لافادة المعنى واستفادتها لا لكونه غرضا اصليا (يعلم ان المص لم يعد مباحث الالفاظ بابا مستقلا (من الفن) اللام للعهد اى من المنطق (بل ذكرها) اى المص مباحث الالفاظ (فى باب ايساغوجى) مفعول فيه لذكر (مقدمة) حال من الضمير المنصوب فى ذكرها (لمباحثه) اى لمباحث ايساغوجى (فنقول) فرع هذا القول على قوله وجب التصدى اولا لذكر تعريفها واشار به الى قياس استثنائى وهو هكذا ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالته وجب التصدى اولا لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها ولما وجب التصدى اولا لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها فنقول الدلالة هى كون الخ لكن المقدم حق والتالى مثله

فان قلت هذا التعريف اهو تعريف للدلالة اللفظية ام لغيرها (قلت هذا تعريف لمطلق الدلالة (الدلالة) من حيث الكلمة مصدر دل ومعناه اللغوى الارشاد ومعناه الاصطلاحى (هى) اى الدلالة (كون الشئ) خبر المبتداء وهوقوله الدلالة والمراد بالشئ الدليل والدال وهما بمعنى واحد كالقياس الدال على النتيجة واللفظ الدال على المعنى والتعريف الدال على المعرف (بحيث) والباء للملابسة (يلزم من العلم) اى اليقينى بقرينة ذكره بمقابلة الظن (به) اى بذلك الشئ (العلم) فاعل يلزم (او الظن) عطف على العلم (بشئ آخر) مثلا اذا علمت القياس لزم من علمك به علمك بالنتيجة واذا علمت اللفظ لزم من علمك به علمك بالمعنى واذا علمت بالتعريف لزم من علمك به علمك بالمعرف بفتح الراء (او) يلزم (من الظن به) اى الشئ (الظن بشئ آخر) فههنا اوجه ثلثة لزوم العلم من العلم ولزوم الظن من العلم ولزوم الظن من الظن كما عرفت (فان قلت الم يلزم العلم من الظن (قلت لالانه محال قال بعض الافاضل فى بيان امثلة الاوجه الثلثة ان لزوم العلم من العلم كلزوم العلم بوجود الصانع من العلم بوجود المصنوع ولزوم الظن من العلم كلزوم الظن بوجود المطر من العلم بوجود السحاب ولزوم الظن من الظن كلزوم الظن بوجود المطر من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان فى جو السماء (فالشئ الاول) اى الذى تعلق به العلم اولا (يسمى) له (دليلا برهانيا) عند اهل الكلام (وبرهانا) عند اهل المنطق ولكن هذا (ان لم يتخلل) بين الدال والمدلول (الظن) فاعل لم يتخلل بان لا يكون لزوم الظن من العلم ولا لزوم الظن من الظن بل بان كان لزوم العلم من العلم (والا) اى وان تخلل الظن (فدليلا) اى فيسمى له دليلا (اقناعيا) عند المتكلمين وهو ما لا يوجب اسكات الخصم ولا يدل على اثبات المدعى فى نفس الامر بل يفيد ظنا (وامارة) عند المنطقيين (والشئ الثانى) الذى حصل العلم به من العلم بالاول يسمى (مدلولا) فالحاصل ان الدليل البرهانى والبرهان ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والدليل الاقناعى

والامارة ما يلزم من العلم به او الظن به الظن بشئ آخر قال شارح الطوالع الامارة قياس مؤلف من مقدمات ظنية صرفة او مشهورة صرفة او مختلطة منهما او من احديهما ومن قطعية مفيدة بظنية انتهى ولما اخبر بوجوب التصدى اولا لذكر تعريف الدلالة ولذكر تقسيمها وذكر تعريفها كما وجب وجاءت النوبة الى ذكر تقسيمها فقال (وتقسيمها) اى ونقول تقسيمها اى تقسيم الدلالة (ان الدال) اى الذى تعلق به العلم اولا (ان كان) اى الدال (لفظا فالدلالة) القائمة بذلك اللفظ (لفظية) الياء نسبية اى منسوبة الى اللفظ (والا) اى وان لم يكن الدال لفظا بل كان غيره (فغير لفظية) اى فالدلالة القائمة بالدال منسوبة الى غير اللفظ (فوضعية) خبر لمبتدأ محذوف اى فهى يعنى الدلالة الغير اللفظية وضعية (اعلم ان هذا الكلام من الشارح بيان ان الدلالة الغير اللفظية قسمان لا يقال ان الانسب تقديم اللفظية على غير اللفظية ليكون فى الترتيب على وتيرة قوله ان الدال ان كان لفظا لانا نقول انما فعله كذلك لقصر ذيل الغير اللفظية لكونها قسمين واللفظية ثلاثة اقسام وليجعل اللفظية تمهيدا لقول المص بان يقال ان اللفظية وضعية وطبيعية وعقلية فالوضعية لكونها مقصودا بالنظر ثلثة اقسام مطابقة وتضمن والتزام كما قال المصنف اللفظ الدال بالوضع آه ويكون الغير اللفظية وضعية (ان توسط الوضع فيها) اى ان كان الوضع واسطة بين الدال والمدلول يعنى ان كان دلالة الدال الذى هو غير اللفظ بان وضعه واضع ليدل على مدلوله ومثالها كائن (كالخطوط) وهى كدلالة الخطوط المخطوطة لتدل على شئ (و) كا (لعقود والاشارات والنصب) بضم النون وفتح الصاد مع جواز ضمها ايضا (والا) اى وان لم يتوسط الوضع فيها (فعقلية) اى فالدلالة الغير اللفظية عقلية لعدم كون الدلالة ح بواسطة الوضع بل بمحض توسط العقل فيها وذلك (كدلالة العالم) اى ماسوى الله (على) وجود (الصانع) اى الله تعالى فان الواسطة فى هذه الدلالة انما هى العقل لانك تجد بعقلك ان لهذه المصنوعات صانعا البتة (اعلم ان المشهور كون الدلالة الغير اللفظية قسمين كما سمعت

لكن المأخوذ من كلام السيد السند فى بعض حواشيه كونها ثلاثة ثالثها
طبيعة كصفرة وجه الخائف اذ الواسطة فى دلالة صفرة وجهه على انه
خائف طبيعة فيكون الاقسام ستة لا خمسة ثلاثة فى طرف اللفظية وثلاثة
فى طرف الغير اللفظية (واللفظية) الظاهر ان الواو ابتدائية اى الدلالة
اللفظية (ان كانت) هى (بتوسط الوضع) اى بسبب ان يكون وضع الواضع
ذلك اللفظ ليدل على المعنى واسطة بين اللفظ الدال والمعنى المدلول
(فوضعية) اى فالدلالة دلالة لفظية وضعية كدلالة افعل على طلب
وجود الفعل ولا تفعل على تركه مثلا (والا) اى وان لم تكن دلالة اللفظ بان
بتوسط الوضع فينظر (فان كانت) اى الدلالة اللفظية (بسبب اقتضاء
طبيعة اللافظ) اضافة السبب الى الاقتضاء بيانية واضافته الى الطبيعة
لامية وقوله (التلفظ) مفعول به للاقتضاء (به) اى باللفظ متعلق
بالتلفظ (عند) ظرف للاقتضاء (عروض المعنى له) اى عند كون المعنى
كالسعال مثلا عارضا للذى تلفظ بلفظ اح مثلا وهى (كدلالة) لفظ (اح)
بفتح الهمزة وضمها (على السعال فطبعية) لتوسط الطبيعة فيها
فان المتلفظ باح لم يتلفظ به من حيث انه موضوع لازاء السعال بل اقتضت
طبيعته ان يتلفظ به عند كون السعال عارضا عليه فتكون دلالته
على السعال طبعية فتأمل (والا) اى وان لم يكن الدلالة اللفظية
باقتضاء طبيعة اللافظ ولا بتوسط الوضع (فعقلية) اى فالدلالة اللفظية
منسوبة الى العقل لكونها بمحض واسطة العقل وهى (كدلالة اللفظ
المسموع) اى الذى سمع ولم يبصر من تلفظ به (من وراء الجدار على)
وجود (اللافظ) متعلق بالدلالة (فان قلت ان الشارح قسم الدلالة
اولا الى القسمين ثم قسم اللفظية الى القسمين ايضا واللفظية الى ثلاثة
اقسام فبلغ اقسام الطرفين على تقسيمه الى خمسة ولكن هذين التقسيمين
من اى قبيل اعقليان ام استقرائيان (قلت التقسيم الاول عقلى وهو
الذى اذا لوحظ معناه لم يجوز العقل قسما آخر والثانى استقرائى وهو
الذى اذا لوحظ معناه يجوز العقل قسما آخر ولا يوجد فى نفس الامر
ولكن فيه ما سمعت مما نقل عن حواشى السيد السند فتذكر

ولما عرف الشارح مطلق الدلالة وقسم كل قسم حاصل من التقسيم
الاول اراد ان يبين ما هو المقصود والمعتبر عند المنطقى الذى يفيد المعانى
بواسطة الالفاظ فقال (والمقصود بالنظر للمنطقى) انما هى (الدلالة
اللفظية الوضعية على ما لا يخفى) وذلك لان المنطقى وان كان اللفظ فى نظره
غير المقصود بالذات لكنه محتاج اليه فى تفهيم ما اراد تفهيمه من المعانى
وفى تفهيم ما اراد فهمه اذ الطريق المعتاد فى التفهيم والتفهم
انما هو اللفظ لا غير ومن الالفاظ انما هو الموضوع لا غير لكون دلالة
اللفظ الموضوع اوضح واشمل من غيرها لان غيرها غير منضبطة لاختلافه
باختلاف العقول والطبايع بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة
(وهى) الدلالة اللفظية الوضعية (كون اللفظ بحيث متى اطلق) اى كلما ذكر
اللفظ اتى بسور الموجبة الكلية اعنى كلمة متى دون سور الموجبة الجزئية
اعنى كلمة اذا بان قال متى اطلق كما قال به علماء البيان حيث قالوا فى تفسير
الدلالة اللفظية وهى كون اللفظ بحيث اذا اطلق اه تنبيها على ان المعتبر
عند المنطقيين هى الدلالة الكلية لا الدلالة الجزئية (فهم منه) اى من ذلك
اللفظ (المعنى) فان قلت المعنى المفهوم من اللفظ الذى اطلق اهو المعنى
المطابقى فقط (قلت المراد من هذا المعنى مطلق المعنى سواء كان المطابقى
او التضمنى او الالتزامى على ما يفيده قول المص قريبا اللفظ الدال اه (للعلم)
متعلق بيفهم (بالوضع) متعلق بالعلم اى انما يفهم السامع ذلك المعنى
من ذلك اللفظ لكونه عالما بان ذلك اللفظ موضوع لذلك المعنى
ومن الناس من اراد ان يقول ان هذا التعريف تكرار لانه قد انفهم
من التقسيم فلك ان تقول له نعم ولكن ذلك التعريف المنفهم من التقسيم
غير جامع لافراد المعرف وغير مانع عن دخول اغيارها فيه وهذا
التعريف يجمع الافراد ويمنع الاغيار لان قوله وهى كون اللفظ
بحيث اه بمنزلة الجنس الشامل للعقلية والطبعية وقوله للعلم بالوضع
بمنزلة الفصل لانه اخرج العقلية والطبعية عن تعريف الوضعية
كما لا يخفى على من قلبه صفى (وهى) الدلالة اللفظية الوضعية (المنقسمة
الى المطابقة والتضمن والالتزام) لانها اى الدلالة اللفظية الوضعية

اما ان تكون على ماوضع له اللفظ او على جزء ماوضع له اللفظ او على
مايلازم لما وضع له اللفظ فان كان الاول فهو مطابقة وان كان
الثانى فهو تضمن وان كان الثالث فهو التزام (كما قال) المص رحمه الله
تعالى ﴿اللفظ الدال﴾ صفة اللفظ ﴿بالوضع﴾ متعلق بالدال (لا غير
اللفظ من الدال) افادة لفائدة جعل المص قوله اللفظ موصوفا للدال
(ولا اللفظ الدال بالطبع او بالعقل) بيان لفائدة جعل المص قوله
الدال مقيدا بقوله بالوضع والحاصل يريد الشارح ان يقول ان قوله
اللفظ احتراز عن غير اللفظ كالدوال الاربعة وقوله بالوضع احتراز
عن اللفظ الغير الدال بتوسط الوضع بل بواسطة الطبع او العقل
ثم قوله اللفظ الدال مبتدأ وقوله ﴿يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة﴾
خبره لا يقال ان شرط افادة الحمل لم يوجد هنا وهو ان لا يكون
الموضوع عين المحمول ولا مشتملا عليه لانا نقول نعم شرط افادة
الحمل عين ما قلت على ماصرح به الخيالى وقال ان قولنا الحيوان
الناطق حيوان لا يفيد لاشتمال الموضوع على المحمول ولكن لم يكن
ههنا قوله يدل خبرا للمبتدأ فقط بل مجموع قوله يدل على تمام
ماوضع له وانما لم يكتف بقوله ماوضع له حتى قال على تمام ماوضع له
رعاية لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ماوضع له وانما سلك الى طريق
المجهول فى قوله وضع لاختلافهم فى تعيين الواضع فقيل انه هو الله
تعالى وقيل هو آدم عليه السلام وقيل انا نتوقف فيه وقال العلامة
التفتازانى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوى
نسبته الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص هو الواضع
ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر
ان الواضع هو الله تعالى على ماذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى
رحمه الله تعالى انتهى ثم قول الشارح (لموافقته اياه) اى لموافقة
اللفظ بالمعنى بيان لعلة التسمية للدلالة المذكورة فى ضمن يدل على تمام آه
بالمطابقة وتلك الموافقة انما هى من جهة الوضع بمعنى ان اللفظ
الموضوع من غير زيادة ولا نقصان بعد كونه موضوعا موافق للمعنى

الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلا يرد ماقيل ان اللفظ حال
اللسان وصادر منه والمعنى حال القلب فاين المطابقة والموافقة بينهما
﴿وعلى جزئه﴾ اى يدل (على جزء ما) اى على جزء المعنى الذى (وضع)
ذلك اللفظ (له) اى لذلك المعنى ﴿بالتضمن﴾ الباء ههنا وفى قوله السابق
بالمطابقة وفى قوله الاتى بالالتزام سببية متعلقة بيدل وانما اعاد الجار
اعنى على تنبيها على استقلال كل من الدلالات الثلث وانما سميت هذه
الدلالة بالتضمن (لدلالته) اى اللفظ (على ما) اى المعنى الذى حصل
(فى ضمن الموضوع له) اى فى ضمن المعنى الذى وضع له اللفظ ﴿ان كان
له﴾ (اى لما وضع له) اى للمعنى الذى وضع له اللفظ ﴿جزء﴾
(كما سيجئ مثاله) فى المتن ومثاله من الخارج كالبيت فانه يدل على
الجدران الاربعة مع السقف بالمطابقة وعلى السقف الكائن فى ضمن
الجدران الاربعة مع السقف بالتضمن وعلى كونه ظرفا ومكانا ومسكنا
للساكن فيه بالالتزام ثم اراد الشارح بيان فائدة القيد بان كان له جزء
فقال (اما اذا لم يكن) اى اذا لم يوجد (له) اى للمعنى (جزء) كما لم يوجد
(فى البسائط) جمع بسيطة وهى مالا يكون له جزء اصلا فالمراد هنا
بالبسيط هو الحقيقى دون العرفى وهو المركب من حقيقة متحدة لا من
مختلفة كالارض والسماء ودون الاضافى وهو كالقضية الحملية
بالنسبة الى الشرطية (مثل الواجب تعالى وتقدس) لانه لاجزء له
بان لا تكون له الجسمية ولا المركبية (و) مثل (النقطة) التى هى عبارة
عن نهاية الخط لانها وان كانت معدودة من الاجسام الا انها لاجزء
لها لعدم قبولها للانقسام لا عقلا ولا وهما (فلا يتصور فيه) اى
فى ذلك المعنى الذى لاجزء له وفى بعض النسخ فيهما اى فى الواجب
تعالى والنقطة (التضمن) لما سبق اى لعدم قبولهما التجزى (ومنه)
اى من ان البسائط لا يتصور فيها التضمن او من اشتراط التضمن بوجود
الجزء (يعلم ان المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس) يعنى ان
بين المطابقة والتضمن عموما وخصوصا مطلقا بمعنى انه كلما تحقق
التضمن تحققت المطابقة وليس كلما تحققت المطابقة تحقق التضمن

(وكذلك) اى كما ان المطابقة لا تستلزم التضمن كذلك (الالتزام لايستلزم التضمن) الا ان المطابقة بينهما وبين التضمن عموم وخصوص مطلق كما عرفت بخلاف الالتزام لان بينه وبين التضمن عموما وخصوصا من وجه لوجود التضمن بدون الالتزام فى معنى مركب ليس له لازم بين بالمعنى الاخص ووجود الالتزام بدون التضمن فى معنى بسيط له لازم ذهنى بين بالمعنى الاخص كما اشار اليه الشارح بقوله (لان الملزوم) وهو المعنى الموضوع له (ربما كان) اى قد يكون (من البسائط) ووجودهما فى معنى مركب له لازم ذهنى كذلك فتأمل (ويستلزم) اى الالتزام (المطابقة) اذ هو تابع وهو من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع بخلاف العكس عند الجمهور (واما استلزامها) اى كون المطابقة مستلزمة (الالتزام فالامام فخر الدين الرازى (قال به) اى حكم بان المطابقة بينها وبين الالتزام مساواة (و) لكن (ليس بمحقق) اى ليس بثابت عند الجمهور لجواز ان يوجد الموضوع له ولا يوجد له لازم بين بالمعنى الاخص واما زعم الامام فبنى على انه لا يخلو معنى من المعانى عن لازم بين بالمعنى الاخص واقله انه ليس غيره ﴿وعلى ما﴾ اى معنى ﴿يلازمه﴾ (اى الموضوع له) تفسير لمرجع ضمير المفعول وضمير الفاعل راجع الى ما اى يدل على معنى خارج عن الموضوع له لكن لا مطلقا بل يلازم ذلك المعنى للموضوع له لزوما عقليا بينا بالمعنى الاخص مع دلالته على ملزومه واما عند البيانيين والاصوليين فعقلا اوعرفا اوعادة ﴿فى الذهن﴾ متعلق بيلازم (اى) يلازمه (لزوما ذهنيا) بيان لحاصل المعنى وان كان ظاهره كانه تنبيه على انه مفعول مطلق مجازا ليلازمه ثم المراد من اللزوم ههنا اللزوم البين بالمعنى الاخص كما اشير اليه آنفا اذ اللزوم قسمان اللزوم البين وهو ما لايحتاج الى اقامة الدليل على الحكم باللزوم بل يكفى تصور الطرفين واللزوم الغير البين وهو ما لايكفى تصور الطرفين بل يحتاج الى اقامة الدليل على الحكم باللزوم ثم اللزوم البين قسمان ايضا اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم واللازم البين بالمعنى الاعم

وهو ما لا يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم بل يحتاج الى تصور اللازم ايضا ﴿بالالتزام﴾ متعلق بيدل المقدر او مفعول مطلق مجازا ليدل تقديره دلالة كائنة بالالتزام وانما سميت هذه الدلالة التزاما (لانه) اى اللفظ (لايدل على كل امر خارج) عن المعنى الموضوع له مثلا لفظ الانسان يدل على ما يلازم الحيوان الناطق وهو قابل العلم الخارج عن الحيوان الناطق ولكنه لا يدل على كل امر خارج مثلا الضرب والشتم والاكل والشرب والنوم وغيرها (والا) اى وان دل اللفظ على كل امر خارج عن الموضوع له (لكان كل شئ) من الاشياء (دالا على كل شئ) فيلزم ح كون كل دال دالا ومدلولا ويلزم من فهم المعنى الموضوع له من اللفظ فهم الامور الغير المتناهية وهو بط (ولا) يدل اللفظ (على بعض شئ غير مضبوط) اى غير متعلق بالموضوع له وغير مناسب له (لعدم الفهم) للسامع بالشئ الذى لا مناسبة له الى الموضوع له عند سمعه اللفظ الدال على الموضوع له (بل) يدل اللفظ (على امر خارج) عن الموضوع له (لازم له) اى للموضوع له لزوما ذهنيا بينا بالمعنى الاخص (فالدلالة الثلث) اى المطابقة والتضمن والالتزام ﴿كالانسان﴾ اى كدلالة لفظ الانسان على مدلولاته الثلث ﴿فانه﴾ اى لفظ الانسان ﴿يدل﴾ بتوسط الوضع ﴿على تمام الحيوان الناطق﴾ الذى هو معناه المطابقى ﴿بالمطابقة﴾ الباء سببية متعلق بيدل ﴿و﴾ يدل ﴿على احدهما﴾ (اى على الحيوان فقط) هذا التفسير مأخوذ من اضافة الاحد الى ضمير التثنية وكذا قوله (اوعلى الناطق فقط) ﴿بالتضمن﴾ اى بسبب وجود هذين الجزئين فى ضمن الموضوع له ﴿و﴾ يدل ﴿على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام﴾ اى بسبب ان هذا المدلول يلازم للموضوع له لزوما ذهنيا (وفى هذا المقام) اى فى مقام تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن والالتزام وتعريفها فى ضمن تقسيمها (اسؤلة) جمع سؤال وانما اتى بالجمع لوجود نصابه واقل نصاب الجمع ثلاثة لان الاسؤلة ههنا ستقف عليه ثلاثة (الاول ان حدود الدلالات الثلث) اشار بلفظ الحدود الى ان تعاريف

الدلالات الثلث لبست رسوما (بنتقض كل منهما) اى من حدود الدلالات الثلث (بالدلالتين الاخريين) اى بنفس الدلالتين الاخريين يعنى انا اذا عرفنا المطابقة بقولنا هى دلالة اللفظ على تمام ماوضع له يجب ان يمنع هذا التعريف التضمن والالتزام عن الدخول فيه لانهما غير المطابقة والحال ان كلا منهما يدخل فى تعريف المطابقة وكذا الحال فى تعريف التضمن والالتزام واراد الشارح ان يبين مادة النقض على زعم السائل فقال (فى مثل ما) ظرف الانتقاض (اذا فرضنا ان) لفظ (الشمس موضوعة للجرم) فقط مرة (والضوء) فقط مرة (والمجموع) اى الجرم والضوء معا مرة اخرى (فان الدلالة) اى دلالة لفظ الشمس على فرضنا وتقديرنا (على الضوء مثلا) او على الجرم مثلا او على المجموع مثلا (يمكن ان تكون) اى دلالة لفظ الشمس عليه (مطابقة وتضمنا والتزاما) لانه دل عليه مرة من حيث انه موضوع له ومرة دل عليه فى ضمن المجموع ومرة دل عليه بالالتزام لانه يلازم الجرم واذا كان الامر هكذا (فلا بد من قيد بتوسط الوضع) اى فلزم على المصنف ان يذكر لفظ بتوسط الوضع (فى كل منها) اى فى كل تعريف من تعاريف الدلالات الثلث بان يقول يدل على تمام ماوضع له بالمطابقة بتوسط الوضع وعلى جزئه بالتضمن بتوسط الوضع وعلى ما يلازمه فى الذهن بالالتزام بتوسط الوضع (كما فعلوا) اى كما قيد المنطقيون كل واحدة من الدلالات الثلث بتوسط الوضع (احترازا) مفعول له اما لفعلوا او للقيد فى قوله فلابد من قيد آه (عن الانتقاض) المذكور (وجوابه) اى جواب السؤال الاول الوارد على تعاريف الدلالات بانها لاتمنع عن دخول الاغيار (من وجهين) بل من اربعة اوجه كما سيجئ (احدهما) اى الوجهين (ان الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات يراد فى تعريفاتها قيد الحيثيات) لاخراج مادة تغاير المعرف من جهة معنى حاصل باعتبار مغاير للاعتبار الاول (سواء ذكرت) تلك الحيثيات (اولم تذكر) فعلى الاول تكون مذكورة ومرادة وعلى الثانى تكون مرادة فتكون كانها مذكورة لان المراد كالمذكور

والدلالات الثلث من هذا القبيل فيلزم ان يذكر فى تعريفاتها قيد الحيثية او يقدر (فكما اكتفوا) اى اذا كان تلك الحيثيات اما ان تذكر اوتكتفى بارادتها فكما اكتفوا اى المنطقيون (كلهم) تأكيد لفاعل اكتفوا (بارادتها) مصدر مضاف الى ضمير المفعول (من غير الذكر) اى من غير ان يذكروا قيد الحيثيات (فى تعريف الكليات الخمس من حيث يمكن) بيان لعلة ان قيد الحيثيات لازم فى تعريف الكليات ولذا اعتبرها المنطقيون وان لم يذكروها اكتفاء بارادتها قوله (ان يكون الشئ الواحد جنسا) فاعل يمكن (ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما) يعنى انا نعرف شيئا واحدا بتعريف الجنس مع انه يمكن ان يكون فصلا بشئ آخر باعتبار انه يميز ذلك الشئ عما يشاركه فى جنسه فلذا يلزم فى ذلك التعريف قيد الحيثية لاخراج كونه فصلا على اعتبار آخر ومثاله كائن (كالملون) مثلا (وهو جنس للاسود) مثلا اوللاحمر مثلا يعنى اذا سئل وقيل ان الاسود ما هو تقول الملون فيكون قولك الملون شاملا لنوع الازرق والاخضر والاصفر فيكون جنسا لانه ح كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ما هو ونوع للمكيف لان المكيف جنس والملون نوع من انواعه لانه يجاب به عن السؤال بحسب الشركة والخصوصية معا مثلا اذا سئل وقيل البقلوا والحلوا من المطعومات ماهما يجاب عنه بالملون كما اذا سئل وقيل زيد وعمرو ماهما يجاب عنه بالانسان واذا قيل وسئل بحسب الخصوصية فقط بان يقال البقلوا من المطعومات ما هى يجاب عنه بالملون ايضا كما يجاب بالانسان اذا سئل عن زيد بان يقال زيد ما هو (فصل للكثيف) لانه يميزه عما يشاركه فى جنسه وهو اللطيف لانه اذا قيل الكثيف اى شئ هو فى ذاته تقول فى جوابه الجسم الملون فافترق به الكثيف عن اللطيف لانه لا لون له كالهواء كما افترق الانسان عن الفرس بالناطق (وخاصة للجسم) كما كان الضاحك خاصة للانسان لان اللون من خواص الجسم اذا لمجردات كالعقول والنفوس لا لون لها (وعرض عام للحيوان)

كما كان الماشى كذلك لان اللون يكون فى كل جسم كثيف سواء كان حيوانا اوغيره فلا يخرج كل واحد من هذه المذكورات من تعريف الآخر الا بقيد الحيثية بان نقول مثلا الفصل هو ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس من حيث انه يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس والقوم اكتفوا بارادتها عن ذكرها فكذا (اكتفى) المصنف بارادة ذلك القيد (ههنا) لوذكر الشارح قوله هذا اعنى اكتفى عقيب قوله فى تعريف الكليات الخمس ولوذكر بعده مضمون قوله من حيث يمكن الخ تمثيلا لكان فهمه اسهل واضبط كما لا يخفى (وثانيهما) اى والثانى من الوجهين مبنى على قاعدة مشهورة وهى (ان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية) بالياء المصدرية (المأخذ) اى مأخذ الاشتقاق كما فى قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما (فترتب كل من الدلالات الثلث) اى ترتب تسمية كل منها وهو المراد بالحكم (على الدال بالوضع) وهو المراد بالمشتق (يدل) اى الترتب (على ان تسمية الدلالة مطابقة وتضمنا والتزاما انما هى بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتمامه اولجزئه اولملزومه) وهى اى الدلالة مأخذ الاشتقاق فتكون علة للتسمية المذكورة كما كان قطع اليد فى الاية السابقة وهو المراد بالحكم مترتبا على السارق وهو المراد بالمشتق ودالا على ان السرقة وهى مأخذ الاشتقاق علة لذلك الحكم اى قطع اليد (ثم اعلم ان بعضا من المحشين كبرهان الدين قد فسر الكلام كما فسرناه وقال هذا هو الموافق لمراد الشارح ثم اعترض هو عليه وبعض آخر سلك فى ارادة المشتق ومأخذه والحكم الى مسلك آخر ولكنا التزمنا ما يلايم لطبع الشارح العلامة على ما يدل عليه فى عبارته بعض العلامة (واجيب عن هذا السؤال بوجهين آخرين الاول ان مادة النقض الوارد على التعريف يجب ان تكون محققة ومادة الشمس الموضوعة لهذه الثلث ليست بمحققة لعدم وضعها لها فى اللغة فلا يرد النقض والثانى ان التعاريف المستنبط عن التقسيم لا يجب ان تكون جامعة ومانعة كما بين فى محله والمقصود ههنا التقسيم

لا التعريف فلا يضر نقضه والثانى من الاسؤلة الواردة على تقسيم الدلالات الثلث وتعريفها (ان تقييد دلالة الالتزام) اى تقييد المصنف دلالة الالتزام (باللزوم الذهنى) بان قال وعلى ما يلازمه فى الذهن (لا حاجة اليه) اى ذلك القيد بل يكفى ان يقول وعلى ما يلازمه بالالتزام ليشمل الى اللزوم الذهنى والخارجى (لان الغرض) علة لعدم الحاجة الى القيد اى لان غرض المنطقيين (من اشتراط اللزوم) بين المدلول بالمطابقة والمدلول الخارج منه بالالتزام (تصحيح الانتقال) اذ كل امر خارج من المدلول بالمطابقة لا ينتقل اليه ذهن السامع اذا لم يكن بينهما لزوم (وضبط الدلالة) اى دلالة اللفظ على معنى لازم لما وضع له اذ كل لفظ لا يدل على امر خارج والا لكان كل شئ دالا على كل شئ فيلزم من فهم معنى من اللفظ فهم الامور الغير المتناهية وذا باطل كما سبق (وهما) اى تصحيح الانتقال وضبط الدلالة حاصلان (باى) اى بسبب اى (لزوم كان) سواء كان ذهنيا اوخارجيا فلا حاجة الى التقييد بالذهنى لعدم اختصاص حصول الغرض به (والا) اى وان لم يكونا حاصلين باى لزوم كان (لم يكن اللزوم لزوما) لكن اللزوم لزوم فيكونان حاصلين باى لزوم كان فلا حاجة الى ذلك القيد كما سبق وحاصل هذا السؤال معارضة وحاصل الجواب الاتى منع (وجوابه) اى جواب السؤال الثانى (انا لا نسلم حصولهما باللزوم الخارجى فان اللزوم الذهنى) هذا الى قوله كيف سند المنع فافهم (كونه) اى كون اللازم (بحيث) اى ملابسا بحيث (يلزم من تصور المسمى) اى الملزوم (تصوره) اى اللازم كما لزم من تصور الحيوان الناطق تصور قابل العلم وصنعة الكتابة (فيتحقق الانتقال) اى انتقال ذهن السامع من الملزوم الى اللازم (واللزوم الخارجى كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه) اى اللازم (فيه) اى فى الخارج كلزوم البياض للثلج فى الخارج لا فى الذهن (ولا يلزم من ذلك) اى من لزوم تحقق اللازم فى الخارج عند تحقق الملزوم فيه (انتقال الذهن منه اليه) اى من الملزوم الى

اللازم بخلاف اللزوم الذهنى لانه يلزم فيه انتقال الذهن من الملزوم الى اللازم كما عرفت ولذا قيده به ليخرج اللزوم الخارجى (كيف) اى كيف يحصل الغرض باللزوم الخارجى (ولو كان اللزوم الخارجى شرطا) فى الدلالة الالتزامية (لما تحقق الالتزام) اى الدلالة الالتزامية (بدونه) اى اللزوم الخارجى (و) الحال انه (ليس كذلك) سلب لسلب تحقق الالتزام بدون اللزوم الخارجى وسلب السلب اثبات فيتحقق الالتزام بدون الخارجى (فان العمى) اى لفظه (يدل على) معنى (البصر التزاما لانه) اى العمى (عدم البصر) اى هو موضوع ليدل على عدم البصر اى على العدم المضاف الى البصر وانما فسرناه هكذا دفعا لما قيل ان دلالة العمى على البصر تضمن لا التزام لان البصر جزء من مفهوم العمى ودلالة اللفظ على جزء المفهوم تضمن (عما) اى الشخص الذى (من شانه) مقدم خبر وقوله (ان يكون) هو (بصيرا) مع اسمه وخبره مرفوع محلا مبتداء مؤخر (وعدم البصر) الذى هو مفهوم لفظ العمى (يكون البصر) الذى هو مضاف اليه للعدم خارجا (لازما له) اى للعدم المقيد بالاضافة (فى الذهن) ظرف ليكون اوللازما يعنى ينتقل الذهن من عدم البصر الى البصر (مع المعاندة) ظرف مستقر حال من البصر وعدم البصر (بينهما) اى بين البصر وعدمه (فى الخارج) كما لا يخفى ثم اعلم ان اللزوم الذهنى والخارجى قسمان للزوم الماهية لان اللزوم ثلثة اقسام الاول مطلق اللزوم وهو كون الشئ مقتضيا للآخر والثانى لزوم الوجود وهو كون الشئ مقتضيا للآخر فى الوجود والثالث لزوم الماهية وهو كون الشئ مقتضيا للآخر من حيث هو هو وهو قسمان اللزوم الذهنى واللزوم الخارجى فاضبط (والثالث) اى السؤال الثالث (ان قابل العلم وصنعة الكتابة) اللذين اتى المص بكل منهما مثالا للمدلول الالتزامى (لا يصح ان يكون) كل منهما (مثالا للمدلول الالتزامى) فالمص لم يصب فى ذلك (لانه) الضمير للشان (لا يلزم من تصور) مفهوم (الانسان) وهو الحيوان الناطق (تصورها) فاعل لا يلزم وضمير التثنية

راجع الى قابل العلم وصنعة الكتابة والحاصل ان المصنف قيد اللزوم فيما سبق بالذهنى تنبيها على ان الشرط فى الدلالة الالتزامية ان يكون ما يلازم للملزوم يلازمه فى الذهن بمعنى كلما تصور الملزوم فى الذهن يتبعه تصور اللازم من غير حاجة الى تصوره مستقلا فيلزم على المص ان يأتى بمثال يوافق للممثل له والحال ان هذا المثال ليس كذلك لانك اذا تصورت مفهوم الانسان فى الذهن لا يتبعه تصور كون الانسان قابلا للعلم وقابلا لصنعة الكتابة بل يجب ان يتصورا بعد تصوره مستقلا (فالاولى) اى الاصوب وانما فسرنا هكذا لئلا يرد ما قيل ان بين كلامى الشارح تناقضا لانه قد فهم من قوله لا يصح ان قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح ان يكون مثالا للممثل له اصلا ثم فهم من قوله فالاولى انهما يصلحان للمثالية مع عدم الاولوية وان اجابه بعض الناس بان يقول انما اتى الشارح بقوله فالاولى اشارة الى انهما يصلحان للمثالية من وجه اى من جهة ان المص اتا بهما مثالا على طريق الفرض والتقدير لا على التحقيق وفيه ما فيه فتأمل (التمثيل بزوجية الاثنين) وكذا فردية الثلثة لانه كلما تحقق تصور الاثنين فى الذهن تحقق تصور الزوجية له وعلى هذا القياس الثلثة فيتحقق اللزوم الذهنى والدلالة الالتزامية وقيل ان هذا المثال ايضا غير صحيح بل الاصح تمثيله بدلالة العمى على البصر (وجوابه) اى جواب السؤال الثالث (ان اللزوم) بين المفهوم (الانسان و) بين (القابلية المذكورة) اى كون الانسان قابلا للعلم والكتابة فالياء مصدرية قوله (اللزوم البين بالمعنى الاعم) خبران (والتعريف المذكور) المأخوذ من قول المص وعلى ما يلازمه فى الذهن بالالتزام وهو اى التعريف قولك اللزوم الذهنى كون اللازم بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره كائن (للزوم البين بالمعنى الاخص) فعلم من التعريف ان الشرط فى الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الاخص فلاى شئ مثل المص بما فيه اللزوم البين بالمعنى الاعم اجاب بقوله (واشتراط الاخص) فى شئ كاشتراط الانسان فى نصب المختار للمعلة مثلا

(يوجب اشتراط الاعم) اى يوجب اشتراط الحيوان فى مثالنا الخارجى وانما يوجب ذلك (لعدم تحقق الاخص) اى الانسان مثلا (بدون الاعم) اى بدون الحيوان فى مثالنا الخارجى بخلاف العكس اى يوجد الاعم بدون الاخص لان الحيوان مثلا يوجد فى الفرس بدون الانسان واذا كان الامر كذلك (فيكون المعنى الاعم) اى اللزوم البين بالمعنى الاعم الذى هو فى ضمن المعنى الاخص الذى هو اللزوم البين بالمعنى الاخص (ايضا) اى كما كان اللزوم البين بالمعنى الاخص شرطا فى الدلالة الالتزامية (شرطا) فيها خبر يكون واسمه قوله السابق المعنى الاعم (والتمثيل) اى تمثيل المص كائن (له) اى للمعنى الاعم (لا للاخص) اى لا للمعنى الاخص وهو اللزوم البين بالمعنى الاخص كما عرفت والحاصل ان المص شرط فى الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الاخص ومثله بما فيه اللزوم البين بالمعنى الاعم لعله اراد بذلك التنبيه على ان اشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم لما سبق من انه لا يوجد بدونه (وبهذا القدر) اى بهذا الايجاب المذكور (يصح التمثيل) واجيب ايضا بان هذا المثال فرضى لا وقوعى والفرضيات تكفى فى المثال مع ان المناقشة فيه ليست من دأب الطلباء فضلا عن العلماء الكملاء (واما كفاية المعنى الاعم اه) اشارة الى جواب سؤال مقدر هكذا سلمنا ان الامر كما قلت ولكن نشتبه فى ان المعنى الاعم هل يكفى فى كون الالتزام مقبولا ام لا فاجاب بقوله واما كفاية المعنى الاعم (لكون) متعلق بالكفاية (الالتزام مقبولا وعدم كفايته فبحث آخر فيه خلاف) اى مخالفة ونزاع (بين الامام الرازى (والجمهور) اذ قال الامام بكفايته والجمهور بعدم كفايته (كما عرف) ذلك البحث مع دليل الطرفين (فى المطولات) من الكتب المنطقية ثم اعلم ان الشارح قدم السؤال الاولى من جهة انه متعلق بذات الدلالة اى بذوات الادلة الثلث والثانى متعلق بالدلالة الالتزامية وقدم الثانى على الثالث من جهة ان الثالث متعلق بالتمثيل لا الذات واشارة الى ضعفه لانه خارج عن دأب المحصلين فضلا

عن الكملين كما اشرنا اليه آنفا ﴿اللفظ﴾ عطف على قوله اللفظ الدال بالوضع لان كلمة ثم حرف عطف يقتضى تأخر ما بعدها عما قبلها اما تأخرا بالذات او بالزمان او بالرتبة وههنا للتراخى الرتبى بمعنى ان رتبة بيان تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب متأخر عن بيان رتبة تقسيم الدلالة الى الثلاثة فتكون اى ثم مجازا على طريق الاستعارة التبعية حيث شبه التراخى الرتبى المطلق بالتراخى الزمانى المطلق فى مطلق التراخى فاستعير التراخى الزمانى المطلق للتراخى الرتبى المطلق فصارت استعارة اصلية فاستعملت كلمة ثم الموضوعة للتراخى الزمانى الجزئى بواسطة التراخى الزمانى المطلق فى التراخى الرتبى الجزئى على طريق الاستعارة التبعية ﴿اما مفرد﴾ (وبسيط) عطف على مفرد عطف تفسير له وهو قسمان بسيط حقيقى وبسيط اضافى والاول هو الذى لا جزء له اصلا كالواجب تعالى والنقطة والثانى هو الذى له جزء ولكنه اقل بالنسبة الى ما فوقه كالقضية الحملية بالنسبة الى الشرطية (واما مؤلف ومركب) فان قلت لم اتى الشارح بهذا القول مع ان المص سيأتى به اليس هذا من قبيل الدخول الى الدار قبل صاحبه (قلت لا بل هذا من قبيل اعانة صاحب الدار فى ادارة المفتاح عند فتح الباب لانه اتى به ليكون مقدمة لبيان وجه حصر اللفظ فى القسمين اعنى المفرد والمركب حيث قال (لانه) اى اللفظ الدال بالمطابقة (اما ان لا يراد بجزء منه) اى من اللفظ (الدلالة) نائب عن فاعل يراد (على جزء المعنى) المدلول على تمامه بالمطابقة (او يراد) الدلالة عليه (والاول) اى ما لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى المطابقى (المفرد) ﴿وهو﴾ اى اللفظ المفرد ﴿الذى﴾ اى اللفظ الذى ﴿لا يراد بالجزء﴾ الكائن ﴿منه﴾ اى من اللفظ المفرد ﴿دلالة على جزء معناه﴾ (وهو) اى عدم ارادة دلالة جزء اللفظ المفرد على جزء معناه (اعم من ان لا يكون له) اى المفرد (جزء اصلا كهمزة الاستفهام) اى شأنه كائن كهمزة الاستفهام لان همزة (أمن تذكر جيران بذى سلم) همزة استفهام ولا جزء لها كما ترى (او كان له جزء) ولكن (لا) جزء (لمعناه كالنقطة) اى مثاله

كالنقطة لان للفظها جزأ وهو النون والقاف ومايليهما وليس
لمعناه جزء لان معناه يعبرعنه بنهاية الخط وهو لايقبل التجزى
والمراد بمعناه ذات المسمى بنهاية الخط فلا تقبل هى القسمة ولا النسبة
لاعقلا ولافرضا ولاوهما فلايرد ماترى فى حاشية المولى قول احمد
من الاعتراض على المثال فلاحاجة الى جوابه (اوكان) اى الجزء ثابتا
(لمعناه ايضا) اى كما كان ثابتا للفظه (و) الحال ان ذلك الجزء من اللفظ
(لايدل على جزء المعنى) ﴿ كالانسان ﴾ فان لفظ الانسان اجزاء
وهى الالف والنون ومايليهما ولمعناه جزئين وهما الحيوان والناطق
ولكن لايدل جزء لفظه على جزء معناه (فان الالف) الذى هو الجزء
(منه مثلا) وكذا السين مثلا (لايدل على الحيوان) الذى هو الجزء
من معناه ولاعلى الناطق كذلك (اويدل) جزء اللفظ (على جزء المعنى)
الغير المقصود (ايضا) اى كما دل مجموع اللفظ على مجموع المعنى
(لكن لايدل على جزء معناه) المقصود (كعبد الله) حال كونه (علما)
لاحد من الناس (اذ) اى لانه (ليس شئ من العبودية) وهى معنى
لفظ العبد (والالوهية) وهى معنى لفظ الله (جزأ للشخص المعلم)
والحاصل انه لواريد بعبد الله معناه الاضافى ليتحقق دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى كما قال عيسى عليه السلام انى عبد الله آتانى الكتاب
اى انى مخلوق عابد للذات الواجب الوجود واما اذا اريد مجرد العلمية
فلا كما قال من اسمه عبد الله فى جواب من قال له من على الباب عبد الله
اى انا شخص اسمى عبد الله فلا يريد هذا الشخص بقوله عبد الله
الابيان اسمه الدال على مسماه (او يدل على جزء معناه ايضا لكن
لايكون دلالته مرادا) عند المتكلم او فى نفس الامر (كالحيوان الناطق)
اى مثال مايكون كذلك كائن كالحيوان الناطق حال كونه (علما)
لشخص مثلا (اذليس شئ من معنيى الحيوان والناطق الجزئين)
صفة للحيوان والناطق (للانسان) قوله (الجزء) بالنصب خبر ليس
(للشخص المعلم) اى المسمى بالحيوان الناطق حال كون ذلك الجزء
(مرادا عند العلم) يعنى ان معنى الحيوان والناطق جزء للشخص المعلم بهما

فى نفس الامر لانه انسان لكن معنى الجزئية ليس بمراد عند العلمية
(اذالعلم شئ لايرادبه الا الذات المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات)
والا اى وان لم يقطع النظر عن الحقيقة فيكون معناهما مرادا
لان ماهية الشخص الانسانى هى الحيوان الناطق (الايرى ان المعلم)
بالحيوان الناطق (لوكان غير الحيوان) بان كان حجرا اوشجرا مثلا
(لم يتغير حال العلمية) بل يطلق ح الحيوان الناطق ويرادبه ذلك الحجر
اوالشجر الذى سمى به ثم ان الشارح كانه ادعى فيما سبق بان المفرد
خمسة اقسام واتى بماذكر دليلا لاثبات دعواه فالآن يشير الى النتيجة
بقوله (فالمفرد خمسة اقسام) لان الفاء للنتيجة يعنى اثبت كون المفرد
هكذا المفرد خمسة اقسام وهذا دعوى لان المفرد اعم من ان
لايكون له جزء او كان له جزء لالمعناه اوكان لمعناه ايضا ولايدل على
جزء المعنى او يدل على جزء المعنى ايضا لكن لايدل على جزء معناه
اويدل على جزء معناه ايضا لكن لايكون دلالته مرادة وهذا
صغرى وكل شئ شانه كذا لخمسة اقسام وهذا كبرى فالمفرد
خمسة اقسام وهذا نتيجة ولما بين المصنف القسم الاول من اللفظ اراد
ان يذكر قسمه الثانى الذى يتقابل الاول تقابل العدم والملكة فقال
﴿ واما مؤلف وهو ﴾ اى اللفظ المؤلف ﴿ الذى ﴾ اى اللفظ الدال
بالمطابقة الذى ﴿ لايكون كذلك ﴾ اى لايكون كالمفرد فى كون
القيود الخمسة السابقة غير موجودة فيه ولذا فسره الشارح هكذا
(اى الذى تكون القيود الخمسة) المذكورة (متحققة) اى ثابتة
وموجودة (فيه) بان يكون للفظه جزء ولجزئه معنى ولمعناه جزء
ولجزئه دلالة على جزء معناه ويكون دلالته مقصودة وزاد بعض
الافاضل قيدا سادسا عدميا فى المفرد بان يقول اولايكون الاجزاء مترتبة
فى السمع ووجوديا فى المركب بان يقول وبان يكون الاجزاء مترتبة فى السمع
مثاله كائن ﴿ كرامى الحجارة ﴾ وهذا المثال مطابق للممثل له فان
للفظه جزأ لانه مركب من الرامى والحجارة ويدل جزء لفظه على
جزء معناه (فان الرامى) الذى هو الجزء الاول (يرادبه الدلالة)

نائب عن فاعل يراد (على) متعلق بالدلالة (ذات من صدر منه الرمى)
فان ذكر الرامى مطلقا اى مجردا عن ذكر مفعوله فيراد به ذات
من من شانه ان يرمى كلما اراد رميه وان ذكر مضافا الى مفعوله فيراد به
من يوقع الرمى على ما اضيف هو اليه وههنا اضيف الى الحجارة فيراد به
ذات من صدر منه رمى الحجارة (و) يراد (بالحجارة) الدلالة (على
الاجسام المعينة) المعهودة (فان قلت) سائلا سؤال اعتراض على
ترتيب ذكر المصنف تعريف المفرد والمركب او سؤال استفسار
عن ذلك (مفهوم المركب وجودى) لانه يراد بجزء منه دلالة على جزء
معناه فحينئذ (يجب تقديم تعريفه) اى المركب (على مفهوم المفرد)
اى على تعريفه لان مفهومه عدمى من حيث انه لا يراد بجزء معناه
(فلم) اى فلاى حكمة (عكسه) اى عكس المصنف ترتيب ذكرهما
بان قدم المفرد على المركب (قلت) فى جواب سؤالك انما جعله كذلك
(لان القصد) اى توجه المصنف رحمه الله (بتصدير اللفظ) اى بذكره
اللفظ اولا بان قال ثم اللفظ كائن (الى) جانب (التقسيم) اى مراده
ان يقسم اللفظ الى المفرد والمركب (والتعريف) اى تعريفهما (ضمنى)
اى حاصلان فى ضمن التقسيم (والتقسيم) اى جميع التقاسيم اين
وجدت كائنة (باعتبار الذات) حقيقة وصورة على مذهب العلامة
الثانى سعد الدين التفتازانى لان التقسيمات عنده من المطالب التصديقية
حقيقة وصورة واما على مذهب السيد السند قدس سره فصورة
لا حقيقة لانها عنده وان كانت من المطالب التصديقية صورة لكنها
من المطالب التصورية حقيقة والحاصل ان التقاسيم ترد على الافراد
والتعريفات على الماهيات (لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق
على ذات المركب) كما لا يخفى وجهه (واعلم ان المفرد والمركب
واقسامهما الاتية) اى الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية
والفصلية وغيرها (اقسام للمفهوم اولا وبالذات) اى فى نفس الامر
والحقيقة (و) اقسام (للفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال) اى اللفظ
(باسم) متعلق بالتسمية (المدلول) اى المفهوم فكانه قيل لاى شئ قسم

المصنف تقسيما مجازيا اى لاىّ سبب قسم اللفظ الى المفرد والمركب
والمفرد الى الكلى والجزئى والحال ان المفردية والمركبية وغيرهما
حال المفهوم فى الحقيقة لا حال اللفظ فاشار الى جوابه بقوله
(غيران) اى الاان (المص) رحمه الله تعالى (اعتبر التقسيم المجازى تقريبا)
اى لغرض التقريب (الى فهم المبتدئين) فى علم المنطق يعنى ان المنطق
وان كان اعتباره للمعانى والمفهومات اعتبر المصنف ههنا الالفاظ
وسماها باسم معانيها ليكون اسهل على الذى استأنس فى الصرف
والنحو بمباحث احوال الالفاظ فابتدأ بالمنطق ولم يحصل المعلومات
فى مباحث المعقولات (ثم اعلم ان المفرد عندهم ثلاثة اقسام لانه اما
ان يدل بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلاثة او لا يدل الاول يعبر
عنه خاصة بالكلمة والثانى اما ان يدل على معنى تام اى يصح ان يخبر به
وحده عن شئ او لا الاول الاسم والثانى يعبر عنه بالاداة وانما قيدنا
بعندهم نظرا الى تخصيص اسم الكلمة بالفعل والتعبير عما شاع بين
النحاة باسم الحرف بالاداة فتنبه ولما فرغ المص رحمه الله تعالى من بيان
مقدمة الاصطلاح شرع فى بيان الاصطلاح فقال ﴿و﴾ (اللفظ)
﴿المفرد﴾ اشار بقوله اللفظ الى ان هذا المفرد عين ما سبق بناء على
قاعدة ان الشئ اذا ذكر نكرة واعيد معرفة فالثانى عين الاول اى
اللفظ المفرد الدال بالوضع ﴿اما كلى﴾ وتقديمه على الجزئى مبنى
على ان الكلى جزء الجزئى لان زيدا مثلا جزئى مركب من الانسان
الكلى والمشخصات والانسان كلى وجزء من زيد فيكون زيد مجموع
الحيوان الناطق والمشخصات فح يكون الانسان جزأ منه والجزء
مقدم على الكل فلذا قدم الكلى على الجزئى ﴿وهو﴾ اى المفرد
الكلى ﴿الذى﴾ اى اللفظ الذى ﴿لا يمنع نفس تصور مفهومه
عن وقوع الشركة كالانسان﴾ (اى لا يمنع) مجرد (مفهومه) اى
اللفظ المفرد (من حيث انه) اى المفهوم (متصور فى الذهن شركة
كثيرين فيه) اى فى المفهوم قوله شركة مفعول لا يمنع ومضاف الى
كثيرين وانما قيد بهذه الحيثية لان من الكليات ما يمنع ذلك فى الخارج

وان لم يمنعه فى الذهن وقيد فى الذهن وقوعى لا احترازى لان التصور لايكون الاذهنيا اذ التصور ههنا بمعنى الملاحظة لابمعنى تقريرا لتعريف باللسان (وان) وصلية (منع) اى ذلك المفهوم تلك الشركة حال كونه مأخوذا (من حيث البرهان) اى الدليل (الدال على وحدته) لان بعض المفهوم الكلى الذى جوز العقل بمجرد تصوره كونه مشتركا بين كثيرين اذا اخذ مع دليل يدل على انه واحد لا يشاركه شئ يمنع وقوع الشركة مثاله كائن (كالواجب تعالى) فان العقل اذا تصور مجرد مفهومه يجوز الشركة فيه واما اذا تصوره مع دليل الوحدانية فلا (فان قلت الايلزم منه الشرك بالله قلت لا وذا يلزم اذا اخذ الدليل فانكره والفرض المذكور مجردا عن الدليل (او من حيث) عطف على قوله من حيث البرهان فتقدير الكلام وان منع من حيث (النظر الى وجوده الخارجى وهذا المنع) الثانى اى المنع بالنظر الى الوجود الخارجى كائن (بوجهين اما بان لايكون) بدل من وجهين (له) اى للمفهوم (وجود خارجى) اصلا (حتى يقال) اى يحكم لان القول اذا استعمل بالباء يكون بمعنى الحكم (بجواز الشركة فيه) مثاله كائن (كاللاشئ وشريك البارى) فانهما اذا تصور مجرد مفهومهما يجوز العقل ان يكون شيئا او اشياء يطلق عليه اللاشئ اوشريك البارى واذا فتش وجودهما فى الخارج فلا يوجد فلا يحكم بوجود الواحد فكيف يحكم بوجود المتعدد (واما بان يكون) عطف على قوله اما بان لا يكون (له) اى المفهوم (وجود خارجى غير مشترك) فيه مثاله كائن (كالشمس) فان العقل اذا لاحظ مجرد مفهومه وهو كوكب نهارى مضئ للعالم يجوز وقوع الشركة فيه ولكن لايجد فى الخارج مايطلق على هذا المفهوم الا واحدا (فى قوله) هذا بيان فائدة قول المص نفس تصور مفهومه دون تصوره فقط او نفسه فقط (نفس تصور مفهومه) بدل من قوله (احتراز) مبتدأ قدم عليه خبره الظرف (عن ان يخرج امثال ماذكرنا من الكليات) الفرضية (عن) متعلق بيخرج (تعريف الكلى فلايكون) اى تعريف الكلى (معا) لافراده

لانه اذا خرج منه مانعده من افراد المعرف لايكون جامعا فيكون باطلا (وتدخل) عطف على ان يخرج (فى تعريف الجزئى فلايكون) اى تعريف الجزئى (مانعا) عن دخول الاغيار فيه (اذ) اى لان (فى الاكتفاء بالنفس) بان يقول لايمنع نفس مفهومه (او التصور) بان يقول لا يمنع تصور مفهومه (لا تحصل هذه الفائدة) اى فائدة جمع التعريف الكليات الفرضية حتى لاتدخل فى تعريف الجزئى بناء (على مايخفى للمنصف) بحق الانصاف (واما ذكر المفهوم فبنى على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم) هذا اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فهكذا ذكر المصنف قوله مفهومه فى تعريف الكلى والجزئى فاسد لان ضمير مفهومه راجع الى الذى هو عبارة عن المعنى فيلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما الجواب فهكذا لانسلم ان الضمير راجع الى ما هو عبارة عن المعنى بل هو راجع الى ماهو عبارة عن اللفظ لان المصنف اعتبر التقسيم المجازى فجعل مورد القسمة هو اللفظ حيث قال اولا اللفظ امامفرد واما مركب فح يلزم رجوع الضمير الى اللفظ فلا يكون للمفهوم مفهوم بل يكون للفظ مفهوم وههنا مباحث تركناها مخافة الاطناب اذ نحن التزمنا الايجاز لربط العبارة فقط ﴿واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه﴾ اى مفهوم اللفظ المفرد الجزئى (اعلم ان الصورة الحاصلة فى العقل من حيث انها تقصد باللفظ سميت معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ سميت مفهوما ومن حيث انها مقولة فى جواب ماهو سميت ماهية ومن حيث انها ثابتة فى الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازها عن الاغيار تسمى هوية ومن حيث حمل اللوازم لها تسمى ذاتا فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات ﴿عن ذلك﴾ متعلق بيمنع (اى عن وقوع الشركة بين كثيرين) تفسير لاسم الاشارة اعنى لفظ ذلك الذى هو موضوع للاشارة الى البعيد والاشارة به فى هذا المقام لبعد المشار اليه عن الحس كذا قيل ويجرى فى هذا التعريف ما يجرى فى تعريف الكلى من فائدة القيود

والسؤال والجواب فارجع ﴿ كزيد ﴾ اى مثال ماينع اه كائن كزيد
وهو مطابق للممثل له (فان مفهوسه) اى مفهوم زيد اتى به مثالا لما يمنع اه
(الذات) لهامعان اربعة لانها قد تطلق ويراد بها ما يحمل عليه شئ
اى المسنداليه وقد تطلق ويراد بها ماهوقائم بنفسه وقد تطلق ويراد
بها الحقيقة والمراد هنا المعنى الاخير اى الماهية الانسانية التى هى الحيوان
الناطق المقارنة (مع التعين) اى مع التشخص (والمجموع) الالف واللام
عوض عن المضاف اليه اى مجموع الذات والتعين مأخوذا (من حيث انه)
اى المجموع (متصور يمنع الشركة) يعنى اذارأيت زيدا وارتسمت
صورته فى ذهنك لايجوز عقلك اشتراك احد فى تلك الصورة المخصوصة
لذلك الشخص المعين اى لزيد (كما يمنع الهذية من حيث
تطبيقها على الوجود الخارجى) وانما قيد الهذية بهذه الحيثية
لانها بدون هذا القيد كلى لايمنع اه امابهذا القيد فهوجزئى فانه
بهذا الاعتبار مانع عنه بناء على ان كل ما يوجد فى الخارج فهو مشخص
(بخلاف مفهوم الذات) اى ذات زيد مثلا (فان مفهومه) اى الحيوان
الناطق (عين حقيقة النوع) اى الانسان فلا يمنع مفهوم الذات
عن وقوع الشركة (كما عرف) اى ذكر وبين (فى موضعه) اى فى محله
المخصوص من المطولات (فان قلت) حاصل هذا السؤال نقض لتعريف
الكلى والجزئى وهواى السؤال هكذا (الجزئى) كلى لانه (مالايمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة) بين كثيرين والكثيرون كائن
(كزيد وعمرو وغيرهما) اى وبكر وبشر وخالد فان الجزئى يشترك فيه
هؤلاء كما ان الانسان يشتركه فيه هؤلاء (وكل ما كان كذلك) اى وكل
مالايمنع نفس تصور مفهومه عن الشركة (فهو كلى فالجزئى كلى) قوله
الجزئى مالايمنع اه صغرى وقوله وكل ما اه كبرى وقوله فالجزئى كلى نتيجة
(وهذا) اى كون الجزئى كليا (خلف) اى مخالف لما فى نفس الامر
(قلت) فى جوابك يا ايها السائل (المراد) اى مرادك (من الجزئى ان كان ما)
اى فرد (صدق عليه لفظ الجزئى من نحو زيد) بيان لما فى قوله ان كان ما
(فلا نسلم الصغرى) اى صغرى قياسك وهو قوله الجزئى مالايمنع اه

كما سبق فان مفهوم لفظ الجزئى صادق على زيد ونفس تصور مفهومه
مانع عن الشركة (وان كان مرادك لفظ الجزئى) دون مايصدق
عليه لفظ الجزئى (فلا نسلم الخلف فى النتيجة) يعنى ونحن نقول كذلك
لان لفظ الجزئى كلى وانما الجزئية فيما يصدق عليه لفظ الجزئى فتدبر
﴿ و ﴾ (اللفظ المفرد) ﴿ الكلى اما ذاتى ﴾ ولما كان الغرض من وضع
هذا الفن استخراج المجهولات التصورية والتصديقية والحال ان الجزئى
لايجرى فيه شئ من ذلك ترك الاهتمام بشان الجزئى واعرض عنه
واشتغل بتقسيم الكلى وتعريفه كما ترى وانما قدم الذاتى على العرضى
لان الذاتى نفس ماهية الشئ اوجزؤها والعرضى عارض لماهية الشئ
وجزئها فيكون الذاتى معروضا والعرضى عارضا والمعروض مقدم
على العارض طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ﴿ وهو الذى ﴾
اى اللفظ المفرد الكلى ﴿ يدخل فى حقيقة جزئياته ﴾ اى فى حقيقة
جزئيات مفهومه مثاله كائن ﴿ كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ﴾
اللذين هما جزئيان له وكذا البغل والبقر وغيرهما ولما كان هذا المقام
مظنة ان يقال ان الانسان والفرس هل هما جزئيان اضافيان او حقيقيان
اشار الى تفصيلهما مفسرا بقوله (اى ان اريد بهما) اى الانسان والفرس
(ماهيتهما النوعية) وهو الحيوان الناطق والحيوان الصاهل
غير مقيدين بالتشخص (فجزئيان) اى فهما جزئيان (اضافيان)
بمعنى كل اخص تحت الاعم فعلى هذا المعنى ان الانسان جزئى بالنسبة
الى الحيوان والحيوان جزئى بالنسبة الى الجسم النامى وهو جزئى بالنسبة
الى الجسم المطلق وهو جزئى الى الجوهر (وان اريد) بهما (ماهية
افرادهما اعنى الحصص فجزئيان حقيقيان) والمراد بالحصص بالنسبة
الى الانسان ماهية زيد وماهية عمرو وهى الحيوان الناطق مع التشخص
(واعلم) ايها الصالح للخطاب (ان الذاتى) اى لفظه (يطلق بالاشتراك)
اللفظى (على نوعين) احدهما (ما لايكون داخلا) فى حقيقة جزئياته
(و) ثانيهما (ما لايكون خارجا) عن حقيقة جزئياته (فالنوع) على المعنى
(الاول ليس بذاتى لانه تمام حقيقة جزئياته) فيلزم منه دخول الشئ

فى نفسه وهو محال وذلك لان زيدا مثلا جزئى لنوع الانسان وحقيقته حيوان ناطق وحقيقة نوعه ايضا حيوان ناطق فلوقلنا النوع اى الانسان ذاتى اى داخل فى حقيقة جزئيه اى زيد يلزم منه دخول الحيوان الناطق فى الحيوان الناطق وهذا باطل (وعلى) المعنى (الثانى) وهو كون الذاتى بمعنى مالايكون خارجا (ذاتى) لانه اى النوع غير خارج عن حقيقة جزئياته لانه لوكان خارجا عنها لزم كون الشئ خارجا عن نفسه وهذا ايضا محال (فظاهر تعريف المص يشعر بالاول) حيث قال يدخل ولم يقل غير خارج عنها (ويمكن حمله) اى التعريف (على) المعنى (الثانى بالتأويل بان يراد) متعلق بالتأويل ويجوز كونه بدلا وخبرا بتقدير وذلك اوهو (بالداخل) متعلق بيراد (غير الخارج) على طريق المجاز المرسل بان يذكر الملزوم ويراد اللازم لان الدخول يستلزم عدم الخروج (فان حمل) التعريف (على الظاهر) بان يحمل الدخول على حقيقته (يكون المراد بالذاتى حين ما شرع) المص (فى التقسيم) اى فى تقسيم الذاتى الى الجنس والنوع والفصل (المعنى الثانى) خبر يكون لانه لواريد هنالك المعنى الاول لما صح تقسيم الكلى الذاتى الى الجنس والنوع والفصل فان النوع على المعنى الاول ليس بذاتى كما عرفت (ولذا) اى ولاجل ان المراد به المعنى الثانى عند شروعه فى التقسيم (اعاده مظهرا) اى حال كونه مذكورا باسم الظاهر حيث قال والذاتى اما آه (ولم يكتف بالمضمر) اى لم يكتف بان يقال وهو اما آه (وان امكن) اشارة الى جواب سؤال مقدر هذا هل لايجوز حمل الضمير على تقدير ان يقال وهو على الاستخدام فاجاب عنه بقوله وان امكن (حمل المضمر على) طريق (الاستخدام لكن الغالب فى المضمر ارادة المعنى الاول) فلذا لم يأت بالضمير فان قلت ما الاستخدام قلت هو ان يكون للفظ معنيان سواء كانا حقيقيين اومجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا فاريد بالظاهر احد معنييه وبالضمير الراجع اليه معناه الاخر كقول الشاعر ❊ اذا انزل السماء بارض قوم ❊ رعيناه وان كانوا

بشدر نصرانك تصغيرى نصير ناصرنك تصغيرى نويصر منصورنك تصغيرى منيصير منصرنك تصغيرى منيصر نصارنك تصغيرى نصيصير (س) مبالغة اسم فاعلك وزنى قاچدر (س) اون ايكيدر جهول صديق صبارك بارطوال غفل يقظ علامة راوية فروقة ضحكة مجزام معطير (س) مبالغه ايله اسم مفعول وارميدر (ج) برصيغه سى واردر ضحكة حانك سكونيله ضحكة اولور ايسه مبالغه ايله اسم مفعولدر (س) اسم نيه ديرلر (ج) برمعنايه دلالت ايدوب اوچ زمانك برينه مقارن اولميه (س) حرف نيه ديرلر (ح) مفهومنده مستقل اوليه‌رق برمعنايه دلالت ايدن كلمه‌يه ديرلر (س) جمع قاچ دراودر (ح) ايكى دراودر برى جمع مكسر برى جمع صحيح (س) جمع مكسر نيه ديرلر (ج) جمعيت ايچون مفردنك صيغه‌سى جمعنده بوزيلان جمعه ديرلر (س) جمع صحيح نيه ديرلر (ج) جمعيت ايچون مفردنك صيغه‌سى جمعنده بوزلميان جمعه ديرلر (س) امرلرك معلومنده نيچون نفس متكلملرى يوقدر (ح) برشخص حالت واحده‌ده هم آمر هم مأمور اولمق لازم كلور (س) مجهوللرده نفس متكلملرى وار انلرده بو محذور لازم كلمزمى (ج) انلرده شخص نفسنى غائب منزلنه تنزيل ايدر (س) معلومنده نفسنى حاضر منزلنه تنزيل ايتسه اولمازمى (ج) اولماز زيرا برشخص نفسنى غائب منزلنه تنزيل ايتمك چوقدر حاضر منزلنه تنزيل ايتمك يوقدر (س) لم ايله لمانك بيننده فرق نه‌در (ج) لمك زمان تكلمه قدر نفيى مستمر دكلدر لمانك نفيى زمان تكلمه قدر مستمردر (س) نهى حاضرك معلومنده نيچون نفس متكلمى يوق (ج) برشخص حالت واحده‌ده هم ناهى هم منهى اولمق لازم كلور (س) اسم آلتنك صيغه‌سى قاچدر (ج) درتدر مفعل منصر كبى مفعال مفتاح كبى مفعول مسعوط كبى مفعلة مكحلة كبى (س) لغت لغتده نيه ديرلر (ح) الفاظ موضوعه يه ياخود يعلم بها الاسم عن اللغات (س) جمع قلتك

(س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) فعله کوره برفعلدرکه فاعلی براوله وآخرنده تثنیه وجمع ضمیرلری اولیه (س) مذکر لغتده نیه دیرلر (ج) ارککه دیرلر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) فعله کوره برفعلدرکه فاعلی مذکر اوله وانده مؤنث علامتی اولیه (س) مؤنث لغتده نیه دیرلر (ج) عورته دیرلر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) فعله کوره برفعلدرکه فاعلی مؤنث اوله وانده مؤنث ضمیری یاخود علامتی اوله (س) غائب لغتده نیه دیرلر (ج) کوزدن غائب دیمکدر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) برفعلدرکه فاعلی غائب اوله یعنی متکلم ومخاطب اولیه (س) مجهول لغتده نیه دیرلر (ج) بلنمامش شیئه دیرلر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) برفعلدرکه فاعلی حذف اوانه مفعولی فاعل مقامنه قائم اوله (س) تثنیه لغتده نیه دیرلر (ج) برشیئی ایکی قات قاتمغه دیرلر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) فعله کوره برفعلدرکه ایکی شی اوله وآخرنده تثنیه ضمیری اوله (س) جمع لغتده نیه دیرلر (ج) طاغنق شیئی بریره طوپلامغه دیرلر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) فعله کوره برفعلدرکه فاعلی جمع یعنی اقلی اوچ شی اوله واخرنده جمع ضمیری اوله (س) مخاطب لغتده نیه دیرلر (ج) کلام کندوسنه سویلنان شخصه دیرلر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) برفعلدرکه فاعلی مخاطب اوله وانده مخاطب ضمیری اوله (س) متکلم لغتده نیه دیرلر (ج) سویلیجی دیمکدر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) برفعلدرکه فاعلی متکلم اوله وانده متکلم ضمیری اوله (س) مضارع لغتده نیه دیرلر (ج) مشابهه دیرلر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) برفعلدرکه زمان حاله یاخود زمان استقباله دلالت ایلیه (س) جحد لغتده نیه دیرلر (ج) انکاره دیرلر (س) اصطلاحده نیه دیرلر (ج) برفعلدرکه مطلقا زمان ماضیده فعلك نفینه دلالت ایدرایسه جحد مطلق دیرلر اکرزمان ماضینك جمیعسنده

غضابا ❊ لان المراد بالسماء المطر وبالضمير الراجع اليه النبات (واما حديث اه) اشارة الى جواب سؤال مقدر هكذا انت قلت لم يأت المص بالمضمر لئلا يكون دالا على ارادة المعنى الاول ولكنه لم يكن امينا مما خاف لانه وان لم يأت بالمضمر لكنه اتى بالمعرف بعد النكرة ومن المعلوم ان الشئ اذا ذكر نكرة واعيد معرفة يكون الثانى عين الاول فاجاب عنه بقوله واما حديث (اعادة الشئ معرفة فاصل) اى قاعدة (يعدل عنه) اى الاصل (كثيرا للقرائن) والقرينة ههنا عد النوع من اقسام الكلى الذاتى (وان حمل على التأويل المذكور) اى ان حمل تعريف المص فى اول امر على معنى مالا يكون خارجا (فالذاتى مشرع التقسيم جار على اصل اعادة الشئ معرفة يستلزم كون الثانى المعرفة عين الاول النكرة ﴿ واما عرضى ﴾ معطوف على اما ذاتى اى واللفظ المفرد الكلى اما عرضى ﴿ وهو ﴾ اى العرضى ﴿ الذى يخالفه ﴾ الضمير المنصوب راجع الى الذاتى والتخالف بمعنى التقابل اذ هذا ضد الذاتى لانه يدخل فى حقيقة جزئياته وهذا على ضده فيكون بينهما تقابل التضاد ولذا فسر الشارح بقوله (اى لا يدخل) اى العرضى (فى حقيقة جزئياته) ملابسا (باحد المعنيين) السابقين فى بيان الدخول المذكور فى تعريف الذاتى (اى بان لا يكون) بدل من احد المعنيين (جزأ) يعنى ان الذاتى داخل فى حقيقة جزئياته بان يكون جزأ من حقيقة جزئياته وهذا غير داخل فيها بان لا يكون جزأ منها (او بان يكون خارجا) يعنى ان الذاتى داخل فيها بان يكون غير خارج عنها وهذا غير داخل فيها بان يكون خارجا عنها مثاله كائن ﴿ كالضاحك ﴾ الخارج ﴿ بالنسبة الى ﴾ ماهية ﴿ الانسان ﴾ (فانه) اى الضاحك (خارج) عن ماهية الانسان (لان القاعدة) آه اشارة الى جواب سؤال مقدر هكذا عد الناطق ذاتيا والضاحك عرضيا تحكم صرف لان نسبة كل منهما الى الانسان سواء يعنى الناطق لا يوجد فى فرد من افراد الحيوانات الا فى الانسان وكذا الضاحك

لا يوجد الا فيه فكيف نقول ان الاول داخل فى حقيقة الانسان
والثانى خارج عنها قال الشارح الى جوابه بان قال لان القاعدة يعنى نعم
الامر كما قلت ولكن ههنا قاعدة معتبرة عند القوم وهى (ان نوعاما)
اى نوع كان (اذا كان له) اى لنوع ما (خواص مترتبة) بان يكون
بعضها لازما بلزوم اولى و بعضها بلزوم بعد الاولى (كالناطق والمتعجب
والضاحك فاقدمها) اى الخواص (يعتبر ذاتيا لان الذاتى اقدم)
والحاصل ان مايلزم للانسان بلزوم اولى هو النطق لانه اصل الادراك
وما يلزم بعده هو التعجب لانه ادراك امر غريب وهو لا يوجد مالم يوجد
اصل الادراك وما يلزم بعده هو الضحك لانه يصدر عن الانسان
بعد ادراك امر غريب فعلم ان النطق اصل اللوازم فلذا عد ذاتيا
فافهم واضبط (فان قلت حقيقة النوع) وهى الحيوان الناطق
(عين الذات) لا غيره لانه ايضا هو الحيوان الناطق (فكيف
استفهام انكارى بمعنى لا يكون (يكون) اى النوع (ذاتيا) اى منسوبا
الى الذات والحاصل ان اللازم بين المنسوب والمنسوب اليه هو المغايرة
يعنى لابد ان يكون المنسوب مغايرا للمنسوب اليه مع ان النوع المنسوب
الى الذات لا يغاير للذات كما عرفت فلا يصح قولهم النوع ذاتى (قلت)
فى جوابك ايها السائل (جوابه المشهور) اشار بهذا الى ان له جوابا
غير مشهور وهو ماسيقول واقول اه (ان اطلاق الذاتى عليه) اى على
النوع (اصطلاحى) اى باعتبار معناه الاصطلاحى وهو مالا يكون
خارجا عن حقيقة جزئياته (لا لغوى) اى بمعناه اللغوى وهو ان تقول
منسوب الى الذات (فلا يقتضى) ذلك الاطلاق (المغايرة بين المنسوب)
وهو ههنا النوع (والمنسوب اليه) وهو الذات نعم لو كان ذلك الاطلاق
لغويا لاقتضى المغايرة لكنه ليس بلغوى ثم اراد الشارح ان يجيب
للسائل بجواب آخر من تلقاء نفسه فقال (واقول) فى جواب ذلك
السؤال (الذات) اى لفظ الذات (كما يطلق على نفس الحقيقة) التى
هى الحيوان الناطق الغير المقيد بالتشخص (يطلق على ما صدق
عليه الحقيقة) وهو الحيوان الناطق المقيد بالتشخص اعنى زيدا وعمرا

وغيرهما (فربما يراد بالذات ههنا) اى فى مقام اطلاق الذاتى على
النوع (المعنى الثانى) الذى مر آنفا يعنى اطلاق الذات على زيد وعمرو
وغيرهما من الافراد (فيمكن نسبة نفس الحقيقة) اى الحيوان الناطق
(الى ماصدق عليه الحقيقة) اى الحيوان الناطق مع التشخص وذلك
جائز وممكن امكانا كائنا (كما يمكن نسبة جزئها) اى جزء الحقيقة والماهية
وهو الحيوان فقط او الناطق فقط (اليه) الى ماصدق عليه الحقيقة
بان يقال ان الحيوان ذاتى بمعنى انه منسوب الى الذات التى هى ماصدق
عليه الحقيقة وكذا الناطق ذاتى بذلك الاعتبار فيمكن نسبة نفس
الحقيقة ايضا غاية مافى الباب ان اطلاق الذاتى على النوع مستقيم
على المعنى اللغوى ايضا لان ذلك الاطلاق اطلاق المطلق على المقيد
والمطلق غير المقيد كما لا يخفى فافهم واضبط ولما فرغ المصنف عن تقسيم
اللفظ المفرد الكلى الى الذاتى والعرضى اراد ان يقسم الذاتى الى اقسامه
الثلاثة اى الجنس والنوع والفصل والعرضى الى قسميه اى الخاصة
والعرض العام فقال ﴿والذاتى﴾ (قدسبق بيان ما) اى المعنى الذى
(هو المراد منه) اى الذاتى لانا قلنا فيما سبق ان المراد من الذاتى فى مقام
التقسيم كونه غير خارج عن حقيقة جزئياته لا كونه داخلا فيها
وجزأ منها (وهو) اى الذاتى على المعنى المراد (ثلاثة اقسام) هذا
دعوى انحصار الذاتى فى الجنس والنوع والفصل المراد من الاقسام
الثلاثة (لانه) وهذا مع مايليه دليل ذلك الانحصار اى لان الذاتى
(اما مقول فى جواب ماهو) اى فى جواب السائل عن شئ القائل
ما هو (او) مقول (فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو) اى المقول
فى جواب اى شئ هو فى ذاته (الفصل) وستسمع تعريفه (والمقول
فى جواب ماهو اما) مقول فى جواب ما هو (بحسب الشركة فقط
دون معية الخصوصية (وهو) اى المقول فى جواب ما هو بحسب
الشركة فقط (الجنس) الذى سيعرفه المص (او بحسب الشركة
والخصوصية معا) والمراد من المعية ههنا المعية الذاتى لا الزمانى
(وهو النوع ولذا) اى ولاجل انحصار الذاتى فى هذه الاقسام الثلاثة

المذكورة (قال) الشيخ اثير الدين ﴿اما مقول﴾ اى محمول يعنى يقع خبرا وجوابا ﴿فى جواب ماهو﴾ اى فى جواب السؤال بعنوان ماهو وانما قلنا بعنوان ماهو لان الجنس لا يقال الا فى جواب ماهما اوماهم فانه مقول دائما بحسب الشركة المحضة فقط فاضبط هذا التوجيه ولا تلتفت الى ما يطول ذيله ﴿بحسب الشركة المحضة﴾ (فقط) البـاء متعلق بالسؤال المفهوم من ما الاستفهامية تقديره فى جواب السؤال بحسب الشركة المحضة وهذا وان كان بعيدا لفظا لكنه قريب معنى ويجوز ان يتعلق بمقول مثاله كائن ﴿كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس﴾ وهذا المثال مطابق للممثل (فان) مفهوم (الحيوان) اولا وبالذات ولفظه ثانيا وبالعرض (جواب لقولنا ماالانسان والفرس لا) اى ليس بجواب (لقولنا ماالانسان) فقط (لان السائل بماهو) علة لقوله لا لقولنا اه (انما يسئل عن تمام الحقيقة) لان ماهو موضوعة للسؤال عن تمام الحقيقة (وليس الحيوان حقيقة الانسان المختصة) صفة الحقيقة (به) اى بالانسان فان تمام المختصة هو الحيوان الناطق (بل) يكون (الحيوان) الغير المقيد بالناطق (تمام حقيقة) اى الانسان (المشتركة مع الفرس) لانك اذا قلت فى جواب السؤال عن الانسان والفرس الحيوان الناطق لا يشمل الفرس لانه حيوان صاهل لا حيوان ناطق واذا قلت الحيوان الصاهل لا يشمل الانسان لانه حيوان ناطق لا صاهل فلزم ان تقول فى ذلك الجواب الحيوان بلا قيد الناطق او الصاهل ليشمل كلا منهما (فلابد) تفريع على قوله لقولنا ماالانسان (من قولنا فقط والا) اى وان لم يذكر قولنا فقط اولم يقدر (لم يصح قوله) اى قول المصنف ﴿وهو﴾ اى ذلك المقول ﴿الجنس﴾ (لان النوع) علة لقوله لم يصح (ايضا) اى كالجنس (مقول بحسب الشركة) مقولا كائنا (فى الجملة) يعنى النوع يكون مقولا بحسب الشركة فى ضمن بحسب الشركة والخصوصية (فكان) اى اظن ان (المراد ذلك) اى الشركة فقط اى اظن ان مراد المص ان يذكرهنا فقط او يقدره (وان لم يذكره) اى فقط اعتمادا على ظهور

المراد ﴿ويرسم﴾ ولم يقل ويعرف لانه لوقال كذلك لكان مظنة ان يراد به الحد لان التعريف شامل للحد والرسم والحال انه يحترز عن الحد ولذا قال ويرسم تصريحا بان هذا التعريف رسم لا حد اى ويعرف الجنس بالتعريف الرسمى ﴿بانه﴾ متعلق بيرسم اى الجنس ﴿كلى مقول﴾ اى محمول بحمل المواطئة وهو الحمل بهوهو ﴿على كثيرين مختلفين بالحقايق﴾ فتعين ان المراد من الكثيرين انواع الجنس كنوع الانسان والفرس والبقر وغيرها لا افراد النوع ﴿فى جواب ماهو﴾ ثم اراد الشارح بيان فوائد القيود المذكورة فى التعريف فقال (فالكلى) اى قول المص كلى (جنس للجنس) المعرف (شامل لسائر الكليات) ولو اكتفى بهذا القدر لكان تعريف الجنس تعريفا بالاعم فيكون غير مانع عن دخول ماليس بجنس فى تعريف الجنس فلزم ان لا يكتفى بهذا القدر ليكون التعريف مانعا (والمقول انما ذكر ليتعلق به) اى بالمقول قوله (على كثيرين) لان على من الحروف الجارة التى يحتاج دائما الى متعلق واذا كان الامر كذلك (فليس شئ) كائن (منهما) اى لفظ الكلى والمقول (مستدركا) فلا يرد ما يحتمل ان يرد من ان احدهما مستدرك لان قوله مقول على كثيرين هو الكلى بعينه لانه تعريفه والتعريف عين المعرف وان تغايرا اجمالا وتفصيلا فيكون احدهما مغنيا عن الاخر فالاولى القصر على احدهما (وانما ذكر) قوله (على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين بالحقيقة) اذ هو اى قوله مختلفين من الصفات والصفات محتاجة الى شئ يتصف بها كما لا يخفى (وقوله مختلفين بالحقيقة احتراز) اى ما وقع به احتراز (عن النوع) اذ الاختلاف فيه فى العدد دون الحقيقة (و) عن (خاصته) اى خاصة النوع اذ هى مقولة على كثيرين متفقين بالحقايق (و) عن (الفصل القريب) للنوع لانه ايضا مقول على متفق الحقايق (وتخصيص الاحتراز بالنوع) اى بان يقال ان المص احترز بقوله مختلفين بالحقيقة عن النوع (تحكم) اى حكم بلا دليل او ترجيح بلا مرجح فيه رد على الشارح حسام الدين والقطب (وقوله فى جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض

العام وخاصة الجنس) لان الاول لايصلح ان يكون جوابا لما هو الذى
هو السؤال عن تمام الحقيقة والثانى لايصلح ان يكون جوابا اصلا
والثالث لايكون جوابا لما هو بل لاى شئ هو فى عرضه (وانما كان)
آه اشارة الى جواب سؤال مقدر هكذا لقد فهم من قول المص فيما سبق
و يرسم ان هذا التعريف رسم لاحد فلاى شئ كان هذا التعريف رسما
فاجاب بقوله وانما كان (هذا) اى تعريف الجنس بانه كلى مقول
على كثيرين (وامثاله) اى امثال ذلك التعريف اعنى تعريف النوع
والفصل والخاصة والعرض العام (رسما) لاحدا (لان المقولية عارضة)
بعد ان لم يكن (للكليات) الخمس (والتعريف) اللام فيه للاستغراق
اى كل تعريف والقرينة كون هذا القول مع مايليه كبرى اذ كلية
الكبرى شرط فى انتاج الشكل الاول (بالعارض) يجوز تعلق الباء
بالتعريف وكونه متعلقا بالكائن المقدر على ان العارض صفة
للتعريف (رسم) لاحد (وذلك) اى كون هذا التعريف تعريفا
بالعارض ثابت (لان الجنس فى نفسه هو الكلى الذاتى المختلفات
الحقيقة سواء قيل) اى حمل الجنس (عليها) اى المختلفات الحقيقة
(اولم يقل) اى اولم يحمل الجنس عليها (اما المقولية) الياء مصدرية
اى كون الجنس مقولا بالفعل (وكونه) اى الجنس (صالحا) وقابلا
(لها) الضمير راجع الى المقولية (فمما يعرض له اى للجنس بعد تقومه)
اى بعد حصوله ووجوده (كذا) ذكر (فى شرح الاشارات)
يعنى ان القطب ذكر ماذكرناه فى شرحه على الكتاب المسمى بالاشارات
للشيخ ابن سينا (فلا يلتفت) تفريع على قوله لان المقولية عارضة
للكليات واشارة الى قياس استثنائى هكذا لما كان المقولية عارضة
للكليات فلا يلتفت الى ما يقال اه لكن المقدم حق والتالى مثله
(الى ما يقال) اى القول الذى قاله بعض من الناس (من انها)
بيان لما والضمير راجع الى التعريفات المفهومة من قوله هذا وامثاله
(حدود) لارسوم (لكونها) اى الكليات الخمس (امورا اعتبارية)
وتعريفات الاعتباريات تكون حدودا قال بعض الافاضل

ان الشيخ ابن سينا صرح فى الشفاء بان الكليات امور اعتبارية
حصلت مفهوماتها المذكورة اولا ووضعت اسماؤها بازائها
فلا يوجد لها حقايق غير تلك المفهومات والتعريف بها يكون
حدودا اسمية لارسوما حقيقية ورد بان الجنس فى حد ذاته
هو الكلى الذاتى المختلفات الحقايق سواء حمل على تلك الحقايق
اولم يحمل فالمقولية وكونها صالحا لها عارضة له بعد تقومه انتهى
فان سألتنى عن تامية رسوم هذه الكليات اوناقصيتها بان تقول
هل هى رسوم ناقصة اورسوم تامة اجبتك بان اقول بل هى ناقصة
لان الجنس الذى ذكر فى التعريف وهو الكلى جنس بعيد والفصلين
اللذين ذكرا فيه وهما مختلفين بالحقايق وقوله فى جواب ماهو فصلان
بعيدان اذا اخذا على انفرادهما وفصل قريب اذا اخذا معا وسائر
الالفاظ من العرضيات والتعريف المركب من الجنس البعيد
والفصل البعيد والقريب ومن العرضيات رسم ناقص (فان قلت)
حاصل هذا السؤال اعتراض على تعريف الجنس بان يقال هذا
التعريف غير جامع لافراده لان هذا التعريف اخص من المعرف
اذ التعريف اذا كان اخص من المعرف كتعريف الحيوان بالانسان
لايكون جامعا لافراد المعرف (جنس الجنس) اى لفظ الكلى المذكور
فى تعريف الجنس (اخص من مطلق الجنس) الذى هو الحيوان
فيكون تعريف الاعم بالاخص (ولايجوز تعريف العام باحد خواصه)
لئلا يلزم عدم جامعية التعريف لافراد المعرف (قلت) حاصل هذا
الجواب ان لجنس الجنس اى للفظ الكلى الذى ذكر فى تعريف الجنس
اعتبارين اعتبار كونه معرفا بكسر الراء واعتبار كونه اخص فان اعتبرنا
فى حال كونه تعريفا له هذين الاعتبارين معا فلا يجوز للزوم
المحذور وعلى هذا التقدير وان تركنا اعتبار كونه اخص بل اعتبرنا
كونه معرفا بكسر الراء يجوز لعدم لزوم المحذور ح (ان اريد به)
اى بعدم الجواز (عدم الجواز عند اتحاد اعتبارى معرفيته) بكسر الراء
والياء مصدرية (وخصوصيته فمسلم) اى فعدم الجواز مسلم

لان فى ضمن هذين الاعتبارين ما يستلزم عدم الجامعية (ولكنه غير مفيد) لجواز ان لا يتحد الاعتباران (وان اريد مطلقا) اى وان اريد ان يقال كون الكلى معرفا بكسر الراء لا يجوز سواء اتحدا لاعتباران اواختلف (فممنوع) اى فعدم الجواز ممنوع (وذلك) اى ممنوعية عدم جواز التعريف بالكلى مطلقا ثابت (لان الكلى بمفهومه) اى باعتبار مفهومه وهو ما فهمت من قول المصنف وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (معرف) بكسر الراء (واعم من مطلق الجنس) الذى هو المعرف بفتح الراء (وباعتبار) معطوف على قوله بمفهومه (عارض) صفة للاعتبار (هو) اى العارض (كونه) اى الكلى (جنسا للجنس اخص منه) اى من مطلق الجنس (وغير معرف) بكسر الراء (فالامران) احدهما كون الكلى معرفا واعم من مطلق الجنس والاخر كونه اخص منه (جائزان المتغايران) خبر بعد خبر للمبتداء الذى هو قوله فالامران (بالاعتبارين) متعلق بالمتغايران يعنى ان كون الكلى معرفا بكسر الراء واعم من مطلق الجنس جائز باعتبار مفهومه وكونه اخص منه جائز باعتبار كونه جنسا للجنس فنحن لا نعتبر الثانى فى مقام التعريف بل نعتبر الاول تصحيحا للتعريف فافهم واضبط ﴿واما مقول﴾ عطف على قوله اما مقول اى والذاتى اما مقول ﴿فى جواب ما هو بحسب الشركة﴾ قوله بحسب اما صفة المقول اوحال منه اى كائنا بحسباه اومفعول مطلق مجازا اى قولا كائنا بحسباه والاول اولى فيكون بمعنى الموافقة والالف واللام للعهد الخارجى اوعوض عن المضاف اليه فالمعنى واما مقول فى جواب ما هو كائن بموافقة شركة افراد المقول فى ذلك السؤال ﴿والخصوصية﴾ اى وبموافقة خصوصية افراد المقول فى ذلك السؤال ﴿معا﴾ منصوب على الحالية بناء على ان مع اذا ذكر بلا اضافة تكون منونة منصوبة على الحالية ثم الافصح فى قوله الخصوصية فتح الخاء المعجمة لانها بفتحها صفة مشبهة فبدخول الياء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر

واما اذا قرأتها بضم الخاء فيكون مصدرا خالصا فلا يليق الحاق الياء المصدرية به وان صح بالتأويل كما لا يخفى ﴿كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو﴾ ولما قال المص بحسب الشركة والخصوصية معا توهم ان النوع يكون جوابا عن السؤال الواقع هكذا زيد وعمرو ما هما فقط ولما اتى بهذا المثال تأكد ذلك التوهم والحال ان مراده ليس كذلك بل مراده انه ان سئل عن زيد بان يقال زيد ما هو فيجاب بالانسان وان سئل بان يقال زيد وعمرو ماهما فيجاب ايضا بالانسان فاراد الشارح دفع ذلك التوهم بايضاح مراد المص بقوله (اى يكون) ما هو مقول اه (جوابا عن السؤال عن فرد خاص) هذا ناظر الى قوله والخصوصية ويكون جوابا (عن فردين) وهذا ناظر الى قوله الشركة واذا كان الامر كذلك (فالانسان) اى لفظه (جواب لقولنا ما زيد) الذى هو سؤال عن فرد خاص (ولقولنا ما زيد وعمرو) الذى هو سؤال عن فردين (لانه) اى الانسان (تمام الحقيقة لكل فرد من افراده) المتفقة فى الماهية (المختلفة بالعوارض) كالطويلية والقصيرية والاسودية والابيضية (المشخصة) صفة العوارض فان قلت الم يأب عن هذا التفسير قوله معا قلت نعم لو كان المراد منه المعية الزمانية ولكن المراد منه المعية الذاتية اى المعية فى الوجود بمعنى انه يكون جوابا عنهما ويجتمع فى الجوابية وان لم يكن فى زمان واحد ﴿وهو﴾ (اى ذلك المقول) بيان لمرجع الضمير ﴿النوع﴾ وهو الكلى الثانى من الكليات الخمس فان قلت هل المراد بالنوع ههنا الحقيقى الذى هو ما ليس تحته جنس كالانسان او الاضافى الذى هو ما تحته جنس وفوقه جنس كالجسم النامى قلت بل الحقيقى لانه المتبادر عند الاطلاق ويؤيده ذكره فى مقابلة الجنس ﴿ويرسم﴾ اى ويعرف النوع الحقيقى برسم ناقص ﴿بانه﴾ اى النوع الحقيقى ﴿كلى﴾ اى لفظ كلى ﴿مقول على كثيرين﴾ سواء كان مقولا على واحد من الكثيرين كما اذا قيل زيد ما هو فيجاب بالانسان اوعلى اثنين منهم كما اذا قيل

زيد وعمرو ماهما فيجاب ايضا بالانسان اوعلى اكثر فعلى هذا
لوقال فى مقام مناسب من التعريف هكذا على انفرادهم واجتماعهم
لكان اظهر كما يشهدبه الطبع السليم ﴿ بالعدد ﴾ اى بالاشخاص
سواء كان الاختلاف خارجيا اوذهنيا فيشمل التعريف النوع المنحصر
فى شخص واحد كالشمس والنوع المسموع اسمه المعدوم جسمه
كالعنقاء ﴿ دون الحقيقة فى جواب ماهو ﴾ متعلق بمقوله اذاقررنالك
التعريف (فذكر الكلى) فيه (و) كذا ذكر (المقول على كثيرين
ليس بمستدرك لمامر) فى تعريف الجنس من الدليل على عدم استدراكه
فهو ايضا جارههنا بادنى تبديل هكذا الكلى جنس شامل للنوع
ولسائر الكليات الخمس والمقول انماذكر ليتعلق الجار اعنى على فى قوله
على كثيرين وهو انماذكر ليكون موصوفا بقوله مختلفين فلايكون كل
منهما مستدركا (وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس)
كالحيوان (وخاصته) اى خاصة الجنس كالمتنفس مثلا (والعرض
العام) كالماشئ مثلا (والفصل البعيد) كالحساس مثلا(وتخصيصه) اى
تخصيص قوله مختلفين اه (بالاحتراز عن الجنس تحكم) اى ترجيح
بلامرجح در على القطب وحسام الدين اذهما خصصابه واجاب عنه
بعض من الناس بان ماذكر الشارح تابع لماخصصاه ووجه الاحتراز
عن المذكورين لان الجنس لايكون مقولا على المختلفين بالعدد بل يكون مقولا
على المختلفين بالحقيقة وكذا خاصة الجنس والفصل البعيد واما العرض
العام فلايقع جوابا اصلا (وقوله فى جواب ماهو احتراز عن الفصل
القريب) اى الناطق (وخاصة النوع) كالضاحك مثلا (فانهما)
اى الفصل القريب وخاصة النوع (مقولان فى جواب اى شئ هو
فى ذاته اوفى عرضه) يعنى ان الفصل القريب مجاب به عن السؤال
باى شئ هوفى ذاته لابماهو والخاصة مجاب به عن السؤال باى شئ هو
فى عرضه لابماهو (فان قلت) اه حاصل هذا السؤال ان المص ظن
ان الجنس وامثاله من الخاصة والعرض العام والفصل البعيد قدخرجت
عن تعريف النوع بقيد مختلفين بالعدد مع انها لم تخرج به لانها ايضا

مقولة على المختلفين بالعدد لانه اذاسألك احد بان قال مازيد وعمرو
وفرساهما اللذان ركبا عليهما تجيب بان تقول حيوان كماقال الشارح
(الجنس وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان)
المقول (فى جواب مازيد وعمرو وهذا الفرس) الذى تحت زيداووهذا
الفرس الابيض مثلا (وذلك الفرس) الذى تحت عمرواووذلك الفرس
الاسود (فكيف يحترز عنها) اى عن الجنس وامثاله (قلت) فى جواب
سؤالك حاصل هذا الجواب ان هذا السؤال لايرد على المص لانه اخرج
الجنس وامثاله عن تعريف النوع بقوله دون الحقيقة بل يرد على
صاحب الشمسية لانه احترز عنها بان قال متفقين بالحقايق كماقال
الشارح (هذا) اى هذا السؤال (ان ورد فانما يرد على من يحترز
عنهابوصف الكثيرين بالمتفقين) متعلق بالوصف (بالحقيقة اماههنا
فلمانفى) المصنف (الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة) كمامر آنفا
(صح) جواب لما (الاحتراز عنها الان) الجنس (كالحيوان) مثلا
(لايصح ان يقع جوابا الااذا اشتمل السؤال على) افراد (مختلفين
بالحقيقة وان اشتمل) اى ذلك السؤال (معها) اى مع المختلفين بالحقيقة
(على المتفقين) بالحقيقة (ايضا) كمامر مثاله آنفا اعنى مازيد وعمرو
وهذا الفرس وذلك الفرس (على ان وروده) الضمير فاعل الورود
وراجع الى السؤال اى جوابنا كائن مع ان وروده (عليه) اى على الذى
اراد اخراج الجنس وامثاله بقوله متفقين بالحقيقة (فى حيز المنع ايضا)
يعنى ان السؤال كما لايرد على المصنف كذلك لايرد على صاحب
الشمسية (فان صحة الجواب) عن السؤال بمازيد وعمرو وهذا الفرس
وذلك الفرس (بالجنس) اى بالحيوان (ناظرة الى اشتمال السؤال
على الحقيقتين المختلفتين) اى حقيقة هذا الفرس وذلك الفرس
(والى جعل المتفقتين) كحقيقة زيد وعمرو وكحقيقة هذا الفرس وذلك
الفرس (فى حكم) الحقيقة (الواحدة) واما اذالم يشتمل السؤال على
الحقيقتين المختلفتين ولم يجعل المتفقتين فى حكم الواحدة لايكون الحيوان
جوابا عن هذا السؤال ﴿و﴾ اللفظ المفرد الكلى الذاتى ﴿ اماغيرمقول

فى جواب ماهو بل مقول فى جواب اىّ شئ هو ﴾ مرجع الضمير ماوقع عنه السؤال اىّ شئ كان فان كان انسانا مثلا فهو مرجعه ﴿فى ذاته﴾ اى فى نفسه وحقيقته اعلم ان الذات وان كان فى الاصل مؤنث ذو لكن تاؤه قدانسلخ عنه الدلالته على التأنيث واجريت مجرى التاء الاصلية ثم اطلق على معنى النفس والحقيقة ولذلك قالوا فى النسبة ذاتى باثباتها وجوزوا اطلاقه على الله تعالى مع امتناع اطلاق علامة لوجود التاء وقيل التاء فى ذات وشاة ليست للتأنيث لانها غير موقوفة عليها هاء (فان السؤال) هذا بيان لعلة عدم مقوليته فى جواب ماهو بان كان مقولا فى جواب اى شئ هو فى ذاته فقط (باى شئ هو) دون ماهو (انماهو) اى ذلك السؤال واقع عن (المميز) للشئ عما يشاركه مطلقا (فان قيد) اى فان كان قوله اى شئ هو مقيدا (بقوله) اى بقول السائل (فى ذاته) اى فى نفسه وحقيقته (فعن) اى فالسؤال واقع عن (المميز الذاتى) لا عن المميز العرضى (وان قيد) معطوف على قوله فان قيد (بقوله فى عرضه فعن المميز) اى فى السؤال وقع عن المميز (العرضى) لا عن المميز الذاتى والمميز الذاتى للشئ فصله القريب كالناطق الذى هو فصل قريب للانسان والمميز العرضى للشئ خاصته كالضاحك الذى هو خاصة للانسان كما ستسمعه من المصنف (وان اطلق) اى وان كان قوله اى شئ هو مطلقا اى غير مقيد بقوله فى ذاته اوفى عرضه (فعن) اى فالسؤال واقع عن (المميز المطلق) فيجاب حينئذ باىّ مميز كان لان المطلوب مايميزه ح يميزه فى الجملة فالزيادة فضل منك (ولذا قال) اى ولاجل ان السؤال المقيد بقوله فى ذاته طلب لمايميز الشئ عما يشاركه فى حقيقته قال المصنف ﴿وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس﴾ كالحيوان بالنسبة الى الانسان لان الانسان يشاركه الفرس وغيره فى الحيوانية فاذا قيل الانسان اىّ شئ هو فى ذاته يكون المطلوب مايميزه عن الفرس وغيره من المشاركات فى الحيوانية فيجاب بالفصل القريب وهو كائن ﴿كالناطق بالنسبة الى الانسان﴾ (تنبيها) مفعول له قال فى ولذا قال الذى هو علة لكون قول المص وهو الذى يميز الشئ صحيحا فلا يرد ما قيل بان قول

الشارح ولذا وتنبيها غير جائز لانه جمع لعلتين على معلول واحد لانا لما قلنا الذى هو علة لكون آه ظهر ان ولذا علة للصحة مع ان هذا اى قول تنبيها ليس بعلة لها بل للوجوب فلا يكون جمعا للعلتين على معلول واحد (على ان كل ماهية لها فصل) قوله لها خبر مقدم على مبتداه وهو قوله فصل والجملة مجرور المحل صفة للماهية (فلها) اى فلتلك الماهية (جنس البتة) عند المتقدمين فعلى هذا بناء مايقال من ان كل تعريف لابد فيه من جنس يشمل الافراد والاغيار ومن فصل يخرج الاغيار ويبقى الافراد (وهو) اى ان يكون لكل ماهية لها فصل جنسا (المذكور فى) الكتاب المسمى (بالشفاء) للشيخ ابى على بن سينا (واما المتأخرون فاختاروا) جواب اما (المذكور) مفعول اختاروا (فى الاشارات) اى فى الكتاب المسمى بالاشارات لابن سينا (وهو) اى المذكور فى الاشارات اى المفهوم من عبارتها (ان الفصل اعم من ان يميز الشئ عن المشاركات الجنسية) كالناطق المميز للانسان عن الفرس والبغل والبقر التى هى المشاركات له فى الحيوانية كما سبق (او) عن (المشاركات الوجودية) كالحساس المميز للانسان مثلا عن الحجر والشجر والحديد التى هى المشاركات له فى الوجود (وهذا الخلاف) الواقع بين المتقدمين والمتأخرين (مبنى على امتناع تركب الماهية) اىّ ماهية كانت (من امرين متساويين عند) ظرف للامتناع (المتقدمين و) على (جوازه) اى جواز تركبها منهما (عند) ظرف الجواز (المتأخرين) والنزاع انما هو فى الجواز لا فى الوقوع لانه غير واقع بالاتفاق (فكان المصنف اختار مذهب المتقدمين) حيث قال عما يشاركه فى الجنس (ولم يذكره) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر هكذا لو اختار المصنف مذهب المتقدمين للزم عليه ان يذكر الجنس فى تعريف الفصل لكنه لم يذكره فاجاب عنه بقوله (ولم يذكره) اى الجنس (فى حده) اى فى تعريف الفصل (اكتفاء) مفعول له لم يذكره (بما قبله) اى بلفظ الجنس الذى ذكره قبل تعريف الفصل (اواشار) عطف على قوله اختار (فى الموضعين) الموضع الذى قال فيه وهو

الذى اه والموضع الذى قال فيه و يرسم اه (الى المذهبين) اى الى مذهب المتقدمين والى مذهب المتأخرين يعنى اشار بالاول الى الاول و بالثانى الى الثانى ﴿ وهو ﴾ اى المقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته ﴿ الفصل ﴾ (القريب) وهو الكلى الثالث من الكليات الخمس وهو انما يكون فصلا قريبا (ان ميزه) اى الشئ اى الانسان مثلا (عن المشاركات) اى عن الفرس والبغل والبقر وغيرها مما يشارك الانسان (فى الجنس القريب الذى يصح) فاعله مستتر فيه راجع الى الذى (جوابا) تميز (عن الماهية) اى عن ماهية الانسان مثلا (و) يصح ايضا جوابا (عن جميع المشاركات فى ذلك الجنس) القريب (كالناطق) هذا مثال الفصل القريب الذى يميز الانسان عن كل مايشاركه فى الحيوانية من الفرس والبغل والبقر وغيرها (والحيوان) اى و كالحيوان وهذا مثال الجنس القريب الذى يصح ان يقع جوابا عن ماهية الانسان وجميع مايشاركه فى الحيوانية (والبعيد) اى وهو الفصل البعيد (ان ميزه) اى ان ميز الفصل الشئ اى الانسان مثلا (عن المشاركات) اى عن النباتات والاشجار التى تشارك الانسان (فى الجنس البعيد الذى لا يصح) هو (جوابا عن الماهية) اى الماهية الانسانية (و) عن (جميع مشاركاتها فى ذلك الجنس) البعيد (كالحساس) هذا مثال الفصل البعيد الذى يميز الانسان عن النباتات والاشجار التى تشارك الانسان فى النامية (والنامى) وهذا مثال الجنس البعيد الذى لا يصح ان يقع جوابا عن الانسان اذا سئل عنه وفيه الانسان ماهو ﴿ ويرسم ﴾ اى الفصل (فان قلت لا حاجة الى هذا التعريف لانه قد سبق تعريفه مرتين مرة بقوله واما غير مقول اه ومرة بقوله والذى يميز آه فيكون مستدركا (قلت لا نسلم استدراكه لانه مراعاة للطبايع الثلثة للناس اعنى الزكى والمتوسط والغبى كما قال الفاضل الجامى فى تعريف الاسم والفعل والحرف او نقول الاول ليس بتعريف بل تفسير على تقدير الفرق بينهما كما هو مذهب البعض والثانى مبنى على مذهب المتقدمين والثالث مذهب المتأخرين على مافهم من قول الشارح

رحمه الله تعالى ﴿ بانه كلى يقال ﴾ انما عدل عن الاسم الى الفعل يعنى لم يقل مقول بل قال يقال اما للتفنن واما للتنبيه على الفرق بينه و بين ما قبله لانه جواب عن السؤال بما هو وما بعده جواب عن السؤال باى شئ ﴿ على الشئ ﴾ اى الانسان مثلا انما عدل عن لفظ كثيرين الى الشئ للمناسبة بين السؤال والجواب لان السائل سأل باى شئ اوللتفنن كمامر ﴿ فى جواب اى شئ هو ﴾ (يخرج) من الخروج او الاخراج يعنى خرج به (الجنس والنوع) عن تعريف الفصل او المصنف اخرجهما عنه (لعدم مقوليتهما) علة للاخراج (فى جواب اى شئ بل) هما مقولان (فى جواب ما هو و) ايضا خرج (العرض العام لعدم مقوليته) اى العرض العام (فى الجواب اصلا) وقطعا لا فى جواب ما هو ولا فى جواب اى شئ هو فى ذاته او عرضه ﴿ فى ذاته ﴾ (يخرج) به (الخاصة) لانها مقولة فى جواب اى شئ هو فى عرضه بخلاف الفصل فانه مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته كمامر آنفا ولما قسم المصنف الكلى الى الذاتى والعرضى وقسم الذاتى الى الجنس والنوع والفصل اراد ان يقسم العرضى الى الخاصة والعرض العام فقال ﴿ واما العرضى ﴾ (فقسمان خاصة) اى احدهما خاصة او البدل منهما خاصة (وعرض عام) اى و ثانيهما عرض عام (لانه) اى لان العرض الذى نحن بصدد تقسيمه و بيانه على وجه الاجمال لتبلغ الكليات الى خمس (ان اختص) اى ذلك العرض (بحقيقة واحدة) كحقيقة الانسان فقط مثلا (فخاصة) اى فهو خاصة (وان لم يختص بحقيقة واحدة (بل اشتمل على الحقايق) فوق حقيقة واحدة (فعرض عام) اى فهو عرض عام (وباعتبار هذا التقسيم صار الكليات خمسا) الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (وان) وصلية (اندرج فيه) اى فى تقسيم العرض الى الخاصة والعرض العام (تقسيم) فاعل اندرج (آخر) صفة التقسيم بناء (على ما قال) اى المصنف رحمه الله تعالى ﴿ فاما ﴾ بكسر الهمزة جواب اما بفتحها فى قوله واما العرضى ﴿ ان يمتنع انفكاكه ﴾ فاعل ان يمتنع اى انفكاك

العرضى ﴿عن الماهية﴾ فان قلت لفظ الماهية لابد له من تفصيل قلت تفصيله فى شرحنا المسمى بالشرح المستطاب على مغنى الطلاب فارجع اليه (سواء امتنع انفكاكه) اى العرضى (عن الماهية من حيث هى هى) هى الاولى مبتداء والثانية خبره ومرجعهما واحد وهو قوله الماهية اى امتنع انفكاكه عنها فى الوجود الذهنى والخارجى (كالفردية) الياء مصدرية الكائنة (للثلثة) فان كونه فردا لايفترق عنه لافى الذهن ولافى الخارج وكذا الزوجية للاربعة (او) امتنع انفكاكه (عن الماهية الموجودة) اى امتنع انفكاكه عنها فى الوجود الخارجى لافى الوجود الذهنى (كالسواد) الكائن (للحبشى) فانه اى السواد لايفترق عن الحبشى فى الوجود الخارجى لافى الذهنى والايلزم ان يكون كل انسان اسود لان حقيقة كل انسان سواء كان روميا اوحبشيا اوحجازيا واحد وهو الحيوان الناطق فاذا لزم تصوره فى الذهن مع الاسودية يلزم ان يكون كل انسان اسود اويمتنع انفكاكه عن الماهية فى الوجود الذهنى لافى الخارجى كالبصر للعمى ﴿وهو﴾ اى مايمتنع انفكاكه عن الماهية ﴿العرض اللازم﴾ وانماكان عرضا لعدم دخوله فى الذاتيات وانما كان لازما لعدم افتراقه عن الماهية فى كلا الوجودين اوفى احدهما (فالاول) اى مالاينفك عن الماهية فى كلا الوجودين (لازم الماهية والثانى) اى مالايفترق عنها فى الخارج (لازم الوجود) اى الخارجى الثالث اى مالاينفصل عن الماهية فى الذهن لازم الوجود الذهنى فعلى هذا كان اقسام العرض اللازم ثلاثة ﴿اولايمتنع﴾ معطوف على قوله اما ان يمتنع عطف المنفى على المثبت لان الامتناع فى الاول مثبت وفى الثانى منفى (انفكاكه) بيان لفاعل الفعل (عن الماهية) متعلق بالانفكاك (اعلم ان الانفكاك لواخذ بمعنى عدم الاتصال فى الحقيقة اى عدم الدخول فى الذاتيات لكان دائميا كمافهمته من بياننا السابق عند قوله كالسواد للحبشى ولكن لانانأخذه بذلك المعنى كمالايخفى ﴿وهو﴾ اى مالايمتنع انفكاكه عن الماهية ﴿العرض المفارق﴾ وانما كان

عرضا لمامر وانما كان مفارقا (لامكان مفارقته) اى العرض عن الماهية (سواء وقعت) اى المفارقة (بالفعل سريعا) حال من فاعل وقعت (كحمرة الخجل وصفرة الوجل) الخجل والوجل صفتان مشبهتان على وزن حذر والاول يعبر عنه بالفارسى بشرمسار والثانى بترسان وكلاهما مثالان لما يفارق ويزول سريعا لان الحمرة تعرض غالبا لمن استحيى عند وقوع مكروه ويزول سريعا وكذا الصفرة تعرض غالبا لمن خاف عن شئ ويزول ايضا سريعا (او) وقعت المفارقة بالفعل (بطيئا كالشباب) فانه عارض للانسان ويفارقه بطيئا بلاسرعة ولكن الحمرة والصفرة يمكن عودتهما عند سببهما بخلاف الشباب فانه يفارق ولايعود (اولم تقع) المفارقة ﴿اصلا﴾ وقطعا اى بالفعل وان كان ممكنا بالقوة مثاله كائن (كالفقر الدائم لمن يمكن غناؤه) من الانسان فان الفقر عارض له ويمكن زواله بوجود غنائه وان لم يزل بالفعل فكان هذا ايضا ثلاثة اقسام الزائل بالسرعة والزائل بلاسرعة وغيرزائل لابها ولابها ﴿وكل واحد منهما﴾ (اى من) العرض (اللازم و العرض (المفارق) اما خاصة اوعرض عام لانه ﴿اماان يختص﴾ اى كل واحد منهما ﴿بحقيقة واحدة﴾ الاختصاص والخصوص والتخصيص يستعمل بالباء وفيه تفصيل ينافى ايراده لماالتزمنا من الاختصار ﴿وهو﴾ اى المختص بحقيقة واحدة ﴿الخاصة﴾ (فاللازم الخاصة) اى فمثاله كائن ﴿كالضاحك بالقوة﴾ لان الضاحكية بالقوة عرض للانسان ولايفارقه ابدا فان قلت الايفارقه عند كونه ضاحكا بالفعل قلت لان ضحكه بالفعل انما هو من وجود الضحك فى قوته الانسانية والافلا يضحك ابدا ﴿و﴾ العرض (المفارق الخاصة كالضاحك ﴿بالفعل للانسان﴾ لان الضاحكية بالفعل قديعرض الانسان بسبب ادراكه امرا غريبا ويزول عنه ﴿وترسم﴾ اى وتعرف (الخاصة) برسم ناقص ﴿بانها﴾ اى الخاصة ﴿كلية تقال﴾ اى صالحة لان تحمل ﴿على ما﴾ اى الافراد المندرجة ﴿تحت حقيقة واحدة فقط﴾ لاعلى ماتحت حقايق فح (خرج به) اى خرج بقوله على

ما تحت حقيقة واحدة فقط عن تعريف الخاصة (غير النوع والفصل
القريب) لان غيرهما من الكليات الخمس كالجنس مثلا يقال على
ما تحت حقايق اما انهما اى النوع والفصل القريب من حيث كونهما
مقولين على ما تحت حقيقة واحدة كالانسان والناطق مثلا فلم يخرجا بقيد
حقيقة واحدة عن ذلك التعريف (وخرجا) اى النوع والفصل
القريب (بقوله) اى بالقول الآتى للمص (قولا عرضيا) بدل من قوله
وانما خرجا به لانهما مقولان قولا ذاتيا بخلاف الخاصة والعرض العام
لا يقال انهما وغيرهما خرج بقوله كلية لانهما وغيرهما كلى لا كلية
لانا نقول علامة التأنيث والتذكير شئ لفظى فلا اعتداد به فى المنطق
لان المعتد به فيه هو المفهوم لا اللفظ ﴿واما ان يعم﴾ معطوف على قوله
اما ان يختص (كل) بيان لفاعل ان يعم وتنوين قوله كل عن المضاف
اليه اى كل واحد (من) العرض (اللازم و) العرض (المفارق)
﴿حقايق﴾ ومواهى ﴿فوق﴾ حقيقة وماهية ﴿واحدة﴾ اشارة
الى ان المراد بالجمع ههنا جمع منطقى لا عربى ﴿وهو﴾ اى العام
لحقايق فوق واحدة ﴿العرض العام﴾ انما سمى عرضا لما مر غير مرة
وانما كان عاما لانه يعم ويشمل حقايق ومواهى كثيرة ومثاله كائن
﴿كالمتنفس بالقوة﴾ هذا (مثال للازم العرض العام) لان التنفس
بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهيات ذوى الارواح ﴿والفعل﴾ اى
وكالمتنفس بالفعل هذا (مثال للمفارق العرض العام) فانه قد يفارق عن تلك
الماهيات ثم اراد الشارح بيان فائدة قول المص للانسان اه فقال
(وقوله) اى المصنف ﴿للانسان وغيره من الحيوانات﴾ (متعلق بهما)
بكسر اللام اى بالقوة والفعل ولكن هذا التعلق ليس كما تقول ان حرف
الجر لا بد له من متعلق بفتح اللام بل هو (بيان لعمومهما) اى المتنفس
بالقوة والفعل ﴿ويرسم﴾ اى ويعرف العرض العام برسم ناقص
﴿بانه كلى يقال على ما تحت حقايق مختلفة﴾ (يخرج به) اى بقوله
على ما تحت حقايق مختلفة عن تعريف العرض العام (غير الجنس
والفصل البعيد) لان غيرهما من الكليات كالنوع والفصل القريب

مقول على الافراد المندرجة تحت حقيقة واحدة بخلاف ما هو مقول
على الافراد المندرجة تحت حقايق مختلفة كالجنس والفصل البعيد
فمن اجل هذا خرج به النوع والفصل القريب ولم يخرج الجنس والفصل
البعيد (وخرجا) اى الجنس والفصل البعيد (بقوله) ﴿قولا عرضيا﴾
لانهما وان كانا مقولين على ما تحت مواهى كثيرة مختلفة لكنهما
لم يكونا مقولين قولا عرضيا بل ذاتيا بخلاف العرض العام (فان قلت
هذا اى قول المصنف ويرسم بانه آه يشعر ان العرض العام شريك
لسائر الكليات فى المقولية فى جواب السؤال مع هذا خلاف ما ضبطناه
(قلت لا يشعر لان كل ما يصلح ان يقال على شئ لا يلزم ان يكون صالحا
لان يقال عليه جوابا عند وقوع السؤال عنه فالعرض العام صحيح
ان يقال على ما تحت الحقايق بان يقال الانسان ماش والانسان متنفس
والفرس ماش والبغل متنفس مثلا ولكنه غير صحيح ان يجاب به اذا وقع
السؤال عن شئ اذ الغرض من السؤال طلب التميز وفائدة الجواب
التميز ولا يوجد ذلك فيه ولما فرغ المصنف من بيان الباب الذى اشتمل
على مبادى التصورات اعنى الكليات الخمس اراد بيان ما اشتمل
على مقاصدها فقال ما سيقول واراد الشارح رحمه الله تعالى ان يشير
الى ان ما سيقوله المصنف خبر لمبتدأ محذوف والى ان ابواب المنطق
تسعة لا عشرة اذ بحث الالفاظ وان عد بابا اول لكنه عد مجازا لا حقيقة
فيكون باب الكليات اول وهذا ثانيا فقال (الباب الثانى) من الابواب
التسعة كائن (فى مقاصد التصورات وهو) اى المقاصد (باب)
﴿القول الشارح﴾ فقول الشارح وهو مبتدأ وقول المص القول خبره
وقوله الشارح صفة القول (ويرادفه) الضمير المنصوب راجع الى القول
الشارح (المعرف) بكسر الراء فاعل يرادف والترادف فى اللغة ركوب
الاثنين على دابة واحدة وفى الاصطلاح كون اللفظين بحيث يغاير
لفظ احدهما بالآخر ويتحد معناهما كالاسد والليث فالقول الشارح
والمعرف اسم فاعل من ذلك القبيل (ويسمى) اى المعرف عند المنطقيين
(قولا) مفعول ثان ليسمى (لان) بيان علة التسمية (القول هو المركب

والمعرف مركب كليا) اى دائما (عند قوم) اى المتقدمين (وغالبا) اى ومركب
زمانا غالبا اى فى اكثر الاوقات (عند آخرين) المتأخرين فعلم ان تسمية المعرف
قولا بسبب انه يكون مركبا دائما ولا يكون مفردا اصلا هذا على رأى
المتقدمين و بسبب انه يكون فى اكثر الاوقات مركبا وان كان فى بعضها
مفردا وهذا على رأى المتأخرين (والصحيح هو الاول) اى رأى القدماء
ولما علل بعض من الناس كون الاول صحيحا بدليل يستلزم الدور المضمر
المحال اراد المولى الشارح رده وابطاله فقال (لا) اى ليس كون الاول
صحيحا من هذا الدليل وهو قوله (لان المعرف) بكسر الراء (من اقسام
النظر الذى هو ترتيب امور معلومة) يعنى قال ذلك البعض المعرف
مركب دائما لانه من اقسام النظر وكل شئ هذا شانه فهو مركب
دائما فالمعرف مركب دائما ولكن هذا الدليل يستلزم المحال (فان كون
النظر ترتيب امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد فلو كان
ذلك) اى كون كل معرف مركبا (مبنيا على هذا) اى كون النظر ترتيب
امور (لزم الدور) المضمر الذى هو توقف الشئ على ما يتوقف عليه
بمراتب كقولك الحركة خروج الشئ من القوة الى الفعل بالتدريج والتدريج
وقوع شئ فى زمان والزمان مقدار الحركة وانما سمى هذا الدور مضمرا لانه
غير ظاهر وهو اشد من الدور المصرح الذى هو توقف الشئ على ما
يتوقف عليه بمرتبة كقولك الشمس كوكب نهارى والنهار زمان
كون الشمس طالعة وانما سمى مصرحا لانه ظاهر قال بعض الافاضل
الدور توقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو على قسمين احدهما
مصرح والآخر مضمر لان التوقف اما ان يكون بمرتبة واحدة وهو
مصرح مثل قولنا ا موقوف على ب وب موقوف على ا واما ان يكون بمرتبتين
او مراتب وهو مضمر مثل قولنا ا موقوف على ج وج موقوف على ب وب
موقوف على د هكذا انتهى واما الدور المعلى الذى هو كون الشئ
مع الآخر كالابوة والبنوة فهو غير محال (ولهذا) اى ولاجل كون النظر
مبنيا على عدم صحة التعريف بالمفرد (عرف بعضهم) اى بعض علماء
المنطق (بتحصيل امر) متعلق بعرف (او ترتيب امور) لا بترتيب امر فقط

﴿ليشمل﴾

ليشمل التعريف على المذهبين اى ليكون التعريف جامعا على اى مذهب
اريد من مذهبى امكان افراده ووجوب تركبه (بل لان المعرف لابد
فيه) اى فى المعرف بالكسر (من تصور ثبوت شئ لشئ) كثبوت الناطق
للحيوان مثلا (فيكون) اى اذا كان تصور ثبوت شئ لشئ لازما فى المعرف
فيكون المعرف (مركبا) مما ثبت به وله (وهذا) المذكور من انه لابد فيه
آه (معنى قولهم) اى علماء الميزان (لابد فيه) اى فى المعرف (من قرينة
عقلية مصححة للانتقال) اى لانتقال الذهن من المعرف بالكسر الى المعرف
بالفتح (ولهذا قالوا معنى الناطق شئ له النطق) فالشئ ما ثبت له شئ
وهو النطق والنطق ما ثبت للشئ (و) كذلك (معنى الضاحك شئ له
الضحك وانما سمى) اى المعرف (شارحا الشرحه) و بيانه (الماهية) اى ماهية
ما اريد تعريفه (اما بكنهها) اى بجميع ذاتياتها كالحيوان الصاهل فى تعريف
الفرس (وهو الحد) اى ما يبين الماهية بجميع ذاتياتها مسمى بالحد لمنعه
الاغيار عن دخولها فى افراد المعرف بالفتح (او بوجه يميزها) اى الماهية
(عما عداها وهو الرسم) اى ما يميز الماهية المعرفة عن اغيارها يسمى
بالرسم (فالمعرف) بالكسر (ما يكون تصوره) اى ملاحظة معناه (سببا
لاكتساب تصور الشئ اما بكنهه) اى بجميع ذاتيات الشئ المعرف
بالفتح (او بوجه يميزه عما عداه) اى عما عدا ذلك الشئ (فقولنا) فى تعريف
المعرف بالكسر (تصوره يخرج التصديقات) اى القضايا الواقعة
مقدمات فى الاقيسة عن تعريف المعرف (وقولنا لاكتساب يخرج
الملزوم بالنسبة الى لوازمه البينة) لان اللزوم البين حصل للزومه بالبداهة
لا بالاكتساب مثلا طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار وحصول وجود
النهار عند طلوعها بديهى لا اكتسابى (وقولنا اما واو) ذكر (ليشمل
التعريف) (الحد والرسم) فان قوله اما بكنهها شامل الحد بقسميه وقوله
او بوجه يميزها شامل للرسم بقسميه (والتقسيم) فى هذا التعريف بقوله
او بوجه آه تقسيم (للمحدود) اى المعرف بالفتح وهو ههنا قوله فالمعرف
(لا) تقسيم (للحد) اى التعريف وهو قوله ههنا ما يكون تصوره آه
(وعلامته) اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال من اين علمت

ان التقسيم للمعدود لا للحد وماعلامته فاجاب بان قال وعلامته
اى علامة كون التقسيم للمعدود لا للحد (كون الانفصال) الواقع
فى التعريف المذكور يعنى فى قولنا المعرف هو ما يكون تصوره سببا
لاكتساب تصور الشئ اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه (لمنع الخلو)
لالمنع الجمع (كذا) اى كقولنا وعلامته كون الانفصال آه (المروى عن
شمس الائمة الاصفهانى) بطبقه اعلم انه استفيد مما سبق جواز ان يكون
للمعرف معرف بكسر الرائين (وقيل لا يجوز تعريف المعرف) فلا يجوز
قولنا فالمعرف ما يكون تصوره آه (لانه) علة عدم جوازه (لو كان
للمعرف معرف لزم التسلسل) او الدور ولا يخفى وجهه (لا يجاب)
نهى عن الاجابة بما سيذكر (عنه) اى عن الاعتراض المذكور
(بان) متعلق بلا يجاب (معرف المعرف عينه) اى عين المعرف
بكسر الراء فى الجميع (كوجود الوجود) اى كما ان وجود الوجود
عين الوجود مثلا تعريف التعريف ما يكون تصوره اه وتعريف تعريف
التعريف ما يكون تصوره اه وتعريف تعريف تعريف التعريف ما يكون
تصوره آه فلا يلزم دور ولا تسلسل (لان العينية) علة النهى
بلا يجاب اه اى كون تعريف التعريف عين التعريف ووجود الوجود
عين الوجود (ممنوعة) بان يقال لا نسلم كون وجود الوجود عينه
وكون تعريف التعريف عينه لم لا يجوز ان غيره (بل يجاب) يعنى انه لا يجاب
بالجواب المذكور لانه مدفوع بما ذكرنا من المنع بل يجاب
باحد الجوابين اللذين سنذكرهما الجواب الاول قوله (اما بان التسلسل
غير لازم) الباء متعلق بيجاب اى يجاب بان يقال ان التسلسل غير لازم
(لان معرف المعرف) اعنى قولنا ما يستلزم تصوره تصور الشئ
(من حيث هو هو) معلوم (غير محتاج الى معرف آخر) نعم انه
لو لم يكن معلوما لكان محتاجا الى معرف آخر لكنه معلوم فلا يحتاج الى
معرف آخر لا من حيث الذات ولا من حيث الوصف اما الاول
فلبداهة اجزائه ابتداء او انتهاء فان الاستلزام والتصور والشئ
بديهيات او منتهية اليها واليه اشار الشارح العلامة بقوله (اما البداهة

اجزائه) اى اجزاء معرف المعرف وهى التصور والسبب والاكتساب
والشئ (او لكونها) اى الاجزاء (معلومة) بسبب اكتسابها
من البديهيات واما الثانى فلان الوصف الذى هو كون هذا القول
معرفا للمعرف ايضا معلوم لانه يصدق على معرف المعرف انه معرف
صدق العام على الخاص والمعرف قد علم بحده فيكون معرف المعرف
ايضا معلوما باعتبار صدق الامر المعلوم عليه واليه اشار الشارح
الفهامة بقوله (فكما انه) اى معرف المعرف (من حيث هو غير محتاج الى
معرف آخر) لما علمت (كذلك لا يحتاج اليه من حيث هو معرف ايضا
لكونه معلوما باعتبار عارض وهو) اى العارض (صدق مطلق المعرف
المحدود) العام (عليه) اى على معرف المعرف الخاص (وقد عرفت)
فى بحث الجنس (ان الخاص يقع معرفا باعتبار غير خصوصيته)
اى الخاص اعلم ان هذا يعنى قوله وعرفت اه جواب لمن يقول
ان قولنا ما يكون تصوره الخ لا يصح ولا يصلح تعريفا للمعرف المطلق
لانه اذا وقع معرفا له يصير معرفا للمعرف ومعرف المعرف اخص
من مطلق المعرف لكون المقيد اخص من المطلق والتعريف لا يكون
الا بالمساوى لا بالاخص ولا بالاعم وتحرير الجواب ان يقال ان قولنا
ما يكون تصوره الخ انما وقع تعريفا للمعرف المطلق بحسب المفهوم
والذات من غير اعتبار شئ آخر معه ولا شك انه بهذا الاعتبار مساو
للمعرف المطلق وان كان باعتبار اتصافه بكونه معرفا للمعرف اخص
من مطلق المعرف فله مساواة ذاتية واخصية وصفية والتعريف
باعتبار المساواة الذاتية لا باعتبار الاخصية الوصفية كما ان الكلى
بحسب مفهومه اعم من الجنس لشموله النوع وغيره من الكليات
وبحسب وصف كونه جنسا للجنس اخص منه لكون المقيد اخص
من المطلق على ما عرفت فى بحث الجنس والجواب الثانى قوله (واما
بان التسلسل) عطف على قوله اما بان التسلسل غير لازم اى واما يجاب
بان يقال ان التسلسل (فى الامور الاعتبارية لانقطاعه) اى التسلسل
(بانقطاع) اى بسبب انقطاع (الاعتبار غير محال) وكون التعريف

للتعريف و كونه لتعريف التعريف و كونه لتعريف تعريف التعريف امر اعتباري كما لا يخفى (فعلم) اى اذا كان المعرف ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشئ اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه فعلم (ان القول الشارح اما حد او رسم لانه) اى القول الشارح (ان كان بمجرد الذاتيات) كقولنا فى تعريف الانسان هو الحيوان الناطق (فحد) اى فهو حد (والا) اى وان لم يكن بمجرد الذاتيات بل بمجرد العرضيات او بالذاتى والعرضى (فرسم) اى فهو رسم (فعرف) اى المص ❊ الحد ❊ (بانه) متعلق بعرف اى ان الحد ❊ قول ❊ اى مركب ❊ دال ❊ بالمطابقة لا بالالتزام لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات ❊ على ❊ متعلق بالدال (كنه) ❊ ماهية الشئ ❊ اى حقيقته وذاتياته (وهو) اى الحد (ان كان تعريفا بمجموع الذاتيات فحد تام) اى فهو حد تام (وان كان) اى الحد تعريفا (ببعضها) اى الذاتيات (فناقص) اى فهو حد ناقص (فكونه) اى الحد (حدا) معلل بقولنا (لانه) اى الحد باعتبار انه يدل على كنه ماهية الشئ بتمامه (مانع عن دخول الاغيار فيه) اى فى افراد المعرف بالفتح (والحد فى اللغة المنع) هذا بيان وجه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى وفى اصطلاح العربية والاصول يستعمل الحد بمعنى التعريف الجامع المانع سواء كان بالذاتيات او العرضيات (وتمامه) اى الحد (ونقصانه) اى الحد يعنى ان كون الحد تاما او ناقصا كائن (باعتبار الذاتيات) فان ذكر جميع الذاتيات فتام وان ذكر بعضها دون جميعها فناقص (فالحد التام) ❊ وهو الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين ❊ وهو صفة الجنس والفصل وكلمة من اذا وقعت صلة لمادة التركيب فالقاعدة انها داخلة على المادة كما يقال الجسم مركب من الهيولى والصورة مثاله كائن ❊ كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان ❊ (ولذا) اى لاجل كون المركب من الجنس القريب والفصل القريب حدا تاما (قال) اى المصنف اثير الدين ❊ وهو ❊ اى المركب المذكور ❊ الحد التام ❊ تقديمه على الناقص لوجود شرافة تميز الماهية عن جميع الاغيار

فيه بخلاف الناقص فانه يميزها عن بعضها (فان قلت ان القوم تنازعوا فى الحد التام بان قال بعضهم انه يقبل التعدد دون بعض آخر فالاصح (قلت الاصح قبوله باعتبار لفظه دون معناه فان لفظ الانسان مثلا يحد مرة بالحيوان الناطق وهو الحد التام وتارة اخرى بان يقال هو جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق وهو الحد التام ايضا وانما قلنا دون معناه فانه لا تعدد ولا تغاير فيه فان معنى الحيوان الناطق وجسم نام اه واحد ❊ والحد الناقص وهو ❊ قيل فى اكثر النسخ وقع بالواو وهو غير جيد لان حرف العطف لا يدخل بين المبتدأ والخبر الا ان يقال ان هذا الواو واو اصوق يدخل بين المبتدأ والخبر للدلالة على كمال لصوق واتصال بينهما وقيل الضمير عين المرجع والواو للاستيناف لا للعطف على ما وهم انتهى فخذ ما صفا دع ما كدر ❊ الذى يتركب عن جنسه ❊ اى الشئ ❊ البعيد ❊ صفة الجنس ❊ و ❊ عن ❊ فصله القريب ❊ مثاله كائن ❊ كالجسم الناطق ❊ الكائن ❊ بالنسبة الى الانسان ❊ فان الجسم جنس بعيد للانسان والناطق فصله القريب كما عرفت مرات (وانما لم يقل اه) اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال لم لم يقل المصنف فى تعريف الحد الناقص وهو الذى يتركب عن جنسه البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق او بفصله القريب وحده والحال ان صاحب الشمسية وصاحب التهذيب وغيرها قالوا كذلك من حيث انهم قالوا الحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد فاجاب بقوله وانما لم يقل اى المصنف (او بفصله فقط كالناطق فى تعريف الانسان على ما قالوا) اى المذكورون آنفا (لان) علة لقوله لم يقل (الناطق مركب معنى) كما سبق (والاعتبار للمعنى) اى عند المنطقيين (فان كان معناه) اى الناطق (جسم) له النطق (او جوهر له النطق كان) اى كل منهما (كالجسم الناطق بعينه) فقوله عن جنسه البعيد وفصله القريب يكون مغنيا عنه (وان) لم يكن معناه كما ذكر بل (كان معناه) اى الناطق (شئ له النطق لم يكن حدا) بسبب ان كان جزؤه الاول عرضيا (لان الشيئية

عارضة) للماهية الانسانية لانفسها ولا جزائها والمعرف المركب من الذاتى
والعرضى هو الرسم وههنا سؤال وجواب والسؤال ان كون الناطق
مركبا معنى يستلزم التكرار وعدم كونه حدا ناقصا وكلا اللازمين
باطل فلا يكون مثل الناطق مركبا معنى وايضاحه انه اذا عرف الانسان
بالجسم الناطق فان كان معنى الناطق جسم او جوهر له النطق
كان معنى الجسم الناطق جسم جسم له النطق او جسم جوهر له النطق
ولا خفاء فيما فيه من التكرار اما فى الاول فصراحة وفى الثانى فضمنا
لان معنى الجسم جوهر قابل للابعاد الثلثة وان كان معناه شئ له النطق
يلزم ان يكون الجسم الناطق رسما ناقصا مع انه حد ناقص بالاتفاق
والجواب الصواب ببيان الفرق بان اعتبار التركيب المذكور انما هو
فى صورة الاكتفاء فى التعريف بالناطق مثلا بان لا يذكر معه الموصوف
فلا يحتاج الى اعتبار التركيب المذكور حتى يلزم المحذور (والرسم ايضا)
اى كالحد (قسمان) الاول رسم (تام و) الثانى رسم (ناقص لان المذكور)
بيان لعلة كونه قسمين (فيه) ظرف للمذكور اى فى الرسم (ان كان جنسا
قريبا) للشئ كالحيوان الذى هو جنس قريب للانسان (مقيدا) صفة
للجنس القريب (بما) اى بعارض كالضاحك (يخصصه) فاعله فيه راجع
الى ما ومفعوله الضمير المنصوب المتصل الراجع الى الجنس والجملة
صفة او صلة لما اى يجعل ذلك العارض الجنس خاصا للشئ من حيث
انه مقيد به (فتام) اى فهو رسم تام (لانه) بيان لعلة تسميته بالرسم التام
(لكونه) اى المذكور او الجنس القريب المتقيد بما يخصصه (اثرا) اى
علامة للمسمى لان اثر الدار علامتها (سمى رسما ولكونه) الجار ههنا
وفيما سبق متعلق بسمى اى السابق بالسابق وهذا باللاحق (مشابها
بالحد التام فى ذلك) اى فى الجنسية القريبة والمقيدية بالمخصص (سمى تاما
وان) شرطية (لم يكن) المذكور فى الرسم (كذلك) اى كالمذكور
فى التام يعنى ان لم يكن تركيب الرسم من الجنس القريب ومما يجعله
خاصا للمرسوم بل كان من العرضيات الصرفة المختصة جملتها بحقيقة
واحدة (فناقص) اى فهو رسم ناقص (لنقصانه) بيان لوجه تسميته

﴿بالرسم﴾

بالرسم الناقص اى انما سمى ناقصا لكونه ناقصا (عن تلك التمامية) الواقعة
فى الرسم التام بسبب المشابهة التامة بالحد التام (فان قلت نحن بنينا آنفا تسمية
الرسم بالرسم على كونه اثرا ولكن لم نعلم وجه البناء عليه فما وجهه قلت اعلم ان
ذلك كون الاثر والعلامة خارجا عن حقيقة ذى الاثر والعلامة كما تقول دار
زيد قبالة دار الامير فان هذه علامة لها ولا يعلم منه حقيقة الدار والتعريف
بالخارج يسمى رسما فان قلت الرسم التام مركب من الجنس القريب والخاصة
والحال ان الجنس القريب ليس بخارج عن ذاتيات الانسان مثلا فكيف
يكون تعريفا بالخارج قلت المركب من الخارج والداخل له حكم الخارج
والرسم التام كذلك واذا كان الحال كما ذكر ﴿فالرسم التام هو الذى
يتركب عن جنس الشئ﴾ القريب ﴿وخواصه اللازمة﴾ وانما قيدنا
الخواص باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص
من ذى الخاصة والتعريف بالاخص غير جائز وتوضيح المقام هكذا
لو لم يقيد الخواص باللازمة للزم ان يكون بعض الرسم التام غير جامع
لافراده لان تعريفه ح يشمل مثل الحيوان الكاتب بالفعل مع انه غير شامل
لكثير من الافراد وهو باطل بالاتفاق لان المنع والجمع لازم فى الحد التام
والرسم التام وانما النزاع فى الناقصين مثاله كأن ﴿كالحيوان الضاحك
فى تعريف الانسان﴾ لا يقال دلالة الضاحك على الانسان التزامية
وهى مهجورة فى التعاريف لانا نقول بل مطابقة لان معناه ذات
ثبت له الضحك وهو عين المعرف بالفتح ﴿والرسم الناقص وهو الذى
يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة﴾ التركب
والعرضيات والجملة يدل على ان الرسم الناقص لا يجوز بالمفرد
بل بالمركب من العرضيات المختصة جميعها من حيث انها مجتمعة بحقيقة
واحدة (سواء لم يختص شئ) عرضى (من احادها) اى العرضيات
﴿او اختصت الواحدة الاخيرة﴾ يعنى سواء لم يختص عرضى واحد
فقط بالمعرف بالفتح بان وجد فى غيره ايضا او لم يختص جميعها بان وجدت
فى غيره ايضا بل اختص ما وقع جزأ اخيرا فقط بان لا يوجد فى غيره اصلا
﴿كقولنا فى تعريف الانسان انه﴾ اى الانسان ﴿ماش﴾ اصله

ماشى ﴿على قدميه﴾ (يخرج الماشى على الاقدام الاربعة) كالفرس
والبغل والارنب وغيرها ولايخرج ما يمشى على قدميه كالدجاجة
والحمامة وغيرهما ﴿عريض الاظفار﴾ (يخرج مدور الاظفار كالطيور)
ولايخرج ماكان عريض الاظفار كالبقر وغيره ﴿بادى البشرة﴾
اى ظاهر جلده غير مستور بالشعر (يخرج مستور البشرة بالشعر)
ولايخرج ما كان جلده غير مستور بالشعر كالسمك وغيره ﴿مستقيم
القامة﴾ (يخرج منحرف القامة) ولايخرج ماكان مستقيم القامة
كالاشجار مثل الصنوبر والعرعر وغيرهما (فكل من الاوصاف الاربعة)
المذكورة (يوجد فى غير الانسان فلما قال) ﴿ضحاك بالطبع﴾ لابالتعليم
والحيلة (خرج غيره) اى غير الانسان عن تعريفه بالرسم الناقص
ثم اعلم ان ههنا اسؤلة مردودة باجوبة اصوبة هى ماقرره الشارح
عليه الرحمة بقوله (ولايردما) اى سؤال (يقال) اعتراضا على المصنف
(من) بيانية (ان فى بعضها) اى فى بعض الاوصاف المذكورة
فى تعريف الانسان بهذا الرسم الناقص (غنية) بالنصب اسم ان
اى استغناء (عن البعض) الآخر يعنى لايرد الاعتراض على المصنف
بان يقال ان فى هذا التعريف الذى ذكره المص استدراكا لان بعض
المذكورات فيه مستغن عن ذكر البعض الآخر لان ذكر الضحاك
مستغن عن ذكر الجميع وبادى البشرة مستغن عن مستقيم القامة
وبالعكس (فان ذلك) بيان لجواب السؤال المذكور اى فان كون
عدم الاستغناء (غير ملتزم) فى الرسم الناقص بل فى مطلق التعريف
(و) على الخصوص (الغرض) اى غرض المصنف هنا ليس التعريف
بل غرضه (التمثيل) اى بيان مثال العرضيات المختصة جملتها من حيث
هى جملتها بحقيقة واحدة فلا مناقشة فى المثال (و) ان قيل ان الاولى
للمصنف ان يقول بعد قوله والرسم الناقص وهو الذى يتركب عن
عرضيات آه اوالخاصة فقط ليكون تعريف الرسم الناقص جامعا
اذ بالخاصة ايضا يحصل الرسم الناقص فنقول فى جوابه (اما التعريف
بالضاحك فقط فان اريد به) اى بالضاحك (الحيوان الضاحك

فرسم تام) اى فهو لاجل كونه مركبا من الجنس القريب والخاصة
اللازمة رسم تام فلا يكون مما نحن فيه (وان اريد به) اى الضاحك
(الشئ الذى له الضحك فمن هذا القبيل) اى فح يكون الضاحك
المذكور لاجل التعريف للانسان من قبيل الرسم الناقص الذى
عرفه المص فلا يرد به الاعتراض عليه (واما ان لم يرد) به ذلك بل
(اريد به الجسم الضاحك فقط ذكروا) اى علماء الميزان (انه ايضا اعنى
المركب من الجنس البعيد والخاصة) يعنى ان الضاحك بمعنى الجسم
الضاحك (رسم ناقص) كما كان كل مركب من الاجناس البعيدة
والخواص اللازمة رسما ناقصا فيكون مما نحن فيه (مع انما ذكره) المصنف
فى تعريف الرسم الناقص اعنى قوله وهو الذى الخ (ليس شاملا له)
اى للرسم الناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم الضاحك
المذكور فلا يكون تعريفه جامعا فلا يكون صحيحا (فلا بد من التأويل)
ليكون صحيحا قيل الفرق بين التأويل والتفسير بان التفسير بيان المعنى
المتبادر من اللفظ ببعض القرائن والتأويل بيان المعنى الغير المتبادر
من اللفظ انتهى وطريق التأويل ههنا (اما بان يقال انه) اى ان قوله
وهو الذى آه (من باب التغليب) توضيحه هكذا نعم ان الرسم الناقص
قد يتركب من الجنس البعيد والخاصة مع ان المص قال عن عرضيات
آه ولم يقل عن الجنس البعيد والخاصة الا ان المص غلب الخاصة التى
هى العرضى على الجنس البعيد الذى هو الذاتى فقال ماقال (او)
بان يقال انه (من) قبيل (اطلاق اسم الكل) اى التعريف (على الجزء)
اى اجزاء التعريف (فان المجموع المركب من الذاتى والعرضى عرضى)
توضيحه هكذا ان فى قولك الجسم الضاحك اعتبارين اعتبار مجموعه
واعتبار الجسم والضاحك منفردا اما على الاعتبار الاول فهو
عرضى لانه مركب من الذاتى والعرضى والمركب منهما عرضى فيكون
بكليته ومجموعيته عرضيا واما على الاعتبار الثانى فلا لان الجسم
برأسه ذاتى والضاحك برأسه عرضى فالمصنف اخذ اسم الكل ووضعه
على اجزائه فقال ماقال (او) بان (يقال ذكر) المصنف (ماهو الغالب

فى الوقوع) يعنى ان الرسم وان يتركب احيانا من الجنس البعيد
والخاصة لكن تركبه من العرضيات الصرفة كثير الوقوع فبناء على كثرة
وقوعه قال ما قال كما لا يخفى على من يفهم المآل (فان قلت الشئ الضاحك
مركب من العرض العام) وهو الشئ لانه عارض بجميع الموجودات
(والخاصة) وهو الضاحك (فلا فائدة فيه) اى فى الشئ الضاحك
اصلا (لان العرض العام لا يفيد التميز) فلا يكون رسما (ولا الاطلاع
على الذاتى) فلا يكون حدا (والتعريف) اى والحال ان تعريف الشئ
(ل) اجل ان يحصل (احدى الفائدتين) المذكورتين اى تميز الماهية
بوجه ما عن الاغيار او الاطلاع على ذاتياتها (ومثله) اى مثل العرض
العام المركب مع الخاصة فى عدم الافادة (التعريف) اى تعريف الانسان
مثلا (بالفصل والخاصة) اى بفصله وخاصته (قلت قد قيل ذلك)
القول الذى قلته انت آنفا (ان) كان ذلك القول (حقا) فحق (وان)
كان(كذبا) فكذب او قيل ذلك القول سواء كان حقا او كذبا مع عدم
المبالاة (اما الحق الحقيق) اى اللائق بالقبول (فان التصور) اى تصورك
للشئ مع العرض العام والخاصة) كتصورك للانسان بالشئ الضاحك
مثلا (اقوى من التصور مع مجرد الخاصة) اى اقوى من تصورك له
بالضاحك فقط (وكذا التصور مع الفصل والخاصة) اى تصورك
للانسان بالناطق الضاحك مثلا (اقوى من التصور مع مجرد الفصل) لان
التصور معهما علمان والتصور معه فقط علم واحد (فكيف لا يكون لهما) اى
المركب من العرض العام والخاصة ومن الفصل والخاصة (فائدة) بل لهما
فائدة حصول العلمين فيمن تصور بهما (اعلم ان حاصل الجواب منع القول
السائل فلا فائدة فيه يعنى ان صغراه مسلم لكن كبراه ممنوع فان قيل ان ما
اثبتت ليس ما نفاه السائل نقول بل اثبتنا ما نفاه السائل اذ هو نفى بقوله
فلا فائدة جنس الفائدة فكانه قال ليس فيه شئ يطلق عليه اسم الفائدة
ونحن قلنا له هل يلزم من انتفاء فائدة الاطلاع على الذاتى او التميز انتفاء
فائدة اخرى بل فيه فائدة اخرى وهى حصول العلمين ثم ان الشارح لما حصر
الحد فى القسمين والرسم ايضا فى القسمين فبلغت اقسام المعرف الى اربعة

منحصرة فيه ثم اراد ان يجعل ذلك الانحصار مضبوطا تحت ضابطة
فقال (فالضبط) اى ضبط انحصار الحدود والرسوم فى الاربعة
(ان التعريف) اى تعريفك للشئ (بمجرد الذاتيات بمجموعها) بدل
من الذاتيات اى بجميع ذاتيات ذلك الشئ (حد تام) خبران (و)
التعريف (ببعضها) اى ببعض الذاتيات (حد ناقص)فحصل قسما الحد
(والتعريف لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب والخاصة) كما سبق مثاله
(رسم تام و بغيره) اى بغير الجنس القريب والخاصة (رسم ناقص)وحصل
قسما الرسم فانحصر المعرف فى الاربعة الحد التام والناقص الرسم التام
والناقص (فعلى هذا) اى على هذا الضبط او على كون الرسم الناقص
غير الجنس القريب والخاصة (العرض العام مع الفصل) كالشئ الناطق
(او)العرض العام مع (الخاصة) كالشئ الضاحك والخاصة مع الفصل
كالضاحك الناطق (والجنس البعيد مع الخاصة) كالجسم الضاحك
(كل منها) اى من المذكورات (رسم ناقص) ولما فرغ الشارح
رحمه الله تعالى من شرح قول المصنف القول الشارح وهو مقاصد
التصورات اراد ان يشرح قوله القضايا الذى هو مبادى التصديقات
فقال (الباب الثالث) من الابواب التسعة للمنطق كائن (فى مبادى
التصديقات) اى فى بيانها (وهى) اى مبادى التصديقات
﴿ القضايا ﴾ (واحكامها) اى احوال القضايا وهى فى هذه الرسالة
اثنان التناقض والعكس المستوى وفى غيرها اربع التناقض والعكس
المستوى والعكس النقيض وتلازم الشرطيات ﴿ القضية ﴾ اللام
للجنس والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وايرادها مفردة بعد الجمع
تنبيها على ان التعريف للماهية دون الافراد لان الجمع للافراد وهى
فى اللغة الحكم وفى الاصطلاح ﴿ قول ﴾ اى مركب ملفوظا كان
او معقولا ﴿ يصح ﴾ من الباب الثانى روى ان واحدا من تلاميذ
بعض الاساتيذ قال لاستاذه هل تأتى بقولنا يصح من الباب الاول
او من الثانى فقال له استاذه يصح يصح ولا يصح يصح يعنى يصح ان تأتى
به بكسر العين لا بضمه ﴿ ان يقال لقائله ﴾ اى لقائل ذلك القول ﴿ انه ﴾

اى القائل ﴿صادق فيه﴾ اى فى ذلك القول ﴿او كاذب فيه﴾ اى فى ذلك القول ايضا (فالقول) المذكور فى تعريف القضية (وهو) الواو اعتراضية بين المبتدأ وخبره لان قوله فالقول مبتدأ وقوله جنس خبره ومابينهما اعتراض اى جملة اسمية اعتراضية لان قوله هو ايضا مبتدأ راجع الى القول وقوله ﴿المركب﴾ خبره وقوله (ملفوظا) حال من القول على مذهب من قال بجواز وقوع الحال عن المبتدأ (جنس للقضية الملفوظة) شامل لجميع المركبات الملفوظة كالتركيب الاسنادى والتعدادى والتوصيفى والاضافى والصوتى والمزجى (ومعقولا) اى حال كونه قولا معقولا (جنس للقضية المعقولة وباقى القيود) وهو صحة ان يقال للقائل انه صادق فيه هذا قيد واحد او كاذب فيه وهذا قيد آخر فيكون المراد بالقيود الذى هو جمع قيد ما فوق الواحد (فصل يخرج) من الاخراج فيكون الاسناد مجازيا او من الخروج فيقدر لفظ به (المركبات) مفعول يخرج او فاعله (الانشائية) صفة المركبات (طلبية كانت) تلك المركبات الانشائية كاضرب عمرا ولا تضرب زيدا (او) كانت (غيرها) اى غير طلبية بان كان تعجبية او غيرها (و) يخرج ايضا المركبات (التقييدية لان) بيان لعلة خروجهما (صدق القول) اى كونه صادقا (وكذبه) اى كونه كاذبا (مطابقة حكمه للواقع) اى كون حكم ذلك القول مطابقا لما فى نفس الامر وان لم يكن مطابقا لما فى الاعتقاد هذا مذهب الجمهور وهو الحق (او) مطابقته (للاعتقاد) وان لم يكن مطابقا للواقع وهو مذهب النظام (و) مطابقته (لهما) اى للواقع والاعتقاد (معا) وهو مذهب الجاحظ (وعدمها) اى عدم المطابقة هذا نظرا الى كذب القول يعنى ان كذبه عدم مطابقته للواقع او للاعتقاد او لهما معا (ولا حكم فى الانشائيات والتقييديات) اصلا وقطعا (لان الحكم) بيان لانتفاء الحكم فيهما (اداء للواقع فى نفس الامر من طرفى النسبة) الوقوع واللاوقوع (ماضيا) حال من النسبة (او حالا او استقبالا ولا اداء فى الانشائيات والتقييديات) كما لا يخفى وجهه على من له ادنى ادراك ولما فرغ المصنف

عن تعريف القضية شرع فى تقسيمها بقوله ﴿وهى﴾ اى القضية ﴿اما﴾ قضية ﴿حملية كقولنا زيد كاتب﴾ هذا مثال لموجبتها ﴿او﴾ زيد ﴿ليس بكاتب﴾ وهذا مثال لسالبتها ﴿واما﴾ قضية ﴿شرطية﴾ اعلم ان المصنف ادعى انحصار القضية بحسب التقسيم الاولى فى هذين القسمين اعنى الحملية والشرطية فاراد الشارح بيان علة انحصارها فى تينك القسمين بقوله (لان القضية لابد فيها من ايقاع النسبة الحكمية) اى من العلم المتعلق بوقوع النسبة الحكمية التى هى احد اجزاء القضية (او) لابد فيها من (انتزاعها) اى من العلم المتعلق بلاوقوع تلك النسبة الحكمية اعلم ان القضية مطلقا حملية كانت او شرطية مركبة من اجزاء اربعة الطرف الاول والثانى والنسبة بين بين التى هى الثبوت فى الحملية والاتصال او الانفصال فى الشرطية والنسبة الحكمية التى يراد فيها النسبة التامة الخبرية التى هى الوقوع واللاوقوع فى الحملية والشرطية هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاجزاء القضية ثلثة الطرف الاول والثانى والنسبة التامة الخبرية (فالنسبة ان كانت بثبوت مفهوم) اى معنى (لمفهوم) اى لذات (فالقضية القائلة) اى الحاكمة او الناطقة (بايقاعها) اى النسبة فى الموجبة (او سلبها) اى القائلة بسلب النسبة فى السالبة قضية (حملية) اى منسوبة الى الحمل فلا يرد ما يقال ان الحملية الموجبة فيها اشتمال على الحمل بخلاف السالبة الحملية اذ لا اشتمال فيها على الحمل فلا يصح تسميتها بها ووجه عدم الورود ان السالبة لها نسبة الى الحمل ايضا بطريق السلب (وان كانت) اى النسبة (بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر) كثبوت وجود النهار عند ثبوت طلوع الشمس (او ثبوت معاندة مفهوم) كمعاندة فردية العدد (عن مفهوم آخر) كزوجية العدد (فالقضية القائلة بايقاعها او انتزاعها شرطية) اى مشتملة على اداة الشرط ومعناه (ومن هذا) اى من تقريرنا هذا (يعرف ان الشرطية ايضا) اى كما ان القضية حملية

اوشرطية او كما ان الحملية موجبة اوسالبة (اما متصلة) اى قضية
شرطية متصلة ﴿كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود﴾ هذا مثال المتصلة الموجبة لانه (حكم
فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع) وفى هذا القول
اشارة الى انه اختار مذهب الجمهور القائلين بان الحكم فى الشرطيات
بين المقدم والتالى وخالفهم العلامة الثانى سعد الدين التفتازانى بان قال
ان الحكم فيها فى التالى فقط والمقدم قيد له (وكقولنا ليس ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود) وهذا مثال السالبة المتصلة لانه (حكم
فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع) ﴿واما﴾ قضية
﴿شرطية منفصلة﴾ وتسمية المنفصلة ٧شرطية لمشابهتها بالشرطية
المتصلة المشتملة على اداة الشرط ومعناه من جهة انهما مركبتان
من القضيتين وتسميتها منفصلة لاشتمالها على اداة الانفصال
﴿كقولنا العدد اما زوج واما فرد﴾ هذا مثال الموجبة المنفصلة لانه
(حكم فيها بان مباينة فردية العدد) اى كونه فردا (لزوجيته) اى
لكونه زوجا اللام متعلق بالمباينة والياء مصدرية كما فهم من التفسير
(واقعة) خبر ان (وكقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا او منقسما
بمتساويين) وهذا مثال السالبة المنفصلة لانه (حكم فيها بان مباينة
الانقسام بمتساويين للزوجية غير واقعة) وانما حكم بذلك لان كل
ما ينقسم الى المتساويين توجد فيه الزوجية كالاربعة مثلا فانه اذا قسم
الى قسمين يكون احد قسميه اثنين والآخر كذلك يكون اثنين والاثنان
مساو للاثنين وقس عليه امثاله ولما قسم مطلق القضية الى الحملية
والشرطية اراد ان يبين ما هو اسم للطرف الاول والثانى فى كل من القسمين
عند المنطقيين فقال ﴿والجزء الاول من﴾ القضية ﴿الحملية يسمى
موضوعا﴾ (لانه) اى الجزء الاول (وضع ليحمل عليه شئ) ﴿و﴾
الجزء ﴿الثانى﴾ يسمى ﴿محمولا﴾ (لحمله) اى الثانى (على) الجزء (الاول)
يعنى ان زيدا فى قولك زيد كاتب وضعته اولا لتحمل عليه قولك كاتب
الذى حملته على زيد ثانيا فعلم ان المراد من الجزء الاول والثانى
ما كان اوليته وثانويته بحسب الاصل والطبع لا بحسب الذكر والا

٧ قال صاحب المطالع ان تسمية الموجبات بالحملية والمتصلة والمنفصلة انما هى بطريق الحقيقة لتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال فيها واما السوالب فبطريق المجاز لمشابهتها اياها فى الاطراف اولكونها مقابلة لها اولان لاجزائها استعداد قبول الحمل والاتصال والانفصال منه

فيلزم ان يكون قام فى قولك قام زيد موضوعا وزيد محمولا وليس كذلك
كما لا يخفى ﴿والجزء الاول من﴾ القضية ﴿الشرطية﴾ (اى شرطية
كانت) يعنى سواء كانت متصلة او منفصلة وسواء كانت لزومية
او اتفاقية ﴿يسمى﴾ اى الجزء الاول ﴿مقدما﴾ (لتقدمه) اى الجزء
الاول (فى الذكر طبعا) تمييز (وان) وصلية (تأخر) اى ذلك الجزء
(وضعا) ﴿و﴾ الجزء ﴿الثانى﴾ يسمى ﴿تاليا﴾ (لتلوه) اى لتبعيته
(لذلك) المقدم وقد يعبر عن الموضوع والمقدم عندهم بالمحكوم عليه
وعن المحمول والتالى بالمحكوم به فيكون المحكوم عليه وبه اعم
من الموضوع والمحمول (ومما) اى ومن قولنا الذى (مر) آنفا وهو
قوله فالنسبة ان كانت بثبوت مفهوم لمفهوم الخ (علم) على بناء المجهول
(ان القضية حملية كانت) تلك القضية (او شرطية متصلة) كانت
تلك الشرطية (او منفصلة) ﴿اما موجبة﴾ (ان كان الحكم فيها
بالايقاع) هذا بيان لشرط كونها موجبة مثالها كائن ﴿كقولنا﴾
(فى) القضية (الحملية) ﴿زيد كاتب﴾ وهو مطابق للممثل له لانه
حكم فيه بثبوت كتابة زيد مع الايقاع الذى هو الادراك على وجه
الاذعان كما سبق ﴿واما سالبة﴾ (ان كان الحكم فيها بالانتزاع)
وهذا بيان لشرط كونها سالبة مثالها كائن ﴿كقولنا﴾ (فيها)
اى فى الحملية ﴿زيد ليس بكاتب﴾ وهو مطابق للممثل له لانه حكم
فيه بلاوقوع ثبوت كتابة زيد مع الانتزاع الذى هو ادراك ان النسبة
ليست بواقعة (وامثلة) موجبة (الشرطيات) وسالبتها (قد تقدمت)
اذ المصنف ذكر موجبتها وانا ذكرت سالبتها ثم الواو فى قوله وامثلة
اما عاطفة فيكون معطوفا على مقدر هكذا هذا الذى ذكرنا امثلة
موجبة الحملية وسالبتها او استينافية فيكون اشارة الى جواب سؤال مقدر
هكذا هذا الذى ذكره المصنف امثلة موجبة الحملية وسالبتها ونحن نريد
ان نسمع ايضا امثلة الشرطيات فاجاب بقوله وامثلة الخ ﴿وكل واحد
منهما﴾ (اى من الموجبة والسالبة) على الاطلاق يعنى سواء كانت
الموجبة موجبة الحملية او موجبة الشرطية وكذلك السالبة سواء كانت سالبة

الحملية اوسالبة الشرطية (امامخصوصة اومحصورة اومهملة والمحصورة) دون المخصوصة والمهملة (اماكلية اوجزئية فى القضايا) خبر مقدم على مبتداه وهو قوله (مخصوصتان) احدهما موجبة والاخرى سالبة (ومهملتان) احدهما مهملة موجبة والاخرى مهملة سالبة (ومحصورات اربع) احدهما موجبة كلية وثانيها موجبة جزئية وثالثها سالبة كلية ورابعها سالبة جزئية (وذلك) المذكور من القضايا امامخصوصات اومحصورات اومهملات ثابت (لان الحكم) الكائن (فى كل من الموجبة والسالبة اما ان يكون على موضوع مشخص) اسم مفعول بمعنى معين اى على شخص معين كزيد مثلا (وهى) اى القضية التى يكون الحكم فيها على شخص معين (المخصوصة) مثال موجبتها زيد كاتب ومثال سالبتها زيد ليس بكاتب فعلم ان القضية المخصوصة تعرف هكذا هى القضية التى يكون موضوعها شخصا معينا (واما على غيره) معطوف اما على قوله موضوع مشخص اى اما ان يكون الحكم على غير موضوع مشخص بان يكون على الافراد الغير المشخصة (فان بين فيها كية الافراد كلا كانت او بعضا) اى سواء كانت كية الافراد بطريق الكلية او بطريق البعضية (بذكر) اداة (السور) متعلق بقوله بين وفسر السور بقوله (اى اللفظ الدال عليها) اى على كية الافراد (فمحصورة) اى فالقضية حينئذ محصورة كما سيأتى مثالها فى المتن (والا) اى وان لم يبين فيها كية الافراد كلا او بعضا بل تركت مبهمة (فمهملة) اى فالقضية حينئذ مهملة كما ستسمع مثاله من المص هذا فى الحمليات (واما فى الشرطيات فان كان الحكم) بالايقاع اوالانتزاع (فيها) اى الشرطيات (بالاتصال والانفصال فى زمان معين) كقولك ان صاح الديك الان فكذا (فمخصوصة والا) اى وان لم يكن الحكم فيها بالاتصال اوالانفصال فى زمان معين (فان بين فيها) اى الشرطيات (كية الزمان جميعه) كقولك كلما اذن مؤذن فتقام الصلوة (او) بين فيها كية الزمان (بعضه) بدل من الزمان وكذا جميعه السابق مثاله كقولك قد يكون اذا اذن المؤذن فيكون وقت الظهر (فمحصورة) اى فالقضية ح محصورة (والا) اى وان لم يكن

حالها كما ذكر (فمهملة) اى فالقضية ح مهملة (وفى الجملة) يعنى وحاصل الكلام على الاجمال (الازمنة) جمع الزمان (والاوضاع) جمع الوضع بمعنى الحال والطور (فى الشرطية) ظرف مستقر حال اوصفة للازمان والاوضاع كائن (بمنزلة افراد الموضوع فى الحملية) يعنى ان كون القضايا الحملية مخصوصة اومحصورة اومهملة انما هو باعتبار افراد موضوعه كما عرفت مفصلا وكذلك كون القضايا الشرطية احد الثلاثة المذكورة انما هو باعتبار الازمان والاوضاع فعلم ان الازمان والاوضاع فيها كالافراد فى الحمليات من تلك الحيثية (والامثلة) اى الامثلة الشرطياة (غيرخافية) اى غيرمستورة عليك فيسهل استخراجها بان الله تعالى (فان قلت) ايها السائل (التقسيم) اى تقسيم القضية (غيرحاصر) اى غير شامل على الاقسام اوغير جامع لها (لعدم ذكر) القضية (الطبيعية فيه) اى فى التقسيم مع انها من اقسام القضية (قلت) انافى جواب سؤالك لايضر عدم شمول التقسيم على الطبيعية اذ هى غيرمستعملة فى العلوم والانتاجات (ومورد القسمة) انما هو (القضية المستعملة فى العلوم) المنطقية ٢ والحكمية والهيئية (والانتاجات وهى) اى القضية المستعملة فيها القضية (التى حكم فيها على جزئيات الموضوع) اى على افراده (لا) يحكم فيها (على طبيعته) اى الموضوع (كما بين) اى هذا الذى ذكرنا كائن كما بين (فى المطولات) لايقال ذكر الشخصية وترك الطبيعية ترجيح بلا مرجح لان الشخصية ايضا غيرمعتبرة فى العلوم والانتاجات لانا نقول بل ترجيح بمرجح هو كونها صالحة لان تقع كبرى للشكل الاول وكونها معتبرة فى ضمن المحصورات بخلاف الطبيعية (فكل من الموجبة والسالبة) ﴿ امامخصوصة ﴾ ويقال ايضا شخصية ﴿ كماذكرنا ﴾ (من) بيانية (مثالهما) ضمير التثنية راجع الى الموجبة والسالبة ومثالهما المذكور قوله زيد كاتب وزيد ليس بكاتب (واما كلية مسورة) ويقال لها محصورة ايضا كما سمعت من الشارح وانما سميت كلية لان موضوعها كلى كذا قيل وفيه مافيه وانما سميت مسورة لان موضوعها مشتمل على اداة السور وهو مأخوذ من سور البلد

٢ يجوز ان يكون المراد بالعلوم الاقيسة ع

فكما انه يحصر البلد و يحيط به كذلك هذا الصور يحصر افراد الموضوع و يحيط بها ﴿ كقولنا ﴾ فى الحملية الموجبة الكلية المسورة ﴿ كل انسان كاتب ﴾ اى بالقوة ﴿ و ﴾ كقولنا فى الحملية السالبة الكلية المسورة ﴿ لاشئ ﴾ (اولاواحد) ﴿ من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة ﴾ ووجه التسمية يعلم مما مر ﴿ كقولنا ﴾ فى الحملية الموجبة الجزئية المسورة ﴿ بعض الانسان ﴾ (اوواحد من الانسان) ﴿ كاتب و ﴾ كقولنا فى الحملية السالبة الجزئية المسورة ﴿ بعض الانسان ﴾ اوواحد من الانسان ﴿ ليس بكاتب ﴾ اى بالفعل (او ليس بعض الانسان بكاتب) بالفعل (اوليس كل انسان بكاتب) بالفعل وهذه هى القضايا المحصورة الاربعة التى هى اشرف القضايا احديها الموجبة الكلية وهى اشرف من السالبة الكلية والجزئيتين لاشتما لها على الشرفين اعنى الايجاب والكلية ثم السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الكلية من وجوه متعددة وهى كونها افيد فى العلوم واضبط واخص من الجزئية اما انه افيد فلوقوع الكلى كبرى الشكل الاول بخلاف الجزئية واما انه اضبط فلاحاطة جميع الافراد واستيعابه بحيث لايشذ منه واحد بخلاف الجزئية واما انه اخص من الجزئية فلانه اذا صدق الحكم على جميع الافراد صدق على بعضها بدون العكس فيكون حينئذ شرف الكلية من وجوه متعددة وشرف الموجبة الجزئية من وجه واحد ثم هى اشرف من السالبة الجزئية لشرف الايجاب والسالبة الجزئية لاشرف لهما ابدا لاشتما لها على الخستين السلب والجزئية (ومن هذا) اى ومن هذه الامثلة المذكورة (علم) مبنى للمفعول (ان السور فى) القضية (الحملية) الكائن اوحال كونه (للايجاب الكلى) لفظ (كل) الداخل على النكرة المعبر عنها بكل الافرادى نحوكل تفاح يؤكل لاالداخل على المعرفة المعبر عنها بكل المجموعى نحوكل التفاح حامض (وللايجاب الجزئى) عطف على قوله للايجاب الكلى اى السور الكائن للايجاب الجزئى لفظ (بعض و) لفظ (واحد) نحو بعض الاثمار اوواحد من الاثمار يؤكل (و) كذا

السور (للسلب الكلى) لفظ (لاشئ و) لفظ (لاواحد) نحولاشئ اولا واحد من الكفار بحبيب (و) كذلك السور (للسلب الجزئى) لفظ (ليس كل) نحوليس كل مدور بجوز (و) لفظ (ليس بعض) نحوليس بعض الابيض بثلج (و) لفظ (بعض ليس) نحو بعض الاخضر ليس بورق ولما بين اسوار الحمليات اراد ان يبين اسوار الشرطيات فقال (وليعلم) امر غائب مجهول هكذا فى بعض النسخ بالواو وفى بعضها بالفاء (فى الشرطية ايضا) اى كما علم فى الحملية (ان السور للايجاب الكلى) لفظ (دائما) نحو دائما اما ان يكون الانسان مؤمنا او كافرا (و) لفظ (كلما) نحو كلما احترق الحطب فيكون رمادا (و) لفظ (متى) نحو متى كنت متمسكا بالجد فتدرك متبردة (و) لفظ (مهما) نحو مهما كنت فاعلا للخير فانت ناج (وما) اى لفظ كان (فى معناها) اى فى معنى الالفاظ المذكورة كاين واذما وغيرها (و) السور الكائن (للايجاب الجزئى) فى الشرطيات ايضا لفظ (قديكون) نحو قد يكون اذا ظهر السحاب ينزل المطر (و) السور (للسلب الكلى) فيها لفظ (ليس البتة) نحو ليس البتة اذا نزل المطر فالارض يابس (و) السور (للسلب الجزئى) فيها لفظ (قدلايكون) نحو قدلايكون اذا نزل الضيف فيأتى بهدية (و) لفظ (ليس دائما و) لفظ (ليس كلما و) لفظ (ليس مهما) نحو ليس دائما اوليس كلما اوليس مهما كان الضيف نازلا فيأتى بهدية (والغرض) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر بان يقال لو كان غرضك اوغرض القوم من ذكر هذه الاسوار حصرها فيما ذكر لا يصح لان من الاسوار مالم يصدر منك اومنهم ذكره فاجاب بقوله والغرض اى غرضى اوغرض القوم ومرادهم (من ذكر الاسوار) فى هذا المقام انما هو (التمثيل بما) متعلق بالتمثيل اى بلفظ (فيه) خبر مقدم (الاشتهار) مبتدأ مؤخر (فى الاستعمال) متعلق بالاشتهار يعنى ان غرضنا ان نمثل الاسوار بما هو المشهور منها فقط (لا الحصر) كما ظننت ايها السائل والا فلا يصح الحصر (فان) لفظ (قاطبة و)

لفظ (كافة) وكذا عامة وطرا بضم الطاء المهمله (ولام الاستغراق
يصح ان يكون) كل واحد منها (سورا) اى اداة سور (للايجاب الكلى
الحملى) وان لم يكن سورا للايجاب الكلى الشرطى (كما اشار اليه الشيخ)
ابن سينا (فى) كتاب المسمى (بالشفاء)* واما ان لايكون * كل من الموجبة
والسالبة * كذلك * خبر لايكون (اى مخصوصة) بالنصب (اومسورة)
وذلك بان لايكون الموضوع بالحملية شخصا معينا ولا مسورا وبان
لايكون الزمان والوضع فى الشرطية معينا فح * تسمى * القضية موجبة
كانت اوسالبة حملية كانت اوشرطية * مهملة * (لاهمال) اداة
(السورفيها) اى القضية ظاهرا هذا بيان وجه التسمية ومثاله كائن
* كقولنا * (فى الحملية) * الانسان ناطق * وهذا المثال
مطابق للممثل له لانه قضية حملية لم يذكر فيها اداة السور كلا او بعضا
والا لقيل كل انسان او بعض الانسان ناطق ولم يكن الموضوع شخصا
معينا والا لقيل زيد اوعمرو ناطق (و) كقولنا (فى الشرطية ان جاء زيد)
فاكرمته (اواذاجاء فاكرمته) وهذا المثال ايضا مطابق للممثل له
لانه قضية شرطية لم يكن الوضع والزمان فيه معينا والا ليقال هكذا
ان جاء زيد الآن اواذاجاء زيد غدا فاكرمته فهذا المثال والسابق
فى الحملية مهملة (والمهملة) اى القضية المهملة كائنة (فى قوة الجزئية)
عند ارباب هذا الفن (لان الحكم) بيان لعلة كون المهملة فى قوة
الجزئية (على افراد الشئ) والمراد بالشئ موضوع المهملة (فى الجملة)
اى الغير المعينة حال كون ذلك الحكم (مع الحكم على بعض افراده) اى
الشئ (يتلازمان طردا وعكسا) الطرد هو التلازم فى الثبوت والعكس هو
التلازم فى الانتفاء يعنى كلما تحقق الحكم على الافراد فى الجملة تحقق الحكم
على البعض وكلما تحقق الحكم على بعض الافراد تحقق الحكم على
الافراد فى الجملة لانه لولم يكن كذلك يلزم عدم تحقق الحكم على تقدير تحققه
وهو محال وايضا كلما لم يتحقق الحكم على الافراد فى الجملة لم يتحقق الحكم
على بعض الافراد وكلما لم يتحقق الحكم على بعض الافراد لم يتحقق الحكم
على الافراد فى الجملة لانه اولم يكن كذلك يلزم تحقق الحكم على تقدير عدم
تحققه وهو محال (وكذا الحكم فى زمان منتشر) اى فى زمان غير معين بحيث

ينتشر ويسرى فى جميع الازمان على سبيل البدلية كقولك قد يكون
اذاجاء زيد اكرمته حال كون ذلك الحكم (مع الحكم المطلق) اى بدون
التعرض للزمان كقولك ان جاء زيد فاكرمته يتلازمان طردا
وعكسا بمعنى كلما تحقق الحكم فى زمان منتشر تحقق الحكم المطلق
وبالعكس وكلما لم يتحقق ذلك لم يتحقق هذا وبالعكس فان قلت بعد
ما علمت ان المهملة توجد فى الحملية والشرطية هل توجد الطبيعية
فى الشرطية ام لا قلت ان ذلك مختلف فيه لكن الحق عدم وجودها
فى الشرطية وان احتمل عقلا * والمتصلة * (قسمان) اى منحصر
فى قسمين (لانها) علة الانحصار اى لان المتصلة * اما * ان يكون
الحكم بالاتصال) متعلق بالحكم الكائن (فيها) اى فى المتصلة (مبنيا)
خبر يكون (على الاقتضاء) لا بمجرد الاتفاق (وهى) اى المتصلة التى
كان الحكم بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء (تسمى) * لزومية *
(وذلك) اى كون ذلك الحكم مبنيا على الاقتضاء او كون تلك المتصلة
التى يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء لزومية (امابان)
اى بسبب ان او بطريق (ان يكون المقدم) فيها (علة للتالى) * كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود * هذا المثال مطابق للممثل له
لان طلوع الشمس وهو المقدم علة لوجود النهار وهو التالى (او) ذلك
(بان يكون التالى) وهو وجود النهار (علة للمقدم) وهو طلوع الشمس
كما اشار اليه الشارح بقوله (كعكسه) اى كعكس ما ذكر من المثال نحو ان كان
النهار موجودا فالشمس طالعة فان هذا المثال كان وجود النهار علة
لطلوع الشمس (او بان يكونا) اى بان يكون المقدم والتالى (معلولى
علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضئ) فان كل واحد
من مقدم وهو وجود النهار والتالى وهو اضاءة العالم معلول لطلوع
الشمس الذى هو علة واحدة (ومنه) اى ومما يكون فيه المقدم والتالى
معلولين لعلة واحدة (التضايف بينهما) اى بين المقدم والتالى والتضايف
هو كون الشيئين بحيث لا يتصور احدهما بدون الآخر كالابوة
والبنوة (نحو ان كان زيد ابا عمرو وكان عمرو ابنه) اى ابن زيد فان

فى هذا المثال ايضا كان المقدم وهو كون زيد ابا لعمرو والتالى
وهو كون عمرو ابنا لزيد معلولين لعلة واحدة وهى التولد ۞ واما ۞
(ان لا يكون كذلك) اى لا يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا
على الاقتضاء (بل يكون الحكم بالاتصال) فيها (بمجرد الاتفاق)
بين المقدم والتالى (ونسمى) هذه المتصلة ۞ اتفاقية ۞ ووجه التسمية
ظاهر مثالها كائن ۞ كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ۞
وهو مطابق للممثل له (فانه) اى الشان (حكم فيها) اى فى هذه
القضية (بالاتصال بمجرد الاتفاق) الواقع (بين ناطقية الانسان)
اى كونه ناطقا (و) بين (ناهقية الحمار) اى كونه ناهقا (لانهما)
بيان لعلة الاتفاق الواقع بين كون الانسان ناطقا وكون الحمار ناهقا
اى لان الانسان والحمار (خلقا كذلك) اى ناطقا وناهقا (لا)
اى ليس الحكم بالاتصال مبنيا على (ان بينهما) اى بين كون الانسان
ناطقا وكون الحمار ناهقا (اقتضاء) اى اقتضاء المقدم للتالى او اقتضاء
التالى للمقدم (واعلم) فائدة هذا العلم المأمور به بقوله اعلم سرعة
تدارك الجواب للسؤال الاتى على تقدير وروده (ان معنى عدم
الاقتضاء) الذى نبهنا عليه بقولنا لا ان بينهما اقتضاء (عدم علم
الحاكم) بالاتصال فيها عند حكمه به (بالاقتضاء) الواقع بينهما
اى ان لا يعلم بالاقتضاء وان كان موجودا فى نفس الامر ولا يبنى حكمه
عليه (لا عدمه فى نفس الامر) اى ليس معنى عدم الاقتضاء عدمه
فى نفس الامر (فلا يرد ما) عبارة عن السؤال (يقال) اعتراضا على
المصنف لاجل تمثيله للاتفاقية بهذا المثال (من) بيان لما (انهما)
اى المقدم والتالى (لما داما) فى الوجود (دامت علتهما التامة) وهى
الواجب تعالى (فامتنع انفكاك احدهما عن الآخر) يعنى ان كون
الانسان ناطقا وكون الحمار ناهقا معلول للعلة التامة وهى البارى تعالى
وهو دائم حال دوامهما وبعد هما فاداما اراد ناطقية الاول وناهقية
الثانى فحينئذ يكون انفكاك ناطقية الاول عن ناهقية الثانى ممتنعا من تلك
الجهة (ولا نعنى) اى لا نريد (بالاقتضاء) المذكور (الا ذلك) اى امتناع

﴿الانفكاك﴾

الانفكاك فكيف لا يكون الحكم باتصال ناطقية الانسان بناهقية
الحمار مبنيا على الاقتضاء بل بمجرد الاتفاق حتى يصح مثالا للاتفاقية
(وبهذا) التقرير (ينحل) عقدة (ما) اى السؤال الذى (اوردوا) اى
اعترض به القوم (على) قولهم (ان الدائمة) المطلقة من البسائط وهى
ثبوت المحمول للموضوع دائما (اعم) مطلقا (من الضرورية) المطلقة
منها وهى ثبوت المحمول للموضوع فيها بالضرورة وذلك اى اعمية
الدائمة من الضرورية مذهب المتأخرين حيث قالوا ان الدائمة المطلقة
اعم مطلقا من الضرورية المطلقة بمعنى كلما تحققت الضرورية تحققت
الدائمة وليس بالعكس مثال تحقق الدائمة عند تحقق الضرورة
كقولنا كل انسان ناطق بالضرورة فيكون ناطقا دائما ومثال عدم
تحقق الضرورة عند تحقق الدائمة كقولنا الافلاك متحركة دائما
مع ان حركتها غير ضرورى لانها ممكن السكون وان لم تسكن
واعترض على هذا المذهب بانه لا اعمية للدائمة مطلقا بالنسبة الى الضرورية
بل لها مساواة بالنسبة اليها بمعنى متى تحققت احداهما تحققت الاخرى
اى لا يمتنع الانفكاك بينهما وحاصل الجواب الذى ينحل به ذلك الاعتراض
ان عدم الضرورة عند وجود الدوام فى بعض المواد عدم علم الحاكم بها
وعدم ملاحظته اياها مع الدوام لا عدمها فى نفس الامر ثم اعلم ان
للاتفاقية معنيين احدهما ما يحكم فيه بصدق التالى على تقدير
صدق المقدم كالمثال المذكور فى المتن وثانيهما ما يحكم بصدق التالى
سواء صدق المقدم او لم يصدق كقولنا كلما كان الانسان جمادا فالحمار ناهق
﴿ والمنفصلة ﴾ (ثلثة اقسام) اى منحصرة فيها الاول منها منفصلة
(حقيقية) اى مانعة الجمع والخلو معا (و) الثانى (مانعة الجمع فقط)
لا مانعة الجمع والخلو معا ولا مانعة الخلو فقط (و) الثالث (مانعة الخلو
فقط) لا مانعة الجمع والخلو معا ولا مانعة الجمع فقط (لان) بيان لعلة
الانحصار (العناد) الواقع بين المقدم والتالى ﴿ اما ﴾ كائن (فى الصدق)
اى فى صدق المقدم والتالى معا كزوجية العدد وفرديته اذ بين صدقهما
عناد (و) فى (الكذب) اى فى كذب المقدم والتالى معا ككذب زوجية

العدد وفرديته اذ بين كذبهما عناد (وتسمى) هذه القضية منفصلة
﴿حقيقية﴾ مثالها كائن ﴿كقولنا العدد اما زوج واما فرد﴾ وهذا
المثال مطابق للممثل له (فانهما) اى الزوج والفرد المذكورين فيه
(لا يصدقان) على العدد معا والا يلزم اجتماع النقيضين وهو محال
(ولا يكذبان) عن العدد (معا) والا فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال
﴿وهى﴾ اى المنفصلة الحقيقية ﴿مانعة الجمع والخلو معا﴾ (وهى)
اى مانعة الجمع والخلو (موجبتها) اى موجبة المنفصلة الحقيقية (و) اما
(سالبتها) فكائن (برفع العناد فى الصدق والكذب) مثالها كائن
(كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتبا او تركيا) وهذا المثال
مطابق للممثل له (فانهما) اى الكاتب والتركى (يصدقان) على الانسان
الكاتب التركى (ويكذبان) عن الانسان العربى الغير الكاتب يعنى لا عناد
فى اجتماعهما وانتفائهما (معا) ﴿واما﴾ (فى الصدق) معطوف
على قوله اما فى الصدق والكذب معا اى والعناد اما كائن فى الصدق
(فقط) اى لا فى الكذب (وتسمى) هذه المنفصلة التى كان العناد فيها
فى الصدق دون الكذب منفصلة ﴿مانعة الجمع﴾ لمنعها اجتماع المقدم
مع التالى فى الصدق على شئ مثالها كائن ﴿كقولنا هذا الشئ اما حجر
او شجر﴾ وهذا المثال مطابق للممثل له (فانهما) اى الحجر والشجر
(لا يصدقان) على شئ لا يجوز ان يكون الشئ حجرا وشجرا معا
(وقد يكذبان) اى لا يجوز ان يكون الشئ لا حجرا ولا شجرا (بان يكون
ذلك الشئ (انسانا) والقضية المذكورة موجبة مانعة الجمع (وسالبتها)
كائن (برفع العناد) والمنافاة الكائن (فى الصدق) اى فى اجتماع المقدم والتالى
فى الصدق (فقط) لا فى الكذب (نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ
لا شجرا او لا حجرا) يعنى لا عناد فى كون الشئ لا شجرا ولا حجرا بان يكون
انسانا والمثال مطابق للممثل له (فانهما) اى اللاشجر واللاحجر
(يصدقان) على شئ كان تقول مشيرا الى كتاب هذا لا شجر ولا حجر
بل كتاب (ولا يكذبان والا) اى ولو كذبا (لكان) اى لزم ان يكون الشئ
المشار اليه (حجرا وشجرا معا) وهو محال ﴿واما﴾ (فى الكذب) عطف

على القريب او البعيد اى والعناد اما كائن فى الكذب (فقط) اى
لا فى الصدق (وتسمى) هذه المنفصلة التى كان العناد فيها فى الكذب
فقط منفصلة ﴿مانعة الخلو﴾ (فقط) لمنعها كون المقدم والتالى
خاليا عن شئ مثالها كائن ﴿كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما
ان لا يغرق﴾ وهذا المثال مطابق للممثل له (فان الكون) اى الوجود
مطلقا سواء كان وجود زيد او عمرو (فى البحر) حال كونه راكبا فى السفينة
او سابحا بلا ركوب (مع عدم الغرق) على وزن شرق (يصدقان)
اى يجوز اجتماعهما فى الصدق لان من العادة ان يركب فى السفينة
او يسبح فى البحر ولا يغرق والا لكان كل من ركب فى السفينة او سبح
فى البحر غريقا والحال انه نادر الوقوع (ولا يكذبان) اى ولا يجوز
ان لا يوجد فى البحر بل فى البر ويغرق (والا) اى لو كذبا (الغرق) زيد
او عمرو (فى البر) وهو محال اعلم ان المراد من البحر ههنا ما يمكن ان يغرق
فيه انسان حفظنا الله من الماء سواء كان جاريا او راكدا وهى اى القضية
المذكورة فى المتن موجبة مانعة الخلو (وسالبتها) يكون (برفع العناد)
الكائن (فى الكذب فقط) اى لا فى الصدق (نحو ليس زيد اما ان لا يكون
فى البحر واما ان يغرق) اى لا عناد بين عدم زيد فى البحر وعدم
ان يغرق والمثال مطابق للمثل له (فان عدم الكون فى البحر مع الغرق
يكذبان ولا يصدقان) و الا لزم ان يغرق فى البر ايضا وهو محال
والمفهوم من موجبة هذه القضية وسالبتها اربعة اوجه الاول ان يكون
فى البحر وان لا يغرق وهو جائز والثانى ان يكون فى البحر وغرق وهو
ايضا واقع نادرا والثالث ان لا يكون فى البحر وان لا يغرق وهو دائمى
الوقوع والرابع ان لا يكون فى البحر وغرق وهو عديم الوقوع وخلاف
العادة (ومنه) اى ومما ذكرنا من تعاريف الموجبات والسوالب لغير
الحقيقية (يعلم ان كل مادة صدق فيها) اى المادة (موجبة) فاعل
صدق (منع الجمع) كقولنا هذا الشئ اما اسود او اخضر (كذب فيها)
اى فى تلك المادة (سالبة) فاعل كذب اى كذب سالبة منع الجمع كقولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ اسود او اخضر وذلك لان صدق

موجبتها بقتضى امتناع اجتماع الجزئين وصدق سالبتها بقتضى امكانه فتخالفا فى المقتضى فلذا تصدق موجبتها فى مادة وتكذب سالبتها فى ذلك المادة (وصدق) عطف على قوله كذب (فيها) اى فى تلك المادة (سالبة منع الخلو) كقولنا ليس البتة اما ان لايكون هذا الشئ اسود واما ان لايكون اخضر وذلك لان تحقق منع الجمع فقط يستلزم عدم تحقق منع الخلو وعدم تحقق منع الخلو يستلزم صحة سلب منع الخلو فيجتمع صحة سلب منع الخلو مع صحة ايجاب منع الجمع اجتماع اللازم مع الملزوم (و) يعلم ايضا (ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو) كقولنا زيد اما ان يكون فى المنارة واما ان لايسقط من العالى الى السافل (كذب فيها) اى فى تلك المادة (سالبته) اى سالبة منع الخلو كقولنا ليس البتة اما ان يكون زيد على المنارة واما ان لا يسقط من الاعلى الى الاسفل (وصدق سالبة منع الجمع) كقولنا ليس البتة اما ان لايكون زيد على المنارة واما ان لايسقط من الاعلى الى الاسفل ووجهه ظاهر (وكذا) الحكم (فى جانب سالبتهما) اى سالبة مانعة الجمع ومانعة الخلو يعنى ان كل مادة صدق فيها سالبة منع الجمع كذب فيها موجبتها وصدق موجبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب فيها موجبتها وصدق موجبة منع الجمع (و) يعلم ايضا (ان كل شيئين) كالاسود والابيض (صدق بين عينيهما) اى الشيئين موجبة (منع الجمع) كقولنا هذا الشئ اما اسود اوابيض (صدق بين نقيضيهما) موجبة (منع الخلو) كقولنا هذا الشئ اما ان يكون لا اسود اولا ابيض وانما قيدنا فيهما بالموجبة لعدم جواز صدق سالبة احدهما عند صدق موجبة الاخر فى تلك المادة لان الاتفاق فى الكيف اى فى الايجاب والسلب شرط كما سيصرحه الشارح (و) الحكم المذكور ملابس (بالعكس) يعنى ان كل شيئين صدق بين عينيهما منع الخلو صدق بين نقيضيهما منع الجمع (لكن هذا) الحكم كائن (بعد الاتفاق) والاتحاد (فى الكيف اى الايجاب والسلب) كما عرفت (امابعد الاختلاف فيه) اى فى الكيف

(فالصادق سالبة المتفق) بكسر الفاء (فى النوع) متعلق بالمتفق يعنى فالصادق حينئذ سالبة منع الجمع بين النقيضين كاللا اسود واللا ابيض عند صدق موجبة منع الجمع بين العينين كالاسود والابيض وسالبة منع الخلو بين النقيضين كعدم كون زيد فى المنارة وان يسقط عند صدق موجبة منع الخلو بين العينين ككون زيد فى المنارة وان لايسقط هذا من قبيل الاشارة والعناية فى المطولات ﴿وقدتكون المنفصلات﴾ يجوز كون الواو عاطفة على مقدر تقديره كثيرا مايكون المنفصلات ذات جزئين وقدتكون اى المنفصلات الثلث الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو ﴿ذات﴾ اى صاحبة ﴿اجزاء﴾ وفى بعض النسخ ذوات اجزاء فعلى هذا يكون المعنى هكذا قديكون كل منفصلة ذات اجزاء لان الجمع اذا قوبل بالجمع ينصرف الاحاد الى الاحاد فلايرد ماقيل من ان العبارة الصحيحة ان يقال وقدتكون المنفصلة بالافراد والمراد من الاجزاء الجمع العربى لا المنطقى فانه لايصح ههنا ولذا قيد الشارح الاجزاء بقوله (ثلاثة اوا كثر) ولما صرح بان المنفصلات قدتكون مركبة من ثلاثة اجزاء فصاعدا لزم بيان بعض من امثلتها فلذا قال (فالثلثة) اى فمثال المنفصلة المركبة من اجزاء ثلاثة كائن ﴿كقولنا العدد اما زائد اوناقص اومساو﴾ وهذا المثال مطابق للممثل له لانه مركب من ثلثة اجزاء اولها قوله اما زائد وثانيها قوله اوناقص وثالثها قوله اومساو اعلم ان المراد بالعدد ههنا العدد المنطق لا المطلق ولا الاصم والمراد بالمنطق ههنا هو المنطق من حيث الكسر لان التساوى والزيادة والنقصان انما يتصور من تلك الحيثية لا من حيث الجذر قال فى الخلاصة العدد اما مطلق اى غير مضاف الى مايفرض واحدا اومضاف الى مايفرض واحدا فكسر وذلك الواحد مخرجه والمطلق ان كان له احد الكسور التسعة اوجذر فمنطق والا فاصم والمنطق ان تساوى اجزاؤه فتام اونقص عنها فناقص اوزاد عليها فزائد ثم اراد الشارح فى مثال تلك المنفصلة التى هى صاحبة اجزاء ثلاثة لئلا يتوهم انحصارها فى مثال المتن فقط فقال (و) كقولنا (الكلمة اما اسم اوفعل اوحرف و) مثال المنفصلة المركبة

من (الاكثر) اى من اجزاء اكثر من الثلثة كائن (كقولنا العنصر اما نار او هواء او ماء وارض) هذا مركب من اجزاء اربعة (و) مثال المركب من اجزاء خمسة كائن كقولنا (الكلى اما نوع او جنس او فصل او خاصة او عرض عام و) اعلم ان (مثال المتن) اى قوله العدد اما زائد او ناقص او مساو (ليس معناه) اى معنى مثاله (ان ينسب عدد) كالتسعة مثلا (الى عدد) آخر كالثمانية مثلا لان التسعة بالنسبة الى الثمانية زائد وبالنسبة الى العشرة ناقص وبالنسبة الى تسعة آخر مثله مساو لكن ليس مرادنا ذلك (كما ظن) مبنى للمفعول اى ليس المراد ذلك وان ظن بعض من الشراح كذلك وسلك فى بيان المعنى الى تلك المسالك (فان الزيادة) بيان لعلة عدم كون المعنى كذلك اى زيادة عدد على عدد آخر (والنقصان) اى ونقصانه عن عدد آخر (والمساواة) اى مساواته بعدد آخر (لا يراد بها) اى بالمذكورات من الزيادة والمساواة والنقصان (حينئذ) اى حين اذا قيل العدد اما زائد او ناقص او مساو (معانيها اللغوية) حتى يكون معنى مثال المتن عبارة عن نسبة عدد الى عدد فالظن فاسد (بل المراد بها) اى بالمذكورات (معانيها الاصطلاحية) اى المعنى الذى هو مصطلح عليه عند اهل الحساب وهو اى المعنى المصطلح عليه ما ذكرنا سابقا بان قلنا والمنطق ان تساوى اجزاؤه فتام الخ (فان كل عدد) الفاء للتفصيل (يزيد المجتمع) الجملة صفة للعدد (من كسوره التسعة) قال المحشى قول احمد الصواب ترك قيد التسعة اذ ليس لكل عدد كسور تسعة ولعله اى الشارح اراد الاشارة الى ان الكسور تسعة ليست الا وهو النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر فوقع فيما وقع انتهى فلزم علينا ان نخلص الشارح الذى هو استاذنا واستاذ قول احمد عما وقع فيه فنقول باذن الله تعالى معناه اى معنى قوله من كسوره التسعة من كسور جنس العدد لا من كسور كل عدد فان قلت كيف يصح هذا المعنى اذ هو قال فان كل عدد ثم ارجع اليه ضمير كسوره قلت يصلح على طريق الاستخدام كما لا يخفى ذلك على اولى الافهام (عليه) متعلق بيزيد اى على

العدد (يسمى) ذلك العدد (زائدا) مثاله (كاثنى عشر) فان لها نصفا وهو الستة وثلثا وهو الاربعة وربعا وهو الثلثة وسدسا وهو الاثنان والمجموع خمسة عشر وهو زائد على اثنى عشر (و) يسمى العدد الكسور (الناقص) عن اصل العدد (ناقصا) مثاله (كالاربعة) فان له نصفا وهو الاثنان وربعا وهو الواحد والمجموع ثلاثة وهو ناقص عن الاربعة (و) يسمى العدد الكسور (المساوى) لاصل العدد (مساويا) مثاله (كالستة) فان لها نصفا وهو الثلاثة وثلثا وهو الاثنان وسدسا وهو الواحد والمجموع ستة وهو مساو للستة الذى هو اصل العدد (هذا) المثال المذكور فى المتن والامثلة التى ذكرناها فى الشرح كائن (فى المنفصلة الحقيقية واما) مثال (مانعة الخلو المركبة) صفة مانعة الخلو (من اكثر) متعلق بالمركبة (من اثنين) اى من جزئين (ف) كائن (كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا حجرا او لا شجرا او لا حيوانا واما) مثال (مانعة الجمع) كائن (كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا او حيوانا فان قلت) معترضا على المصنف من حيث انه قال وقد تكون المنفصلات ذوات اجزاء واراد بالاجزاء الجمع العربى واتى بقوله العدد اما زائد او ناقص او مساو مثالا له (لا يتركب بشئ من المنفصلات) الثلث (من) متعلق بلا يتركب (اكثر من جزئين) بل يتركب من جزئين فقط (لان الانفصال) ليس نسبا متعددة بل (نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور) ولا يتعقل وقوعها وحصولها (الا بين جزئين ضرورة) اى بداهة (لان النسبة) هذا تنبيه فى صورة الدليل على البداهة المذكورة وانما احتيج الى ذلك التنبيه لكون البداهة المذكورة خفية لا جلية وفى بعض النسخ وقع بالاضافة هكذا ضرورة ان النسبة الكائنة (بين امور متكثرة لا تكون) اى النسبة (واحدة بل تكون متكثرة) فالنسبة فى المركبة من اجزاء ثلاثة اثنان وفى المركبة من اربعة اجزاء ثلاثة وهكذا الى غير النهاية فآل الامر الى ان يكون المنفصلة المركبة من ثلاثة اجزاء منفصلتين والمنفصلة المركبة من اربعة اجزاء منفصلات ثلث لا واحدة فكيف قال المصنف وقد تكون كل منفصلة واحدة

ذات اجزاء ثلث او اكثروهو خلاف الواقع (قلت) فى جوابك نعم الامر كماقلت (لكن المراد) اى مراد المص ههنا (بتركب المنفصلات من اكثرمن جزئين تركبها) اى المنفصلات (بحسب الظاهرلا) اى ليس المراد تركبها (بحسب الحقيقة) فكانه قال وقد تكون المنفصلات فى الصورة الظاهرة ذات اجزاء ثلثة او اكثروان لم يكن فى نفس الامر كذلك فلا يرد اعتراضك عليه (والا) اى وان لم يكن المراد تركبها فى الصورة الظاهرة بل كان تركبها فى نفس الامر (فالانفصال الحقيقى) الكائن (فى المثال المذكور) فى المتن وهو قوله العدد اما زائد او ناقص اومساو حال كونه (على الحقيقة) اى نفس الامر كائن وحاصل (بين ان يكون العدد زائدا اولايكون) زائدا (ثم) الانفصال (على تقدير ان لا يكون زائدا) كائن وحاصل (بين كونه) اى العدد (ناقصا اومساويا) فكانه قيل العدد اما زائد اوغيرزائد وغيرالزائد اما ناقص اومساو وقولنا العدد امازائد او غيرزائد منفصلة وقولنا وغيرالزائد اما ناقص اومساو منفصلة اخرى ولما كانت المنفصلة الثانية متولدة من الجزء الثانى من المنفصلة الاولى حذف الجزء الثانى من المنفصلة الاولى واقيمت المنفصلة الثانيـة مقام الجزء الثانى من المنفصلة الاولى اقامة للمفصل مقام المجمل (فان قلت) ايها السائل مستفسرا اومعترضا على اهل الفن (فاوجه حكمهم) اى المنطقيين (ان) اى بان المنفصلة (الحقيقية لايتركب) فى نفس الامر (من اكثرمن جزئين) وان تركب منه فالصورة الظاهرة (و) بان (مانعة الخلوو) مانعـة (الجمع يتركبان) من اكثرمن جزئين (قلت) بيانا لك اودفعا لاعتراضك (وجهه) اى وجه عدم تركب الحقيقية من اكثرمن جزئين وتركب مانعـة الخلوومانعة الجمع منـه (ان الحقيقية اذا اريد بها الانفصال الحقيقى بين كل جزئين منها) اى اذا اعتبر الانفصال بين الجزء الاول والثانى و بين الجزء الاول والثالث و بين الجزء الثانى والثالث من المنفصلة الحقيقية (فلايكاد) اى فلا يقرب (ان يصدق) اى يكون بعيدا عن ساحل الصدق فضلا من ان يكون صادقا (لان) الجزء (الاول) وهوكون العـدد زائدا الكائن

(من اجزائهـا الثلاثة مثلا اذا تحقق) اى الجزء الاول فينظر الى ان الجزء الثانى هل تحقق بعد تحقق الاول ام لا (فان تحقق) الجزء (الثانى) وهو كون العـدد ناقصا (ايضا) اى كما تحقق الاول (ارتفع) اى زال (الانفصال الحقيقى) الكائن (بينهما) اى بين الجزء الاول الذى هو كون العـدد زائدا كما سبق و بين الجزء الثانى الذى هو كونه ناقصا فلزم اجتمـاع النقيضين (وان لم يتحقق) اى الجزء الثانى بعـد تحقق الاول فينظر الى ان الجزء الثـالث الذى هو كون العـدد مساويا هل تحقق ام لا (فان تحقق الثالث حينئذ) اى حين اذا لم يتحقق الثانى (لم يكن) اى لم يوجد (بينـه) اى الجزء الثالث (و بين) الجزء (الاول انفصال) حقيقى اى فيلزم ح اجتماع الزائد والمساوى وهوايضا اجتماع النقيضين (وان لم يتحقق) الجزء الثالث كما لم يتحقق الثـانى (لم يكن بينـه) اى بين الثالث (و بين) الجزء (الثانى انفصال) حقيقى فيلزم ارتفاع النقيضين لكن هذا اذا اعتبر الانفصال بين كل جزئين من الحقيقية واما اذا اعتبر الانفصال بين الجزئين بان يعتبر بين الجزء الاول والثـانى فقط او بين الجزء الاول والثالث فقط او بين الجزء الثانى والثالث فقط يصح لعدم لزوم المحال المذكور (واما) المنفصلتان (الاخريان) اى مانعـة الجمع ومانعـة الخلو (فيصدقان) على تقـدير تركبهما من اكثرمن جزئين لعدم لزوم المحال عند اجتمـاع الجزئين فى مانعة الخلو وارتفاع الجزئين فى مانعـة الجمع (وان) وصلية (اريد منع الجمع اومنع الخلو بين) ظرف لاريد (كل جزئين معينين) كـائنين (من اجزائهمـا) الثلاثة (كما فى المثالين المذكورين) فى الشـرح بان يقـال فى مانعـة الخلو اما ان يكون هذا الشئ لاحجرا اولاشجرا اولاحيوانا وفى مانعـة الجمع اما ان يكون هذا الشئ شجرا اوحجرا اوحيوانا فاذا اجتمع فى الصورة الاولى اللاحجر مع اللاشجر لايلزم اجتمـاع النقيضين المحال وكذا اذا اجتمع اللاحجر مع اللاحيوان اواللاشجر مع اللاحيوان واذا ارتفع فى الصورة الثانية الشجر مع الحجر لايلزم ارتفاع النقيضين المحال وكذا اذا ارتفع الشجر مع الحيوان والحجر مع الحيوان فان الاجتمـاع المذكور جائز

فى مانعة الخلو وكذا الارتفاع المذكور جائز فى مانعة الجمع (هذا)
هو الفرق بين المنفصلة الحقيقية والمنفصلتين الاخريين والوجه
حكمهم المذكور ولكنه ليس بحق حقيق للاستماع (والحق) الحقيق
للاتباع (ان المراد بالانفصال) فى اى منفصلة كانت (ان كان) المراد به
(انفصالا واحدا لايتحقق) جواب ان اى لايتحقق ذلك الانفصال
الواحد (الا) استثناء ممالايتحقق (بين جزئين و) ان لم يكن المراد انفصالا
واحدا بل (كان) المراد (مطلق الانفصال) اى سواء كان واحدا
اومتعددا (فيحقق بين الجزئين اواكثر) منهما (فى الاقسام الثلاثة)
اى المنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع والخلو (ولما فرغ) المصنف (من)
بيان بحث (القضايا شرع) اى اراد ان يشرع (فى) بيان (احكامها)
واحوالها (على طريق الاختصار) بذكر ماهو المشهور والمتداول
وترك ماهو ملابس بخلافه (و) على طريق (الاقتصار) على ذكر
(المطلقات) من القضايا وترك الموجهات منهابناء (على ماهو دأب)
صاحب (الكتاب) فان دأبه ذكر مايجب استحضاره ويسهل ضبطه
وترك ماعداه (فقال) اى المصنف مصدرا للبحث بعنوانه ﴿التناقض﴾
(اى) هذا بحث التناقض (اومن جملة احكام القضايا) التناقض
فعلى الاول يكون قوله التناقض خبرا لمبتدأ محذوف وعلى الثانى مبتدأ
مؤخر الخبره مقدم محذوف فان قلت لاى شئ قدم التناقض على العكس
المستوى ولاى شئ سميت التناقض والعكس والتلازم احكاما قلت
اما تقديمه فلكونه موقوفا عليه للعكس اذادلة باب العكوس لايعرف
الابمعرفة التناقض واما تسميتها احكاما فلانها تحصل بالقياس الى قضايا
اخرى كما ان الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وبه ﴿وهو﴾ فى اللغة
من النقض الذى هو ازالة الشئ من اصله كنقض الجدار وفى اصطلاح
اهل الفن ﴿اختلاف﴾ وهو جنس بعيد يشمل الكل اى يتناول الاختلاف
الواقع بين قضيتين وبين مفردين وبين مفرد وقضية كزيد قائم
وعمرو قاعد وكالسماء والارض وكبكر وخالد قاعد ﴿القضيتين﴾
وهو فصل من وجه (يخرج اختلاف المفردين كزيد وعمرو) هذا مثال

المفردين اللذين وقع بينهما اختلاف ولكن لايقال لذلك الاختلاف
تناقضا من وجهين اما الوجه الاول فهما مفردان لاقضيتان واما الوجه
الثانى فاختلافهما من حيث الذات والتشخص لا من حيث الاثبات
والنفى (و) يخرج ايضا (اختلاف مفرد وقضية) كما سبق مثاله بان يقال
كبكر وخالد قاعد ووجه عدم اطلاق التناقض على اختلافهما
ظاهر ﴿بالايجاب﴾ متعلق بالاختلاف ﴿والسلب﴾ وهذا فصل
ايضا من وجه آخر (يخرج اختلافهما) اى القضيتين (بالحمل والشرط)
اى بان يكون احداهما حملية والاخرى شرطية (والعدول والتحصيل)
اى بان يكون احديهما محصلة والاخرى معدولة (وغيرهما) من الاتصال
والانفصال واللزوم والاتفاق وانما خرج الاختلاف بالعدول
والتحصيل (فان نقيض الشئ) المثبت (سلبه) اى الشئ مثلا نقيض
الكاتب المثبت لزيد وقولنا زيد كاتب سلب ذلك الكاتب عنه بان نقول
زيد ليس بكاتب (لاعدوله) اى لاعدول ذلك الشئ كاللاكاتب
فان قلت لم بين علة خروج الاختلاف بالعدول والتحصيل وترك علة
غيره قلت لااختلاف فى خروج غيره واما خروج الاختلاف بالعدول
والتحصيل فخالف فيه بعض من الناس وقال اختلاف القضيتين
بالعدول والتحصيل تناقض فلاجل ذلك بين علة خروجه وترك غيرها
ردا لذلك البعض (لان الشئ وعدوله) اى عدول الشئ كالحجر
واللاحجر (يرتفعان) معا (لعدم الاثبات) اى لعدم كونهما مثبتا
اسم مفعول لشئ ولايلزم منه تناقض لكونهما مفردين واما بعد
كونهما مثبتا لشئ فيلزم التناقض كقولنا هذا حجر وهذا ليس بحجر
وهذا لاحجر وهذا ليس بلاحجر (ولذا) اى لاجل ارتفاعهما لعدم
الاثبات (يقال لاتناقض فى المفردات) كالانسان واللانسان بل
فى القضايا (لانها) اى المفردات حال كونها مقارنة (مع اعتبار الحكم)
عليها او بها تكون صاحبة النسبة فتكون قضية (لاتكون مفردة
وبدونه) اى وبدون اعتبار الحكم عليها او بها (لاتكون سلبا وايجابا)
كما لايخفى ﴿بحيث﴾ متعلق بالاختلاف ايضا اما ظرف لغو فيكون

من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه اوظرف مستقر والحيثية هنا للتقييد ﴿يقتضى﴾ (ذلك الاختلاف) اى اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب ﴿لذاته﴾ اى بلا واسطة ﴿ان يكون احدهما﴾ اى القضيتين ﴿صادقة والاخرى كاذبة﴾ وهذا ايضا فصل آخر (فخرج به الشيئان اللذان لايقتضى الاختلاف بالايجاب والسلب) الكائن (فيهما) اى الشيئين (ذلك) اى كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة (نحو كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان) فان الاختلاف الواقع بينهما وان كان بالايجاب والسلب لم يقتض كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة لانهما كاذبتان قبل الاختلاف وبعده (او يقتضى) اى الاختلاف بالايجاب والسلب كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة (لكن لا) يقتضى (لذاته بل) يقتضى (بواسطة) بالتنوين (نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق) هذا مثال للقضيتين اللتين يقتضى اختلافهما بالايجاب والسلب صدق احديهما وكذب الاخرى لالذاته بل بواسطة وهو مطابق للممثل له (فان اقتضاء الاختلاف) اى اختلاف تينك القضيتين (بذلك) اى بالايجاب والسلب (صدق) مفعول الاقتضاء ومضاف الى (احديهما) اضافة المصدر الى فاعله (وكذب الاخرى) كائن (بواسطة مساواة المحمولين) اى محمول القضية الاولى وهو قوله انسان والثانية وهو قوله ناطق (المقتضية) صفة المساواة (لان يكون) متعلق بالمقتضية (ايجاب احديهما فى قوة ايجاب الاخرى) فانك اذا اثبتت الانسانية لزيد بان تقول زيد انسان كانك كنت اثبتت له الناطقية بان تقول زيد ناطق وذلك لاجل المساواة الواقعة بينهما وبالعكس (وسلب احديهما) عطف على ايجاب احديهما (فى قوة سلب الاخرى) فانك اذا سلبت الانسانية عن زيد بان تقول زيد ليس بانسان كانك كنت سالبا للناطقية عنه بان تقول زيد ليس بناطق وبالعكس مثاله اى مثال التناقض المعرف كائن ﴿كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب﴾ (هذا) المثال (مثال التناقض) الواقع (بين) القضيتين (المخصوصتين) اى القضيتين الحمليتين

اللتين كان موضوعهما شخصا معينا لان المخصوصة هى ذلك كما عرفت ﴿ولايتحقق﴾ اى لا يثبت ﴿ذلك﴾ (الاختلاف) اى الاختلاف بالايجاب والسلب (الموصوف) صفة الاختلاف اى المقيد بالحيثية المذكورة (فى المخصوصتين) ظرف لقوله لايتحقق ﴿الابعد اتفاقهما﴾ (اى) بعد كون (القضيتين) المختلفتين بالايجاب والسلب متفقتين (فى ثمانية وحدات) ﴿فى الموضوع﴾ بدل البعض من الكل نظرا الى عبارة الشارح واذا اخذنا لفظ فى من اول لفظ فى الموضوع وجعلناه فى اول قوله ثمانية وحدات بعد حذف لفظ فى الذى ذكره الشارح يحسن ان نقول الاولى وحدة الموضوع فان اتحدتا فيه يوجد التناقض كما فى قولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم (بخلاف زيد قائم وعمرو ليس بقائم) فان هاتين القضيتين وان اختلفتا بالايجاب والسلب الا انهما لم تتناقضا لعدم الشرط وهو الاتفاق فى الموضوع اذ موضوع الاولى زيد وموضوع الثانية عمرو وكما ترى فيجوز صدقهما وكذبهما معا والمراد بالموضوع الموضوع فى الذكر لا الموضوع الحقيقى ﴿و﴾ والثانية وحدة ﴿المحمول﴾ فان اتفقتا فيه يوجد التناقض كما فى قولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم (بخلاف زيد قائم وزيد ليس بقاعد) فان هاتين القضيتين لم يوجد التناقض بينهما لعدم الشرط وهو الاتفاق فى المحمول اذ محمول الاولى قائم ومحمول الثانية قاعد كما تشاهده فيجوز ايضا صدقهما وكذبهما معا قيل لوقال المص بدل الموضوع والمحمول المحكوم عليه وبه لكان اولى لتناوله المقدم والتالى ويمكن ان يجاب عنه بان يقال الموضوع ههنا اعم من الحقيقى والحكمى والمحمول كذلك اوبان يقال انما قال كذلك لان المعرف تناقض الحمليات لا الشرطيات ويفهم منه تناقض الشرطيات على طريق المقايسة فلا اشكال ولامخالفة ﴿و﴾ الثانية وحدة ﴿الزمان﴾ فان اتحدتا فيه يوجد التناقض كما فى قولنا زيد قائم فى الليل وزيد ليس بقائم فى الليل (بخلاف زيد قائم اى فى الليل وزيد ليس بقائم اى فى النهار)

فان هاتين القضيتين لم تتناقضا لعدم الشرط وهو الاتفاق فى الزمان
اذزمان الاولى الليل والثانية النهار فيصدقان ويكذبان معا ﴿ و ﴾
الرابعة وحدة ﴿ المكان ﴾ فان اتفقتا فيه يوجد التناقض كما فى قولنا
زيد قائم فى المسجد وزيد ليس بقائم فى المسجد (بخلاف زيد قائم
اى فى المسجد وزيد ليس بقائم اى فى السوق) فان هاتين القضيتين
لم يكن اختلا فهما تناقضا لعدم الشرط وهو الاتفاق فى المكان
اذ مكان الاولى المسجد والثانية السوق فيجوز صدقهما وكذبهما
معا ﴿ و ﴾ الخامسة وحدة ﴿ الاضافة ﴾ فان اتحدتا فيهما
يوجد التناقض كما فى قولنا زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لعمرو
(بخلاف زيد اب اى لعمرو وزيد ليس باب اى لبكر) فان هاتين القضيتين
لايقال لاختلافهما تناقضا لعدم الشرط وهو الاتفاق فى الاضافة
اذ الاضافة فى الاولى الى عمرو وفى الثانية الى بكر فيجوز صدقهما
وكذبهما معا ﴿ و ﴾ السادسة وحدة ﴿ القوة والفعل ﴾
فان اتفقتا فيهما يوجد التناقض كما فى قولنا الخمر فى الدن مسكر
بالقوة والخمر فى الدن ليس بمسكر بالقوة (بخلاف الخمر فى الدن مسكر
اى بالقوة والخمر فى الدن ليس بمسكر اى بالفعل) فان هاتين القضيتين
لم تتناقضا لعدم الشرط وهو الاتفاق فى القوة والفعل اذ اسكار الخمر
فى الاولى بالقوة وعدم اسكارها فى الثانية بالفعل ﴿ و ﴾ والسابعة
وحدة ﴿ الجزء والكل ﴾ فان اتفقتا فيهما يوجد التناقض كما فى قولنا
الزنجى اسود بعضه والزنجى ليس باسود بعضه (بخلاف الزنجى
اسود اى بعضه والزنجى ليس باسود اى كله) فان هاتين القضيتين
لم تتناقضا لعدم الشرط وهو الاتحاد فى الجزء والكل ﴿ و ﴾
الثامنة وحدة ﴿ الشرط ﴾ فان اتحدتا فيه تتناقضا كما فى قولنا
الجسم مفرق للبصر بشرط بياضه والجسم ليس بمفرق للبصر
بشرط بياضه (بخلاف الجسم مفرق للبصر اى بشرط بياضه
وغير مفرق للبصر اى بشرط سواده) فان هاتين القضيتين لم تتناقضا
لعدم الشرط وهو الاتفاق فى الشرط اذ التفريق فى الاولى مشروط

بالبياض وعدم التفريق فى الثانية مشروط بالسواد فان قلت
الوحدات الثمانية هل يشترط اجتماعها فى القضيتين لتحقق
التناقض بينهما ام لا قلت لا يشترط بل يوجد ما يمكن ان يوجد
فان قولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب يوجد فيه اتحاد
الموضوع والمحمول والزمان والمكان ولا يوجد فيه الجزء والكل
والشرط مثلا فاقبل هذا فانه هو الحق فان قلت كون شرط
التناقض ثمانية بل هو متفق عليه ام مختلف فيه قلت مختلف فيه
فان شرطه عند القدماء ثمانية وهى المذكور فى المتن وعند المتأخرين
اثنان وحدة الموضوع ووحدة المحمول واما وحدة الشرط والجزء
والكل فداخلة فى الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة
والقوة والفعل فداخلة فى المحمول (و) لكن لا يصح ما قاله القدماء
ولا ما قاله المتأخرون بل (الصحيح) ما قاله المعلم الثانى فى علم المنطق
ابو النصر الفارابى من (ان) الشرط (المعتبر فى تحقق التناقض
وحدة النسبة الحكمية) التى هى مورد الحكم (حتى) للعلة اى
انما كانت معتبرة لان (يرد الايجاب والسلب على شئ واحد
فان وحدتهما) اى وحدة النسبة الحكمية (مستلزمة) وجارة
(لهذه الوحدات) الثمانية (وعدم وحدة الشئ منها) اى من الثمانية
(مستلزم لعدم وحدة النسبة الحكمية) والمحاكمة بين المذاهب الثلثة
ان مذهب القدماء مختل لان حصرهم فى الثمانية غير صحيح ولذا اعتبر
الشارح مذهب الفارابى فقال وان المعتبراة كما عرفت (والا)
اى وان لم نعتبر وحدة النسبة الحكمية بل اعتبرنا الوحدات الثمانية
كما اعتبرها القدماء (فلا حصر فيما ذكره) المص من الوحدات الثمانية
سالكا الى مسلك القدماء فيه (لارتفاع) علة لنفى الحصر اى لاجل ارتفاع
(التناقض باختلاف) متعلق بالارتفاع ومضاف الى (الالة
نحو زيد كاتب اى بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب اى بالقلم التركى)
فان هاتين القضيتين لم تتناقضا لعدم الشرط وهو الاتفاق فى الالة
اذ الالة فى الاولى القلم الواسطى اى المنسوب الى بلدة مسماة بالواسط

وبناها الحجاج الظالم وفى الثانية القلم التركى (والعلة) عطف على قوله الآلة اى وباختلاف (نحو النجار عامل اى للسلطان النجار ليس بعامل اى لغيره) اى لغير السلطان فان هاتين القضيتين لم تتناقضا لعدم الشرط وهو الاتفاق فى العلة اذ علة كونه عاملا كون عمله للسلطان وعلة عدم كونه عاملا عدم كون عمله للسلطان فلو قيل عامل للسلطان وغير عامل له ليوجد التناقض (والمفعول به) اى وباختلاف المفعول به (نحو زيد ضارب اى عمرا زيد ليس بضارب اى بكرا) فان هاتين القضيتين لم تتناقضا لعدم الشرط وهو الاتحاد فى المفعول به اذ المفعول به فى الاولى عمرو وفى الثانية بكر (والمميز) بكسر الياء اى وباختلاف المميز (نحو عندى عشرون اى درهما ليس عندى عشرون اى دينارا) فان هاتين القضيتين لم يطلق على اختلافهما تناقضا لعدم الشرط وهو الاتحاد فى التميز اذ تميز الاولى درهم والثانية دينار منتهيا (الى غير ذلك) المذكور كالحال والمستثنى وغيرهما فعلم ان مذهب القدماء مختل كما هو المدعى واجاب عنه بعض من اهل الجواب بان يقول ان تخصيص الثمانية ذكرى لا واقعى وهو مبنى على التمثيل لا على التحقيق وان مذهب المتأخرين مختل ايضا لان ادخال بعض الوحدات فى وحدة الموضوع وبعضها فى وحدة المحمول مع امكان ادخال الكل فى كل واحد ترجيح بلا مرجح ولان الادخال ان كان روما للاختصار فالادخال فى وحدة النسبة الحكمية اليق لانه اخصر فتعين للصحة مذهب الفارابى كما ادعاه الشارح آنفا (وبهذا القدر) من بيان الشرط والامثلة (يعرف تناقض المخصوصتين) هذه الشروط فى المخصوصات (واما فى المحصورات) فيعتبر فيهما مع تلك الشروط الثمانية شرط تاسع ٧ (فنقيض الايجاب الكلى السلب الجزئى ونقيض السلب الكلى الايجاب الجزئى ضرورة) اى بداهة اذ لو لم يكن كذلك لما اقتضى الاختلاف كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة فى جميع المواد واما بعض المواد فهو من قبيل خصوص المادة

٧ قوله شرط تاسع وهو الاختلاف بالكلية والجزئية المعبر عنه بالاختلاف فى الكمية منه

﴿ولذا﴾

(ولذا) اى لاجل كون نقيض المحصورات كما ذكر (قال) المصنف ﴿ ونقيض الموجبة الكلية انما هى ﴾ فان قلت لم لم يقل انما هو لان مرجعه النقيض وهو مذكر قلت لعله اعتبر كون ذلك النقيض قضية او تأنيث الخبر اعنى قوله ﴿ السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية ﴾ فان قلت ان هذا القول ليس بوارد بمحله اللائق لان محله اللائق ان يكون بعد قوله فالمحصورات قلت اعتراضك هذا ليس بوارد على محله لانه لو اراد المص بيان التناقض بين المحصورات واعترضت عليه بهذا الاعتراض لكان واردا على محله لكنه لا يريد ذلك بل مقصوده من هذا القول دفع شبهة من يتوهم من تعداد الوحدات المشتركة بين القضايا كلها ان نقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الكلية ونقيض الموجبة الجزئية انما هى السالبة الجزئية ومنشأ التوهم انه لما قال ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما فى الموضوع وقع فى الذهن انه لا تناقض بين الكلية والجزئية لان اتحاد الموضوع شرط ولا اتحاد فى الموضوع بين الكلية والجزئية فازال المصنف ذلك التوهم بقوله المذكور يعنى ان المراد بالموضوع فى قوله ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما فى الموضوع الموضوع فى الذكر كما سيصرحه الشارح لا ذات الموضوع اى لا ما صدق عليه الموضوع وهو الافراد فافهم ﴿ كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ﴾ هذا مثال كون السالبة الجزئية نقيضا للموجبة الكلية ﴿ و ﴾ اما مثال كون الموجبة الجزئية نقيضا للسالبة الكلية فكقولنا ﴿ لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان ﴾ ثم اراد الشارح دفع ذلك التوهم الناشئ من المنشأ المذكور فقال (لا يقال لا اتحاد للموضوع فيهما) اى فى الكلية والجزئية المذكورتين موجبة وسالبة والحال انه شرط كما عرف (لان المراد) علة لطلب ترك ذلك القول (بالموضوع) متعلق بالمراد الكائن (فى تلك المسئلة) التى قررها المص بقوله ولا يتحقق الا بعد اتفاقهما فى الموضوع (الموضوع فى الذكر وهو) اى الموضوع فى الذكر (متحد) فيهما كما ترى قوله

﴿ فالمحصورات ﴾ اه تفريع على ماسبق من ان نقيض الموجبة الكلية الخ وفى بعض النسخ فالمحصورتان ﴿ لايتحقق التناقض فيهما ﴾ فالتفسير على تقدير التثنية يكون هكذا اى فى المحصورتين وعلى تقدير الجمع يكون هكذا اى فى المحصورتين الكائنتين فى ضمن المحصورات ﴿ الابعد اختلافهما فى الكمية ﴾ اى الكلية والجزئية بان تكون احديهما كلية والاخرى جزئية سالبة فى مقابلة الموجبة وموجبة فى مقابلة السالبة ﴿ لان الكليتين ﴾ علة لقوله لايتحقق التناقض فيهما الاه اى لان الموجبة الكلية والسالبة الكلية ﴿ قد تكذبان ﴾ فى مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول ﴿ كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب ﴾ قيد بالفعل منوى فيهما لانه لولم يكن كذلك لكانت القضية الاولى اعنى كل انسان كاتب صادقة كما لايخفى ﴿ والجزئيتين ﴾ عطف على قوله لان الكليتين اى ولان الجزئيتين قد تصدقان ﴿ كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب ﴾ وكذا قيد بالفعل معتبر فيهما والالكذبتا (واعلم) بعد ما علمت تناقض المخصوصة والمحصورة (ان القضية المهملة) كائنة (فى قوة الجزئية) كما سبق (فحكمها) اى حكم المهملة فى التناقض (حكمها) اى الجزئية فيه واما الطبيعية فلا اعتداد بها فى العلوم فلذا لم يذكر تناقضها لا من تلقاء المص ولامن جانب الشارح ولما فرغ الشارح من شرح بحث التناقض الذى هو من جملة احكام القضايا شرع ان يشرح بحث العكس فقال (ومن احكام القضايا) اشارة الى ان قول المص ﴿ العكس ﴾ مبتدأ مؤخر لخبر مقدم محذوف والمراد بهذا العكس العكس المستوى ﴿ وهو ﴾ اى العكس المستوى ﴿ ان يصير ﴾ (بتشديد الياء) على بناء المجهول فكان الشارح ادعى بان قال لايجوز ان يكون لفظ يصير من الثلاثى بل يكون من باب التفعيل (لان العكس يطلق على معنيين) اى لفظه مشترك بين معنيين (على القضية) بدل من المعنيين (الحاصلة) صفة القضية (من التبديل) متعلق بالحاصلة (المذكور) وفيه اشارة الى

ان قول المص ان يصير بمعنى ان يبدل اى على القضية الحاصلة من تبديل المبدل وهو المتكلم بها والمشهور فى هذا المعنى ان يقال له الحاصل بالمصدر (وعلى نفس التبديل) القائم بالمتكلم بها وهذا المعنى يقال له المعنى المصدرى فعلى المعنى الاول يكون العكس مفعول المتكلم والكاتب وعلى الثانى يكون فعلهما ومنه اى من الثانى يشتق قولهم عكست وتعكس وانعكس وتنعكس لا من الاول (فلولم يشدد) قوله ان يصير بل جعل من الباب الثانى من الثلاثى (لصار) ذلك (معنى ثالثا) لم يقل به احد فنقول فى تفسير ان يصير (اى) ان يبدل (ويجعل) ﴿ الموضوع ﴾ (فى الذكر) انما قيد به تنبيها على ان المراد بالموضوع ههنا الموضوع فى الذكر كما فى التناقض لا ما صدق عليه الموضوع وهو الافراد (اوما يقوم مقامه) اى مقام الموضوع (من الشرطية وهو المقدم) فائدة هذا الكلام دفع توهم نشأ من تخصيص الموضوع بالذكر وهو تخصيص العكس بالحملية دون الشرطية ﴿ محمولا ﴾ مفعول ثان لان يصير (اوما يقوم مقامه) اى المحمول (من الشرطية وهو التالى) وهذا على قياس ماسبق آنفا ﴿ و ﴾ ان يصير ﴿ المحمول موضوعا ﴾ لا يقال هذا التعريف مستلزم للمحال وهو قلب الحقايق اذ فى جعل الموضوع الذى هو الذات محمولا وهو الوصف وفى عكسه قلب الحقايق وهو محال لانا نقول هذا الاعتراض اسقطه المولى الشارح آنفا بقيد فى الذكر ﴿ مع بقاء السلب ﴾ فى السالبة ﴿ والايجاب ﴾ فى الموجبة الكائنتين قبل العكس ملابسا ﴿ بحاله ﴾ الاولى بعد العكس ﴿ والتصديق ﴾ اى ومع بقاء التصديق فى الصادقة ﴿ والتكذيب ﴾ فى الكاذبة ﴿ بحاله ﴾ الاولى بعد العكس يعنى ان الاصل ان كان موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا كان العكس ايضا سالبا وكذا ان كان الاصل صادقا كان العكس ايضا صادقا وان كان العكس كاذبا كان الاصل ايضا كاذبا كما سيصرحه الشارح (اما الاول فلان) اى اما بقاء السلب والايجاب فثابت يعنى انه من قبيل الشرط للعكس لان

(قولنا كل انسان ناطق لا يلزمه السلب اصلا) لا كليا ولا جزئيا والا يلزم الكذب هذا كانه علة لشرطية بقاء الايجاب بحاله (و) لان (قولنا لا شئ من الانسان بحجر لا يلزمه الايجاب اصلا) لا كليا ولا جزئيا والا يلزم الكذب وهذا علة لشرطية بقاء السلب بحاله (واما الثانى) اى بقاء التصديق والتكذيب بحاله (فمعناه ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شان الملزوم) من ان كذب الملزوم لا يستلزم كذب اللازم لجواز ان يكون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص لا يوجب انتفاء الاعم واما انتفاء الاعم فيوجب انتفاء الاخص (لا) اى ليس معنى الثانى (ان كذب الاصل) اى اصل القضية (كذب العكس) اى عكس القضية (كما فهم) اى كما فهمه بعض الشراح حيث قال ان كذب الاصل كذب العكس وهو باطل لما مر (او) لا نقول كذلك بل (نقول معناه) اى معنى الثانى (ان مجموع التصديق والتكذيب يكون بحاله لا ان كلا منهما يكون بحاله وكون المجموع بحاله يراد به كون التصديق بحاله) بعلاقة الجزئية والكلية لان مجموع التصديق والتكذيب كل والتصديق جزؤه فذكر الكل واريد الجزء مجازا مرسلا (اطلاقا للفظ) اى هذا اللفظ وهو قوله والتصديق والتكذيب (على احد محتملاته) كائنا (على التعيين واذا عرفت مفهوم العكس) المستوى اى تعريفه (فنقول) ﴿ الموجبة الكلية لا تنعكس ﴾ موجبة ﴿ كلية ﴾ كنفسها ونقول فى علة عدم انعكاسها كذلك حتى يتضح قول الشارح (لجواز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وعدم جواز حمل الاخص على كل افراد الاعم) وقول المص ﴿ اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق ﴾ (قولنا) ﴿ كل حيوان انسان ﴾ لانها لو انعكست كلية لانعكست فى كل مادة سواء كان المحمول مساويا للموضوع فيها كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان او لم يكن مساويا ولو انعكست فى كل مادة انعكست فى مادة يكون محمول الاصل اعم كالحيوان من الموضوع كالانسان وكلما انعكست

فى مادة يكون محمول الاصل اعم من الموضوع لزم ان يكون المحمول الاعم موضوعا والموضوع الاخص محمولا وكلما كان كذلك لزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وصدق الاخص على كل افراد الاعم محال فينتج انها لو انعكست كلية لزم المحال ولزوم المحال محال وانعكاس الموجبة الكلية موجبة كلية محال فتعين انها لا تنعكس كلية ﴿ بل تنعكس ﴾ اى الموجبة الكلية موجبة ﴿ جزئية ﴾ (لوجوب ملاقاة عنوانى الموضوع والمحمول) اى لوجوب تصادق عنوانى الموضوع والمحمول على ذات واحدة (فى الموجبة) مطلقا يعنى (كلية كانت) تلك الموجبة (او جزئية وبالملاقاة) اى بتصادق عنوانى الموضوع والمحمول على ذات واحدة (يصدق الجزئية) اى الموجبة الجزئية (من الطرفين) ﴿ لانا اذا قلنا ﴾ هذا تنوير للتعليل بالتمثيل ﴿ كل انسان حيوان فانا نجد هناك شيئا ﴾ وهو ذات الانسان اى ما صدق عليه الانسان من الافراد لان الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة ﴿ موصوفا بالانسان والحيوان ﴾ مثلا نأخذ زيدا الداخل فى الافراد ونجده موصوفا بالانسانية والحيوانية فنقول زيد انسان وزيد حيوان فيوجد فيه تصادق عنوانى الموضوع والمحمول على ذات واحدة وهو نفسه اى زيد ﴿ فيكون بعض الحيوان انسانا ﴾ الفاء للنتيجة لان قوله لانا اذا قلنا الخ وان كان تنويرا للسند لكنه اشارة الى طريق الافتراض المنتج من الشكل الثالث اذ كان لاهل الفن ثلث طرق لاثبات عكوس القضايا الافتراض والخلف والعكس كما فى المطولات ولا بأس فى ان نترك بيان الخلف والعكس ونفصل اجمال المص فى الافتراض فقط لان كتابنا من المختصرات فنقول وهو اى الافتراض ان يفرض ذات الموضوع شيئا معينا وهو زيد مثلا ويحمل عليه وصف المحمول تارة وهو وصف الحيوان مثلا فيحصل من عقد الحمل زيد حيوان ويحمل عليه وصف الموضوع تارة اخرى وهو وصف الانسان مثلا فيحصل من عقد الوضع زيد انسان

فيحصل مقدمتان على صورة الشكل الثالث هكذا زيد حيوان وزيد
انسان ونسقط الحد الاوسط وهو زيد فينتج المطلوب وهو بعض
الحيوان انسان ﴿ والموجبة الجزئية ﴾ (ايضا) اى كالموجبة الكلية
﴿ تنعكس ﴾ موجبة ﴿ جزئية بهذه الحجة ﴾ اعنى قوله فانا نجد آه
(كما اشرنا) يريد الشارح بهذا القول الاشارة الى ان قول المص
لانا الخ ليس بدليل بل تنوير للتعليل بالتمثيل بل الدليل قول الشارح
لوجوب ملاقاة الخ ﴿ والسالبة الكلية ﴾ كقولنا لاشئ من الابيض
باسود ﴿ تنعكس ﴾ اى السالبة الكلية سالبة ﴿ كلية ﴾ كقولنا
لاشئ من الاسود بابيض ﴿ وذلك ﴾ اى انعكاس السالبة الكلية
سالبة كلية ﴿ بين ﴾ على وزن هين اى ظاهر ﴿ بنفسه ﴾ اى لايحتاج
الى الدليل (ولنزده) اى انعكاس السالبة الكلية (بيانا) نصبه على
التميزية (ونقول) عطف على ولنزده عطف الاخبار على الاخبار
لان قوله ولنزده بمعنى يناسب لنا الزيادة بيانا لان امر الغائب لم يسمع
فى معلومه نفس المتكلم من العرب (اذا صدق سلب المحمول) كسلب
الاسود مثلا (عن كل من افراد الموضوع) اى عن كل من افراد الابيض
كالثلج واللبن والجص مثلا بان نقول لاشئ من الابيض باسود
(صدق سلب الموضوع عن كل من افراد المحمول اذ) هذه تعليلية
لان مابعدها علة لقوله اذا صدق الخ (لوثبت الموضوع) الذى كان
محمولا فى العكس (لشئ) اى لفرد (من افراد المحمول) الذى كان موضوعا
فى العكس (حصل الملاقاة بين الموضوع والمحمول فى ذلك الفرد)
اى حصل تصادق عنوانى الموضوع والمحمول على ذلك الفرد
(وقد مر ان الملاقاة تصحح الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق
الموجبة من الطرفين ينافى السالبة الكلية من احدهما) اى من احد
الطرفين يعنى بعض الابيض اسود وبعض الاسود ابيض ينافى
لقولنا لاشئ من الابيض باسود ولاشئ من الاسود بابيض ﴿ فانه ﴾
هذا من قبل المص دليل لحكم الظهور والبداهة اى الشان ﴿ اذا صدق
قولنا لاشئ من الانسان بحجر ﴾ هذا اصل القضية ﴿ صدق ﴾

﴿ جواب ﴾

جواب اذا (قولنا) فاعل صدق ﴿ لاشئ من الحجر بانسان ﴾ وهذا
عكس القضية السابقة (والا) اى وان لم يصدق هذا العكس الذى
هو السالبة الكلية لصدق نقيضه الذى هو الموجبة الجزئية كما قال الشارح
(فبعض الحجر انسان و) اذا صدق هذه الموجبة الجزئية صدق عكسه
وهو (بعض الانسان حجر هذا) اى بعض الانسان حجر (خلف) اى
باطل لانه خلاف الاصل وهو لاشئ من الانسان بحجر (او نضمها)
اى نضم تلك الموجبة الجزئية اعنى بعض الحجر انسان حال كونها
(صغرى الى قولنا) متعلق بنضم (لاشئ من الانسان بحجر حتى ينتج)
سلب الشئ عن نفسه اعنى (بعض الحجر ليس بحجر هذا خلف) باطل
﴿ والسالبة الجزئية لاعكس لها ﴾ اى السالبة الجزئية ﴿ لزوما ﴾
نصبه على المفعولية المطلقة لقوله لاعكس مع جواز الحالية وفائدة
القيد به اشارة الى رد من قال كيف لاتنعكس السالبة الجزئية بل هما منعكسة
كسائرها فان قولنا بعض الحجر ليس بانسان عكس لقولنا بعض الانسان
ليس بحجر وكذا قولنا بعض الابيض ليس بحيوان عكس لقولنا
بعض الحيوان ليس بابيض فكان المصنف اجاب وقال نعم ولكن ذلك
اى انعكاس السالبة الجزئية ليس لزومى اى ليس كلما صدق الاصل
صدق العكس فما اتيت به من المثال فمن قبيل خصوص المادة كما يصرح
به الشارح قريبا بقوله وانما الخ (اذ لو كان لها) اى السالبة الجزئية
(عكس لزوما) اى عكسا لزوما او حال كونه لازما (لصدق العكس فى كل
موضع صدق) فيه (الاصل) كما فى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة
الكلية (وليس) اى والحال انه ليس (كذلك) اى ليس يصدق عكس
السالبة الجزئية فى مادة يصدق الاصل ﴿ لانه يصدق بعض الحيوان ليس
بانسان ولا يصدق عكسه ﴾ اى (بعض الانسان ليس بحيوان وانما
قال) اى المصنف (لزوما لجوازه صدق عكسه) اى السلب الجزئى
(احيانا) اى فى بعض الاوقات هذا وان دل كونه جمع حين على اكثر
الاوقات لكنه مستعمل فى بعض الاوقات (بخصوص) اى بسبب
خصوص (المادة نحو صدق) اى كصدق قولنا (بعض الحجر ليس

بانسان و بعض الانسان ليس بحجر) هذا ما اخبرناك عنه آنفا بان قلنا
كما يصرحه الشارح قريبا ولما كان هذا المقام مظنة ان يقال ان المصنف
عليه الرحمة لم يذكر فى كتابه عكس النقيض الذى هو من جملة احكام
القضايا بل اقتصر على ذكر العكس المستوى فقط والحال ان المناسب
ان يذكره ايضا الخ اشار الشارح الى ذلك السؤال مع جوابه الصواب
فقال (واعلم انما لم يذكر عكس النقيض مع انه) اى عكس النقيض كائن
(من جملة احكام القضايا) والحال انه فى صدد بيان احكامها لاجل
ان المعتبر من عكس النقيض المتقدمين وعقد الرسالة
لبيان مذهب المتأخرين ومذهبهم فيه غير مختار (ولعدم استعماله)
اى لعدم كون عكس النقيض مستعملا (فى العلوم) الحكمية اوالا قيسة
(والانتاجات كما سيجئ من) بيان لما (ان الانتاج بواسطة عكس نقيض القضية
لايسمى) عند المتأخرين (قياسا) هذا ملابس (بخلاف الانتاج بالعكس
المستوى) فانه يسمى عندهم والقدماء قياسا (لرعاية حدود) اى اطراف
(القضية فيه) اى فى العكس المستوى فان الموضوع والمحمول فى الحملية
والمقدم والتالى فى الشرطية لا تتبدل فيه وان بدل محلها فى الذكر كما عرفت
(فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله لعدم استعماله فى العلوم الى قوله بخلاف
(اذا كان) اى عكس النقيض (كذلك) اى غير مستعمل فى العلوم
فى الانتاجات (فلم) اى لاى شئ (ذكروه) اى ذكر المنطقيون
عكس النقيض (فى المطولات) من الكتب المنطقية (وطوّلوا) من
التطويل (احكامه) اى عكس النقيض (تطويلا) مفعول مطلق
لطوّلوا (يكاد) اى يقرب (يمتنع عن الاحاطة والضبط) اى يقرب امتناع
كون عكس النقيض محاطا ومضبوطا (قلت) ماطوّلوه لاجل كونه
مستعملا فى العلوم والانتاجات بل طوّلوه لاجل فائدة اخرى (لان له
فائدة) عظيمة (فى بيان صدق القضية بواسطة صدق عكس
نقيضها كذا) اى كما سمعت عنا (قالوا) اى المنطقيون فى الجواب
عند ورود ذلك السؤال (مع ان الشيخ) بن سينا (كثيرا ما يستنتج)
مطلوبه (بعكس النقيض فى كتبه الحكمية كما لا يخفى) ولا يستتر

(على متتبعيه ومتبعيه) اى على المفتشين والمتفحصين لكتب الشيخ
والطالبين اياها ولما فرغ الشارح عن شرح مباحث احكام القضايا
اراد ان يشرح مباحث القياس الذى هو المطلب الاعلى والمقصد
الاقصى من مسائل المنطق فقال (الباب الرابع) من ابواب التسعة
للمنطق كائن (فى مقاصد التصديقات) التى كانت القضايا مباديها
(وهو) اى الباب الرابع (باب القياس فى تعريفه) ظرف مستقر صفة
للباب اى الكائن فى تعريف القياس (وتقسيمه) فان قلت لم قدم التعريف
على التقسيم قلت لكونه موقوفا عليه للتقسيم فان الشئ المجهول
يتعذر تقسيمه كما لا يخفى فلذا بدأ المصنف بتعريفه فقال ﴿القياس﴾
فى اللغة تقدير شئ على مثال شئ آخر من قاس يقيس قياسا
وفى الاصطلاح ﴿هو قول﴾ اى مركب معقول او ملفوظ (جنس)
اى هذا اى قوله قول جنس شامل لجميع المركبات اقوالا شارحة كانت
او قضايا ﴿مؤلف من اقوال﴾ فصل من وجه (يخرج القول) المركب
(الواحد كالقضية البسيطة) اى المشتملة على حكم واحد صورة وحقيقة
كقولنا كل نار حارة بالضرورة (المستلزمة) صفة البسيطة (لعكسها)
متعلق بالمستلزمة (مثلا) فان قلت لاى شئ قيد بالبسيطة قلت للاحتراز
عن القضية المركبة التى هى مشتملة على حكمين حقيقة كقولنا
كل انسان ضاحك لا دائما فانه فى الحقيقة مركب من الموجبة والسالبة
(والمراد بالاقوال) ههنا (ما فوق) القول (الواحد ضرورة صحة
تأليف القياس) وتركيبه (من المقدمتين) اى الصغرى والكبرى
فى الاقترانى كقولنا لانه انسان وكل انسان ناطق اوالمقدمة الواضعة
والرافعة فى الاستثنائى كقولنا ان دعوت فاستجب دعائى لكنى دعوت
فيكون شاملا للقياس البسيط الذى هو مركب من قولين كمامر
والمركب الذى هو مركب مما فوق الاثنين كقولنا هذا الذات الشريف
يجب اكرامه لانه حصل العلم الشريف وكل من حصل العلم الشريف
فهو من ورثة الانبياء والمرسلين وكل من هو من ورثة الانبياء والمرسلين
يجب اكرامه فهذا الذات الشريف يجب اكرامه ﴿متى سلمت﴾

(صفة اقوال) خبر لمبتدأ محذوف اى هذا (اشارة) خبر بعد خبر له (الى ان كونها) اى الاقوال (مسلمة فى نفس الامر ليس بشرط لتسميتها) اى الاقوال (قياسا) مفعول ثان للتسمية يعنى لو كان المقدمات بحيث انها لو سلمها السامع وصدقها بالفرض والتقدير لكانت قياسا فان قلت باى شئ اشار الى هذا ابقوله متى ام بقوله سلمت قلت بل بقوله متى فانه من ادوات الشرط وادوات الشرط تدل على التقدير سواء كان المقدر محققا اولا (فيتناول التعريف) اى تعريف القياس (القياس) مفعول يتناول (الكاذب المقدمات) صفة القياس اى القياس المركب من المقدمات الكاذبة اى غير مطابقة لما فى نفس الامر سواء اعتقده المتكلم اولا (ايضا) اى كما يتناول التعريف القياس الصادق المقدمات مثال الصادق معلوم واما مثال الكاذب كل انسان حمار وكل حمار حجر فان هاتين القضيتين وان كذبتا الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان حجر ﴿ لزم ﴾ وهذا فصل آخر من وجه آخر (يخرج الاستقراء الغير التام) اعلم ان الاستقراء هو اثبات الحكم على كلى لوجوده فى جزئياته وهو اما تام ان وجد الحكم فى جميع جزئياته واما غير تام ان لم يوجد ذلك الحكم فى جميع جزئياته بل فى اكثرها وهذا هو مصطلح ارباب المنطق فلا ينصرف لفظ الاستقراء عندهم الا اليه كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الحيوان اما انسان واما فرس واما بغل واما اسد وكل انسان يحرك فكه الاسفل وكل فرس يحرك فكه الاسفل وكل بغل يحرك فكه الاسفل وكل اسد يحرك فكه الاسفل فكل حيوان يحرك فكه الاسفل فهذا خارج عن التعريف لان من العلم بتحريك الانسان والفرس والبغل والاسد فكه الاسفل لا يلزم العلم بتحريك كل حيوان فكه الاسفل لجواز ان يحرك بعض الحيوان فكه الاعلى كالتمساح واما الاستقراء التام المسمى بالقياس المقسم فهو داخل فى التعريف كقولنا كل شئ اما ارض او ماء او هواء او نار وكل ارض عنصر وكل ماء عنصر وكل هواء عنصر وكل نار عنصر فكل شئ اما ارض او ماء او هواء او نار لان العناصر اربعة بالاستقراء (و) يخرج (التمثيل) المسمى بقياس الفقهاء وهو اثبات حكم جزئى لثبوته

فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما كقولنا النبيذ كالخمر والخمر حرام لاسكارها فالنبيذ حرام فهذا ليس بقياس لانه لا يلزم منه النتيجة لان علية الاسكار للحرمة غير معلوم ولذا قال الشارح (فانهما) اى الاستقراء الناقص والتمثيل (وان) وصلية (سلما لكن لا يستلزمان) المقصود (لكونهما) علة لقوله لا يستلزمان اى لاجل كونهما (ظنيين) اى مقيدين للظن لا لليقين (وقوله) ﴿ عنها ﴾ فصل آخر من وجه آخر (يخرج المقدمتين المستلزمتين لاحديهما) اى احدى المقدمتين نحو الماء جار والنار حار فان هاتين القضيتين يلزم من مجموعهما الماء جار فقط او النار حار فقط يعنى لو لم يكن احديهما مذكورة لثبت الاخرى ايضا (فانها) علة يخرج اى فان احد المقدمتين (لا يلزم عنهما) اى عن تركبهما (اذ ليس للاخرى دخل فيها) اى فى لزومها وثبوتها وقوله ﴿ لذاتها ﴾ قيد وقع به (احتراز عن مثل قياس المساواة) وهو القياس المركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوع الاخرى بشرط اتحاد المحمولين وانما قلنا بشرط اتحاد المحمولين لانه اذا اختلف المحمولان لا يكون قياس المساواة بل يكون القياس الغير المتعارف مثاله اى مثال القياس الغير المتعارف كائن كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فينتج ان ا مساو لج فهذا قياس قطعى بخلاف قياس المساواة فانه سمى قياسا مجازا على طريق الاستعارة المصرحة لا حقيقة (فان استلزامها) اى كون قياس المساواة وامثاله مستلزما للنتيجة لا لذاتها بل (بواسطة مقدمة اجنبية حيث تصدق) اى فى مقام تكون تلك المقدمة الاجنبية صادقة فيه (يتحقق الاستلزام) اى استلزامها للنتيجة (كما فى المساواة) اى كما صدقت فى مادة المساواة كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فينتج ان ا مساو لج وكذا قولنا الضاحك مساو للناطق والناطق مساو للانسان فينتج ان الضاحك مساو للانسان لكن هذا الانتاج والاستلزام لا لذات مقدمات هذا القياس بل بمقدمة خارجة عنها وهى ان كل مساوى المساوى للشئ مساو لذلك الشئ (و) كما فى (الظرفية) اى وكما صدقت فى مادة الظرفية كقولنا الدرة فى الحقة والحقة فى البيت

فينتج ان الدرة فى البيت لكن هذا الانتاج ايضا بواسطة مقدمة اجنبية وهى انما فى الشئ الذى هو فى الآخر يكون فيه (وحيث لاتصدق) تلك المقدمة الاجنبية (فلا يتحقق) ذلك الاستلزام والانتاج (كما) لم تصدق (فى) مادة (النصفية والربعية وغيرهما) من الخمسية والسدسية مثال النصفية كأن كقولنا الخمسة نصف العشرة والعشرة نصف العشرين ولا ينتج ان الخمسة نصف العشرين لان المقدمة الاجنبية وهى النصف لنصف الشئ نصف لذلك الشئ كاذبة فى هذه المادة ومثال الربعية كأن كقولنا الواحد ربع الاربعة والاربعة ربع الستة عشر ولا ينتج ان الواحد ربع الستة عشر لكذب تلك المقدمة فى هذه المادة ايضا (وايضا) اى وكما وقع بقوله لذاتها الاحتراز عن مثل قياس المساواة كذلك وقع به (احتراز عن مثل) ما لا ينتج لذاته بل بواسطة عكس النقيض نحو (قولنا جزء الجوهر ما) اى شئ (يوجب ارتفاعه) فاعل يوجب (ارتفاع) مفعول يوجب ومضاف الى (الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر المنتج) صفة قولنا (لقولنا جزء الجوهر جوهر) لكن هذا الانتاج لا لذاته بل بالواسطة (فانه) اى ذلك الانتاج كائن (بواسطة عكس نقيض الكبرى اعنى قولنا وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر) فلو قلنا فى الاول الامر هكذا جزء الجوهر جوهر لانه ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر فجزء الجوهر جوهر لكان الانتاج لذاتها لا بواسطة عكس نقيض الكبرى كما لا يخفى ﴿قول آخر﴾ (هو) اى القول الآخر (النتيجة) اى القضية المعهودة المعروفة بين اهل المنطق باسم النتيجة اعلم ان فى هذا المقام شيئا ينبغى للمبتدئين ان يعلموه وهو ان هذا القول الآخر يسمى قبل الشروع فى الاستدلال دعوى وبعد الشروع فيه وقبل تحصيله يسمى مطلوبا وبعد تكميل الاستدلال يسمى نتيجة (ومعنى آخريتها ان لا يكون) اى ذلك القول الاخر (احدى مقدمتى القياس الاقترانى من الصغرى والكبرى) بيان للمقدمتين اى ان لا يكون صغراه

لطيفة بمناسبة نصف العشرة

كان فى بلدة ادرنة رجل اعمى من اولاد العرب وكان يأتينى فى بعض ايام التعطيل لينال منى ما رزقه الله تعالى وكان يقول لى لاجل انه يحب ان يمزح يا الحاج محمد الا ان العشرة ونصف العشرة لوذة منشرة يعنى ان البنت التى عمرها خمسة عشر سنة تكون كلوذة اخرجت من قشرها ؏

ولا كبراه وان لا يكون مجموعهما ايضا (او) ان لا يكون احدى مقدمتى القياس (الاستثنائى من الشرطية او الرافعة والواضعة) وستطلع ان شاء الله تعالى على ان المقدمة الواضعة والرافعة ما هما (واما ان لا يكون) اه هذا اشارة الى جواب من قال ما تقول اذا كانت النتيجة جزأ من احدى المقدمتين هكذا ان كان الثلج بيدك فيكون يدك باردا لكن الثلج بيدك فيكون يدك باردا فانها فى هذا القياس وقعت اولا جزأ من المقدمة الاولى فاجاب بقوله واما ان لا يكون ذلك القول الاخر (جزأ من احدى المقدمتين فغير مستلزم) اى فغير واجب (وانما شرط) وهذا اشارة الى جواب من هكذا لاى شئ شرط كون النتيجة غير تام الصغرى والكبرى او الرافعة والواضعة فاجاب بقوله وانما شرط (الاخرية اذ لولاها) اى لانه لو لم تكن الاخرية شرطا او لو لم تكن الاخرية موجودة بان كانت النتيجة عين احدى المقدمتين (لكان) اى القياس او النتيجة (اما هذيانا) اى لغوا بلا فائدة (او مصادرة على المطلوب) وهو فى الاصطلاح كون الدعوى عين الدليل او احدى مقدمتيه وهو غير معتبر بل مدخول مردود (مشتملة) صفة المصادرة (على الدور المهروب عنه) بمعنى مفرور عنه لانه يقال هرب اى فر ويهرب اى يفر هذا كانه بيان لعلة كون المصادرة المذكورة مردودا فان ما يشتمل على الدور يكون مردودا ووجه اشتمالها عليه هو كون معرفة النتيجة على ذلك التقدير متوقفة على معرفة القياس ومعرفته متوقفة على معرفة النتيجة كما لا يخفى وجه الوجه على الوجيه (فان قلت القضية المركبة) فى نفس الامر وان لم تكن مركبة فى الظاهر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما (المستلزمة) صفة القضية المركبة (لعكسها) المستوى (وعكس نقيضها يصدق عليها التعريف) اى تعريف القياس لانها ايضا قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (و) الحال انها (تسمى قياسا) فيكون تعريف القياس غير مانع عن اغياره (قلت) اى اجبت عن هذا السؤال نقلا

عن الناس بانا (لانسلم) صدق التعريف على تلك القضية (فانها) اى تلك القضية (لايسمى اقوالا بل قولا واحدا مركبا من اقوال كذا اجابوا) لكن هذا الجواب ما كان جوابا يقلع اصل شجرة الشبهة عن محله بل مهده وشيده كما لايخفى اللهم الا ان يقال المراد من الاقوال فى قوله لاتسمى اقوالا الاقوال بالفعل ومن القول الواحد فى قوله بل تسمى قولا واحدا كذلك بالفعل ومن الاقوال فى قوله مركبا من اقوال الاقوال الاعم من بالفعل وبالقوة والمراد من الاقوال فى تعريف القياس الاقوال بالفعل قال بعض الافاضل كلاما ينكشف به ما قلناه آنفا اعنى اللهم الخ وهو ان المراد من الاقوال القضايا التفصيلية والقضايا الموجهة المركبة ليست باقوال تفصيلية بل احدهما تفصيلية والاخر اجمالية فيخرج الموجهات بقوله اقوال ولو سلم عموم الاقوال من التفصيلية والاجمالية فالمراد من اللزوم فى قولنا متى سلمت لزم عنها اللزوم بطريق الكسب والنظر بان يجعل بعض الاقوال صغرى والبعض الاخر كبرى والقول الاخر يلزم عنهما فلا ريب انه ليس كذلك فى القضية الموجهة والمركبة ﴿وهو﴾ (اى القياس) بحسب الصورة يعنى باعتبار الهيئة (قسمان) اى منحصر فى قسمين (لانه) اى القياس ﴿اما اقترانى﴾ (ان لم يكن النتيجة) اى عينها (اونقيضها) اى النتيجة (مذكورة فيه) اى القياس (بالفعل صورة) قيل ان هذا التعريف غير اولى لايهامه ان الاقترانى قد يذكر النتيجة فيه بالقوة وليس كذلك اقول بل كذلك دائما لان المراد من هذا التعريف ان الاقترانى هو ما لايذكر فيه عين النتيجة ولا نقيضها بالفعل اى بصورته فعلم انها مذكورة فيه بمادته اى الموضوع والمحمول وهما مذكوران فيه البتة اذ الاول اى موضوع النتيجة يكون موضوعا فى الصغرى والثانى اى محمول النتيجة يكون محمولا فى الكبرى بالنسبة الى الشكل الاول فوجد فيه النتيجة بالقوة كما سيصرحه الشارح فاذا اردت اخراجها من القوة الى الفعل تسقط الحد الاوسط من بينهما اى موضوع الصغرى ومحمول الكبرى فتحصل من انضمامهما

قضية وهى النتيجة بالفعل صورة مثاله كائن ﴿كقولنا كل جسم﴾ وهو ما يقبل الانقسام طولا وعرضا وعمقا ﴿مؤلف﴾ اى مركب من اجزاء لا تتجزى عند المتكلمين ومن الهيولى والصورة عند الفلاسفة ﴿وكل مؤلف محدث﴾ اى بالزمان وهو ما سبق وتقدم عدمه على وجوده من جهة الزمان او بالذات وهو ما تقدم عدمه على وجوده من جهة الذات بمعنى احتياج ما تأخر لما تقدم وهو الملايم ههنا ﴿فكل جسم محدث﴾ (وهو) اى قوله فكل جسم محدث الذى هو النتيجة ليس بمذكور (فى) هذا (القياس بالفعل لانفسه) اى عينه (ولا نقيضه بل) مذكور (بالقوة لذكر مادته) اى لكون مادته وهو موضوعه ومحموله مذكورة فيه (دون صورته) كما رأيت فيكون مطابقا للممثل له فان قلت لاى شئ سمى هذا القياس اقترانيا قلت لاقتران الحدود الثلثة فيه او لجميع المقدمتين فيه بحرف يدل على الاقتران والازدواج وهى الواو لا يقال ان الاولى تقديم الاستثنائى على الاقترانى لاجل كون الشرط فى الاول وجوديا وفى الثانى عدميا والحال ان المصنف جعل الامر بالعكس لان فيه حكمة هى كثرة استعمال الاقترانى دون الاستثنائى ﴿واما استثنائى﴾ (ان كانت النتيجة اونقيضها مذكورة فيه) اى فى القياس ذكرا كائنا (بالفعل) اى بصورتها مثاله كائن ﴿كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة﴾ (والنتيجة وهى) ﴿فالنهار موجود﴾ (مذكورة فيه) اى فى القياس (بالفعل اى بصورتها) هكذا قلنا فى مثال ما تذكر فيه عين النتيجة بصورتها من القياس الاستثنائى (اونقول) فى مثال ما يذكر فيه نقيض النتيجة من ذلك القياس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ﴿لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة﴾ (فنقيض النتيجة اى الشمس طالعة) تفسير لنقيض النتيجة اذ النتيجة قولنا فالشمس ليست بطالعة ونقيضها الشمس طالعة وهو (مذكور فيه بالفعل) حال كونه مقدما للقضية الشرطية التى وقعت مقدمة اولى للقياس فيكون هذان المثالان ايضا

مطابقين للممثل له وانما سمى هذا القياس استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء والمستثنى والمستثنى منه (ولما فرغ) المصنف (من تعريف مطلق (القياس) بان قال قول مؤلف الخ (و) من (تقسيمه) اى القياس (الى قسمين) مذكورين بان قال وهو اما اقترانى واما استثنائى (شرع الآن (فى تقسيم كل) اى كل قسم (من) ذلك (القسمين واحكامه) اى وفى احكام كل منهما ولكنه لاجل توقف ذلك التقسيم والاحكام على بيان بعض ماهو مصطلح القوم اراد ان يبين اسم مواد مقدمات القياس فى الاصطلاح فقال (فالقياس الاقترانى مشتمل على حدود) اى اطراف (ثلاثة) احدها (موضوع المطلوب) اى الطرف الاول للقضية التى وقعت نتيجة للقياس (و) ثانيها (محموله) اى الطرف الثانى للمطلوب (و) ثالثها (المكرر) اى الطرف المذكور مكررا (بينهما) اى اى الموضوع والمحمول (فى المقدمتين) اى الصغرى والكبرى واذا كان الامر كذلك (فنقول) ﴿والمكرر بين مقدمتى القياس﴾ الاقترانى ﴿فصاعدا﴾ الى مافوق الاثنين ﴿يسمى حدا اوسط﴾ (لتوسطه) اى لاجل توسط ذلك المكرر (بين طرفى المطلوب) فى ايصال الاول الى الاخير (كالمؤلف) اى كلفظ المؤلف المكرر (فى المثال المذكور) فى المتن اعنى كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ﴿وموضوع المطلوب﴾ كالجسم فى المثال المذكور مثلا ﴿يسمى حدا اصغر﴾ (لانه) اى موضوع المطلوب (فى الغالب) اى فى اكثر القضايا (اقل افرادا) تمييز (من المحمول) وذلك فى مادة يكون الموضوع فيها اخص والمحمول اعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان لان الانسان فى قولنا كل انسان حيوان اخص منه وافراد الاخص يكون اقل من افراد الاعم (فيكون) اى موضوع المطلوب (اصغر) من محموله ﴿ومحموله﴾ اى محمول المطلوب ﴿يسمى﴾ فى اصطلاح اهل الفن ﴿حدا﴾ اى طرفا ﴿اكبر﴾ (لانه) اى محموله (فى الغالب اكثر افرادا) لما مر آنفا ﴿والمقدمة التى فيها﴾ الحد الاصغر ﴿تسمى الصغرى﴾ (لانها) علة التسمية اى لاجل انها اى تلك المقدمة (ذات الاصغر وصاحبته) عطف تفسير

للذات ﴿والتى﴾ اى المقدمة التى ﴿فيها﴾ الحد ﴿الاكبر تسمى الكبرى﴾ (لانها) اى تلك المقدمة (ذات الاكبر ومشتملة عليه) اى على الاكبر فان قلت هذه التسميات من اى قبيل وعلى اى شئ مبنية قلت من قبيل الحقيقة العرفية لكنها فى الاصل مبنية على التشبيه بقليل الافراد لقليل الاجزاء وكثيرها لكثيرها فيكون استعمال الاصغر والاكبر والصغرى والكبرى على طريق الاستعارة المصرحة ثم صار كل منها حقيقة عرفية ﴿وهيئة التأليف﴾ اى هيئة تأليف القياس وتركيبه ﴿من﴾ المقدمة ﴿الصغرى والكبرى تسمى مشكلا﴾ والشكل فى اللغة والهيئة التى تحصل من احاطة الحد الواحد والحدود للمقدار وفى اصطلاح اهل هذا الفن هيئة تحصل من اقتران الصغرى للكبرى وانما سميت تلك الهيئة مشكلا (تشبيهالها) اى الهيئة الحاصلة من ذلك الاقتران (بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار) على طريق الاستعارة المصرحة الاصلية ثم صار حقيقة عرفية كامثالها السابقة ﴿والاشكال﴾ اى اشكال القياس الاقترانى باعتبار الحد الاوسط ﴿اربعة﴾ اى منقسمة على اربعة اقسام ومنحصرة فيها حصرا عقليا ﴿لان الحد الاوسط﴾ باعتبار وقوعه لا يخلو من ان يكون محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى وان يكون بالعكس وان يكون موضوعا فيهما وان يكون محمولا فيهما ﴿فان كان﴾ اى الحد الاوسط ﴿محمولا فى الصغرى﴾ بعد ان كان موضوع المطلوب موضوعا فيها ﴿وموضوعا فى الكبرى﴾ بعد ان كان محمول المطلوب محمولا فيها ﴿فهو﴾ راجع الى الكون فى ضمن كان كرجوع هو فى اعدلوا هو اقرب للتقوى الى العدل فى ضمن اعدلوا ﴿الشكل الاول﴾ وانما كان هذا اول الاشكال الاربعة لان المقصود من القياس الانتاج وهو على فاول ماورد فى العقل يليق ان يكون اول (ولانه بديهى الانتاج) خبران (واورد) خبر بعد خبر (على نظم الطبيعة) وعلى حكم الطبع ومقتضى العقل (فان الطبيعة) الانسانية (مجبولة) ومخلوقة (على الانتقال من الشئ) كالحد الاصغر فى صغرى الدليل مثلا

(الى الواسطة) كالحد الاوسط (التى يقتضى حكمه) اى حكم الواسطة
بان كان عليه اوبه (حكم) مفعول يقتضى ومضاف (الى المطلوب)
سواء كان ذلك الحكم ايجابا اوسلبا ﴿ وان كان ﴾ الحد الاوسط ملابسا
(بالعكس) اى عكس ماذكرناه بان كان (موضوعا فى الصغرى) ﴿ ومحمولا
فى الكبرى فهو الشكل الرابع ﴾ توجيه هذا الضمير ومابعده من الضميرين
مثل مامر مثاله كأن (كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض) الفاء فاء النتيجة اى فينتج هذا القياس بعض (الحيوان ناطق)
﴿ وان كان ﴾ اى الحد الاوسط ﴿ موضوعا فيهما ﴾ اى فى الصغرى
والكبرى ﴿ فهو ﴾ (الشكل) ﴿ الثالث ﴾ مثاله كأن (كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق) ﴿ او ﴾ ان كان الحد
الاوسط ﴿ محمولا فيهما ﴾ اى الصغرى والكبرى ﴿ فهو ﴾ الشكل
﴿ الثانى ﴾ مثاله كأن (كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس
بحيوان فلا شئ من الانسان بفرس) فان قلت لاى شئ جعل ذكر
هذه الاشكال هكذا يعنى ذكر الرابع بعد الاول والثالث بعد الرابع
والثانى بعد الثالث كما ترى والحال ان هذا الوضع مخالف للطبع لان الطبع
يقتضى ان يكون الثانى مقدما على الثالث والثالث على الرابع بداهة
قلت نعم الاانه جعل هكذا روما اى طلبا للاختصار فى نظم العبارة
وان قلت لاى شئ كان الشكل الثانى ثانيا والثالث ثالثا والرابع رابعا
ولم يكن بالعكس فى الكل اوفى البعض قلت جواب هذا السؤال مشار اليه
من جانب الشارح بقوله (وانما كان هذا) الشكل اى الذى كان الحد
الاوسط فيه محمولا فى الصغرى والكبرى شكلا (ثانيا) يعنى وقع فى مرتبة
ثانية قريبة من الاولى (و) كان (ما) اى الشكل الذى وقع (قبله) اى الثانى
شكلا (ثالثا) وهو ما كان الحد الاوسط فيه موضوعا فى الصغرى والكبرى
(لان هذا) اى الشكل الثانى (يشارك) الشكل (الاول فى اشرف مقدمتيه
وهى) اى اشرف مقدمتيه (الصغرى لاشتمالها) علة لكون الصغرى
اشرف المقدمتين والحاصل انما كانت الصغرى اشرف لكونها مشتملة
على موضوع المطلوب) الذى هو اشرف من المحمول فيكون ثانيا

(و) الثالث ان يكون ثالثا لان (ذلك) اى الثالث الذى وقع فى الذكر
قبل الثانى (يشاركه) اى الاول (فى اخس) اى ادنى (مقدمتيه وهى
الكبرى) لاشتمالها على محمول المطلوب الذى هو اخس وادنى من
الموضوع وانما كان الموضوع اشرف واعلى والمحمول اخس وادنى
لان الموضوع الذات والمحمول الوصف والذات اشرف واعلى
من الوصف (بخلاف) اى الثانى والثالث ملابسان بخلاف الشكل
(الرابع اذ) علة لكون الثانى والثالث ملابسين بخلاف الرابع اى لان
الرابع (لاشركة له اصلا مع الاول) لانه لايشتمل اشرف المقدمتين
ولا اخسهما حتى اسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار ﴿ فهذه هى
الاشكال الاربعة المذكورة فى ﴾ علم ﴿ المنطق ﴾ فان سألت عن فائدة
هذا التكرار بعد قوله والاشكال اربعة اجبت بان فائدته تنبيه على ان
مذهب الفارابى وابن سينا والغزالى وجالينوس ههنا غير مختار عند
المتأخرين فان الاولين اسقطوا الشكل الرابع عن درجة الاعتبار
وجعلوا الاشكال ثلاثة والآخرين اعتبروه وان كان بعيدا عن الطبع
كما سيصرحه المص فجعلوا الاشكال اربعة كما عرفت (والفرق) آه اشارة الى
جواب من سأل عن الفرق بين هذه الاشكال على طريق الاستفسار
بان قال ما الفرق بين هذه الاشكال فكأن الشارح قال فى جوابه الفرق
بين هذه الاشكال من وجوه بحسب الماهية والشرف وبحسب الانتاج
وبحسب الاشتراط والفرق (بينها بحسب الماهية والشرف قدم)
وفى ذهنك استقر والا فقر (و) الفرق (بحسب الانتاج ان) الشكل
(الاول ينتج) عند وجود شرط الانتاج (المطالب الاربعة) اى
المحصورات الاربعة (الكليتين) بدل من المطالب الاربعة التى هى
المحصورات الاربعة (الموجبة) الكلية بدل من الكليتين مع جواز
كونه خبرا لمبتدأ محذوف (والسالبة) الكلية (والجزئيتين) معطوف
على الكليتين (الموجبة) الجزئية (والسالبة) الجزئية (و) الشكل (الثانى)
عند وجود الشرط (السالبتين) اى السالبة الكلية والسالبة الجزئية
(لا الموجبة) اى لاينتج الموجبة كلية كانت اوجزئية (و) الشكل

(الثالث والرابع ينتجان) عند وجود الشرط الجزئيتين الموجبة
الجزئية والسالبة الجزئية (لا الكليتين) اى لاينتجان الموجبة الكلية
والسالبة الكلية (و) الفرق (بحسب الاشتراط) اى بحسب الشروط التى
اعتبرت لانتاج تلك الاشكال (فللاول) اى فالشرط لانتاج الشكل الاول
(بحسب الكيف) اى من جهة الايجاب والسلب (ايجاب الصغرى)
اى كونها موجبة كلية كانت اوجزئية (و) بحسب (الكم)
اى من جهة الكلية والجزئية (كلية الكبرى) موجبة كانت اوسالبة
(وللثانى) اى والشرط لانتاج الشكل الثانى (بحسب الكيف اختلاف
المقدمتين) اى الصغرى والكبرى (بالايجاب والسلب) اى ان تكون
الصغرى موجبة على تقدير كون الكبرى سالبة وان تكون الكبرى
موجبة على تقدير كون الصغرى سالبة (و) بحسب (الكم كلية
الكبرى و) الشرط لانتاج الشكل (الثالث بحسب الكيف ايجاب
الصغرى و) بحسب (الكم كلية احدى المقدمتين) اى ان تكون
الصغرى كلية على تقدير كون الكبرى جزئية وان تكون الكبرى كلية
على تقدير كون الصغرى جزئية (وللرابع) اى والشرط لانتاج
الشكل الرابع (بحسب الكيف والكم ايجاب المقدمتين) اى كون
الصغرى والكبرى موجبتين (مع كلية الصغرى اواختلاف مقدمتيه
بالايجاب والسلب مع كلية احديهما) اى ان تكون الصغرى موجبة
على تقدير كون الكبرى سالبة مع كون الصغرى اوالكبرى كلية
وان تكون الكبرى موجبة على تقدير كون الصغرى سالبة مع كون
الصغرى اوالكبرى كلية (والبراهين) جمع برهان بمعنى دليل اى ادلة
كون الشرط فى الاول والثانى والثالث والرابع كما ذكرناه آنفا مذكورة
(فى المطولات) من الكتب المنطقية فان اردت الاطلاع عليها فارجع اليها
﴿ والشكل الرابع ﴾ يحتمل ان يكون هذا الكلام اشارة الى
جواب سؤال من يقول اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كانت
الاشكال اربعة فلاى حكمة وسبب جعلها المتقدمون ثلثة باسقاط
الرابع عن درجة الاعتبار فاجاب عنه المولى المصنف بقوله

﴿ والشكل ﴾

والشكل الرابع ﴿ منها ﴾ اى من تلك الاشكال الاربعة ﴿ بعيد
عن الطبع ﴾ الانسانى ﴿ جدا ﴾ اى قطعا فلذا اسقطه القدماء
عن درجة الاعتبار وان كان له وجود فى نفس الامر وانما بعد عن الطبع
(لمخالفته) اى الشكل الرابع الشكل (الاول القريب) صفة الاول
(من الطبع الوارد) صفة بعد صفة للاول (على النظم الطبيعى)
(فى كلتا المقدمتين) ظرف للمخالفة ويحتمل احتمالا بعيدا ان يكون
ظرفا للوارد وذلك المخالفة بان يكون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى
ومحمولا فى الكبرى مع انه كان فى الشكل الاول على العكس كما عرفت
﴿ والذى ﴾ اى الشخص الذى ﴿ له عقل سليم ﴾ عن شائبة الوهم
﴿ وطبع ﴾ قيل الطبع والطبيعة متحدان فى المعنى وقيل يفرق جزئيا
بان الطبع هو الجبلة التى يجبل عليها الانسان والطبيعة هى قوة سارية
فى الاجسام بها يصل الجسم الى كماله الطبيعى ﴿ مستقيم ﴾ اى خال
عن الاعوجاج ﴿ لا يحتاج ﴾ جملته خبر للمبتداء وهو قوله الذى
اى لايضطر ولايفتقر ذلك الشخص ﴿ الى رد ﴾ الشكل ﴿ الثانى الى ﴾
الشكل ﴿ الاول ﴾ فى الاستنتاج ولله در المص حيث افاد بهذا الكلام
نكتة شريفة لانه افاد به صراحة ان الشكل الثانى لايرده صاحب
العقل السليم والطبع المستقيم الى الاول وافاد به اشارة ان من عسر عليه
الاستنتاج من الاشكال السائرة يجوز له ان يردها الى الاول ليسهل له
الاستنتاج ويظهر مطلوبه كالسراج الوهاج (لانه) علة لقوله
لايحتاج اى لان الشكل الثانى (لغاية قربه من) الشكل (الاول ينقاد
باستقامة) اى بسبب استقامة (الطبع للنتيجة) فيه استعارة بالكناية
حيث شبه الشكل الثانى بالفرس بقرينة ذكر النتيجة التى هى من روادف
الفرس وشبه استقامة الطبع بالسوط (من غير طلب رده) اى الثانى
(الى الاول) بعكس الكبرى فانا اذا قلنا كل انسان حيوان ولاشئ
من الحجر بحيوان مثلا فيفهم منه الفطن الزكى النتيجة بلا ان يرده
الى الاول اعنى لاشئ من الانسان بحجر واما الغبى فلا يفهمها
الابعد الرد الى الاول بعكس الكبرى (بخلاف) اى الثانى ملابس بخلاف

(الشكل الثالث والرابع فانهما بعيدان عن) الشكل (الاول بالنسبة اليه) اى الى الثانى فيحتاج فيهما الى الرد اليه فيرد الثالث بعكس الصغرى والرابع بعكس الترتيب او بعكس المقدمتين جميعا فانا اذا قلنا فى الثالث كل انسان حيوان و كل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق يفهم من صغرى اتصاف بعض الحيوان بالانسانيــة على طريق العكس كما علم اتصاف كل انسـان بالحيوانية على طريق الاصل و يفهم من الكبرى اتصـاف بعض الحيوان بالناطقية بطريق الواسطـة لاناقد فهمنا اتصاف بعض الحيوان بالانسانية فى الصغرى وهواى المفهوم من الكبرى النتيجة ولكن لايفهمها كل شخص من الكبرى الابعد الرد الى الاول بعكس الصغرى واذا قلنا فى الرابع كل انسان حيوان و كل ناطق انسـان فبعض الحيوان ناطق يفهم من الصغرى اتصـاف بعض الحيوان بالانسانية على طريق العكس كما علم اتصاف كل انسان بالحيوانية على طريق الاصل و يفهم من الكبرى اتصاف بعض الحيوان بالناطقية بالواسطة كما علم اتصاف كل ناطق بالانسانية لا ناقد فهمنـا فى الصغرى اتصـاف بعض الحيوان بالانسـانية و هو اى المفهوم من الكبرى النتيجة ولكن لايفهمها كل شخص الابعد الرد الى الاول بعكس الترتيب او المقدمتين ثم ارا د الشارح تصريح ما اشار اليـه المصنف فقال (ولاشك) فى (ان مجموع الاشكال) الثلثة اى كل واحد منها (يرد فى الحقيقة الى) الشكل (الاول) بالطريق المذكور آنفا (بل الى اول الاول) اى الى الضرب الاول للشكل الاول الذى هو المركب من موجبتين كليتين المنتج للموجبة الكليــة (بل الى الضرورى) اى الى المركب من مقـدمات يقينيــة (من اول الاول كما علم فى المطولات و كذا) يرد (القياس الاستثنائى الى) القياس (الاقترانى و بالعكس) اى و يرد الاقترانى الى الاستثنـائى على طريق الجواز والامكـان لا على طريق الوجوب ﴿ وانمـا ينتج ﴾ الشكل ﴿ الثـانى عند اختـلاف مقـدمتيه ﴾ اى الصغرى والكبرى ﴿ بالايجـاب والسلب ﴾ وكليــة الكبرى فهذا من قبيل حذف

المعطوف مع اداة العطف كما فى قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اى والبرد (اذلو اتفقتا) اى المقدمتان (فيهما) اى فى الايجاب والسلب بان تكون كلتاهما موجبتين اوسالبتين (لزم الاختلاف) فى النتيجة (الموجب لعدم الانتاج) وقد يعبر عنه بالعقم (وهو) اى الاختلاف المذكور (صدق القياس الوارد على صورة) واحدة (تارة مع ايجاب النتيجة و) تارة (اخرى مع سلبها وهو) اى صدق القياس الوارد اه (يدل) بالالتزام (على ان) تلك (النتيجة) موجبة كانت اوسالبة (ليست لازمة لذاته) اى القيـاس فيلزم ان لايصدق عليه تعريف القيـاس اذفهم من جزء التعريف وهو لزم عنهـا لذاتها قول آخر ان النتيجة لازم ان تكون لازمة لذات القيـاس وههنا ليس كذلك (لاستحالة اختلاف مقتضى الذات) مطلقـا اوذات القياس (اما) مثال لزوم اختلاف النتيجة (عند ايجاب المقدمتين) اى عند كون الصغرى والكبرى موجبتين (فكقولنـا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان) فالايجاب الكلى حق و هو قولنـا كل انسان ناطق (او) قولنا بتبديل الكبرى (كل فرس حيوان) فالسلب الكلى حق وهو قولنا لاشئ من الانسان بفرس (واما) مثـال لزوم الاختلاف (عند سلبهما) اى المقدمتين (فكقولنا لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر) فالسلب الكلى حق وهو قولنـا لاشئ من الانسان بفرس (او) قولنـا بتبديل الكبرى (لاشئ من الناطق بحجر) فالحق الايجاب الكلى وهو قولنا كل انسان ناطق و كذا لولم يوجد كلية الكبرى لزم الاختلاف الموجب للعقم لان الكبرى لولم تكن كلية كانت جزئية و او كانت جزئية فاما ان تكون موجبـة اوسالبة وايا ما كان يتحقق ذلك الاختلاف اما عند الايجاب فلصدق قوله لاشئ من الانسان بفرس و بعض الحيوان فرس فالصادق الايجاب نحو بعض الانسان حيوان ولوقلنـا بدل الكبرى بعض الصاهل فرس كان الصادق السلب الكلى نحو لاشئ من الانسان بصاهل واما عند السلب فلصدق قولنـا كل انسان حيوان و بعض الجسم ليس بحيوان فالصادق الايجـاب نحو بعض الانسان جسم ولو قلنـا بدل الكبرى

بعض الحجر ليس بحيوان فالحق السلب نحو بعض الانسان ليس بحجر
﴿والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم﴾ اضافة المعيار الى
العلوم لامية والمراد من العلوم التصديقات بالمسائل او العلوم المدونة
وفسر الشارح المعيار بقوله (اى ميزانها) فعلم انه اسم لالة العيار
(والعيار) فى اللغة (الوزن) ﴿فنورده﴾ الفاء جواب شرط محذوف
تقديره اذا جعل معيارا للعلوم فنحن نورده مع ضروبه المنتجة
﴿ههنا﴾ اى فى هذا المقام من هذه الرسالة ﴿ليجعل﴾ ذلك
الشكل الاول ﴿دستورا﴾ بضم الدال مع جواز فتحه وسكون السين
(اى مرجعا يكتفى به) بلا حاجة الى سائر الاشكال ﴿ويستنتج﴾
عطف على ليجعل ﴿منه﴾ اى الشكل الاول ﴿المطلوب وضروبه﴾
اى الشكل الاول مبتداء ﴿المنتجة﴾ صفة الضروب ﴿اربعة﴾
خبر المبتداء (والقياس) والمراد به ههنا بقرينة المقام قاعدة من قواعد
علم الحساب اى قاعدة الضرب (يقتضى) ان يكون ضروبه (ستة
عشر ضربا) تمييز (حاصلة) صفة لستة عشر (من ضرب الصغريات
المحصورات الاربع فى الكبريات) الكائن (كذلك) اى المحصورات الاربع
يعنى اذا اجتمع المحصورات الاربع فى جواز كونها صغرى للشكل الاول
يحصل اربعة صغريات الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الكلية
والسالبة الجزئية واذا اجتمع فى جواز كونها كبراه يحصل اربعة كبريات
فاذا ضربت تلك الصغريات الاربعة فى الكبريات الاربعة تجد ستة عشر
ضربا لان الاربعة اربع مرات يكون ستة عشر (غيران) كون شرطه
بحسب الكيف (ايجاب الصغرى اسقط) عن درجة الاعتبار
والوجود (ثمانية) اى ثمانية اضرب (حاصلة من ضرب) الكلية
والجزئية (السالبتين الصغريين فى الكبريات) المحصورات (الاربعة و)
كون شرطه بحسب الكم (كلية الكبرى اسقطت اربعة اخرى حاصلة
من ضرب الكبريين) السالبة والموجبة (الجزئيتين فى الصغريين
الموجبتين) اى الكلية والموجبة الجزئية فسقط اثنا عشر ضربا (فبقى
اربعة اضرب) لان الصغرى اذا كانت موجبة كلية فالكبرى

اما موجبة كلية ايضا وهو الاول او سالبة كلية وهو الثانى واذا كانت
موجبة جزئية فالكبرى اما موجبة كلية وهو الثالث او سالبة كلية وهو
الرابع ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿الضرب الاول﴾ من الضروب
الاربعة للشكل الاول (موجبتان كليتان) احديهما صغرى والاخرى كبرى
(ينتج موجبة كلية) مثاله كأن ﴿كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث و﴾ الضرب ﴿الثانى﴾ منها ﴿كليتان﴾
احديهما صغرى والاخرى كبرى الا ان الصغرى موجبة كلية (والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة كلية) لا موجبة كلية لان القياس ينتج اخس المقدمتين
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ومساواته مثاله كأن ﴿كقولنا كل جسم
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ولا شئ من الجسم بقديم و﴾ الضرب
﴿الثالث﴾ منها (موجبتان) احديهما صغرى والاخرى كبرى الا ان
الكبرى موجبة كلية (والصغرى) موجبة (جزئية ينتج موجبة جزئية)
لا موجبة كلية لما مر مثاله كأن ﴿كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل
مؤلف حادث فبعض الجسم حادث و﴾ الضرب ﴿الرابع﴾ منها
(موجبة جزئية صغرى) صفة الموجبة الجزئية او خبر لمبتداء محذوف
اى هى صغرى (وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية) لا موجبة جزئية
ولا سالبة كلية لما مر مثاله كأن ﴿كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ
من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم﴾ (وانما رتب) اه اشارة الى
جواب سؤال مقدر فكانه قيل لاى شئ رتب المصنف ذلك الضروب بهذا
الترتيب ولم يجعل بالعكس فى كلها او بعضها فاجاب عنه الشارح بقوله
وانما رتب اى المصنف (هذا الترتيب باعتبار النتيجة) والحاصل جعل
ما ينتج اشرف النتايج قبل ما لا ينتجه بالنسبة فعلم من هذا الكلام انه لم يعتبر
ما مقدمته اشرف مما هو دونه بالنسبة والحال ان لها دخل فى الاعتبار
لان الموجبتين الكليتين اللتين وقعتا مقدمتى الضرب الاول اشرف من
الموجبة والسالبة الكليتين اللتين وقعتا مقدمتى الضرب الثانى او الكليتين اللتين
وقعتا مقدمتى الضرب الثانى اشرف من الموجبة الجزئية والكلية اللتين
وقعتا مقدمتى الضرب الثالث والموجبة الجزئية والكلية اللتين وقعتا مقدمتى
الضرب الثالث اشرف من الموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين وقعتا
مقدمتى الضرب الرابع (فالضرب الاول ينتج اشرف المحصورات) الاربعة

(وهى) اى اشرف المحصورات (الموجبة الكلية لاشتمالها) علة كونها اشرف المحصورات اى وانما كانت اشرف المحصورات لاشتمالها اى لكون الموجبة الكلية مشتملة (على شرفين الايجاب) بدل من الشرفين (والكلية) عطف على الايجاب فالحاصل ان الضرب الاول لكون نتيجته مشتملة على الشرفين المذكورين جعل فى المرتبة الاولى (و) الضرب (الثانى ينتج السالبة الكلية وهى) اى السالبة الكلية (اشرف من الموجبة الجزئية) التى هى نتيجة الضرب الثالث (لان شرف الكلية لكونه) اى شرف الكلية (من وجوه متعددة لكونه) اى الكلى (شاملا) لجميع الافراد (ومضبوطا) من جهة انه لايشذ عنه فرد (ونافعا فى العلوم ازيد) خبران (من شرف الموجبة الجزئية و) الضرب (الثالث ينتج الموجبة الجزئية وهى) اى الموجبة الجزئية (اشرف من السالبة الجزئية) التى هى نتيجة الضرب الرابع (لان فيه) اى الموجبة الجزئية (شرفا واحدا وهو) اى الشرف الواحد (الايجاب وليس فى نتيجة) الضرب (الرابع شئ من الشرفين) المذكورين فلذا جعل كل ضرب فى مرتبة الثانى فى الثانية والثالث فى الثالثة والرابع فى الرابع كما ترى ثم لما فرغ من بيان الاشكال الاربعة شرع فى بيان ما منه تركيبها فقال ﴿والقياس الاقترانى﴾ ان تركب من حمليات صرفة تسمى اقترانيا حمليا والا فشرطيا والاقترانى الشرطى خمسة اقسام هذا هو المراد من قول الشارح (خمسة اقسام من وجه اخر) اى من جهة التركيب لا من جهة الاشكال (لانه) اما مركب من متصلتين او من منفصلتين او من متصلة وحملية او من منفصلة وحملية او من متصلة ومنفصلة كما سيأتى فيكون خمسة اقسام واما كونه ستة اقسام بسبب قول المص ﴿اما مركب من حمليتين﴾ فشئ لا نظر له فى هذا المقام لانه مذكور ههنا تكرارا رعاية للاطراد على مايدل عليه قوله ﴿كما مر﴾ (من غير مرة) واحدة بل مرات فعلم انه لا اعتبار للمعطوف عليه فى تحصيل الاقسام بل المعتبر فيه انما هو المعطوف بقوله ﴿واما﴾ مركب ﴿من﴾ قضيتين شرطيتين ﴿متصلتين﴾ بشرط ان لاتكونا اتفاقيتين وان لا تكون احديهما اتفاقية والاخرى لزومية بل بشرط ان تكونا لزوميتين مثاله كأن ﴿كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس

طالعة فالارض مضيئة﴾ (لان ملزوم الملزوم ملزوم) هذا علة لانتاج هذا القياس بهذه النتيجة ولو قلنا علة لكون طلوع الشمس ملزوما لاضاءة الارض لكان اظهر اذ المراد ههنا من الملزوم الاول المضاف الى الملزوم الثانى طلوع الشمس ومن الملزوم الثانى المضاف اليه للملزوم الاول وجود النهار ومن الملزوم الثالث الواقع خبرا لان اضاءة الارض فكون طلوع الشمس ملزوما لاضاءة الارض انما هو بواسطة كونه ملزوما لوجود النهار الذى هو ملزوم لاضاءة الارض فى الظاهر ثم اعلم ان الحد الاوسط المشترك بين المقدمتين فى هذا القسم اما جزء تام منهما بان يكون مقدما بكماله او تاليا بكماله فى كل منهما كما كان كذلك فى المثال المذكور او جزأ غير تام منهما بان يكون جزأ من المقدم او من التالى او جزأ تام من احديهما غير تام من الاخرى فهذه ثلثة اقسام لكن القريب الى الطبع هو الاول ولا يستعمل فى الكتب الا ذلك وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط اما تال فى الصغرى ومقدم فى الكبرى او تال فيهما او مقدم فيهما او مقدم فى الصغرى وتال فى الكبرى فالاول هو الشكل الاول والثانى هو الشكل الثانى والثالث هو الشكل الثالث والرابع هو الشكل الرابع واما امثلتها فمثال الاول مذكور فى المتن ومثال الثانى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل موجودا فالنهار موجود فليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود ومثال الثالث كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فقد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ومثال الرابع كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة وكلما كانت الارض مضيئة فالنهار موجود فقد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وشرائط انتاج هذه الاشكال كما كان فى الحمليات من غير فرق ﴿واما﴾ مركب ﴿من منفصلتين﴾ بشرط ان تكونا عناديين مثاله كأن ﴿كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد﴾ اما اثبات الصغرى فهكذا لانه اما ان ينقسم بمتساويين كالاربعة والستة اولا ينقسم بمتساويين كالثلثة والخمسة واما اثبات الكبرى فهكذا (لانه اما ان ينقسم الى المنقسم بمتساويين) كالثمانية (اولا ينقسم) كالعشرة ﴿ينتج

كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد ﴾ قال بعض
اهل الحساب زوج الزوج هو عدد يقبل التنصيف الى الواحد
وزوج الفرد هو عدد لا يقبل التنصيف الى الواحد كالستة والعشرة
وقال بعضهم ان قبل التنصيف مرة واحدة فقط فهو زوج الفرد
كالعشرة وان قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد
فهو زوج الزوج وان لم ينته فهو زوج الزوج والفرد كالعشرين
ثم علل الشارح انتاج هذا القياس هذه النتيجة بقوله (لان الصادق
من المنفصلة الاولى) التى هى الصغرى اعنى قوله كل عدد اما زوج
واما فرد (ان كان) اى الصادق (الفردية) خبر كان (فهى) اى الفردية
(احدى اقسام النتيجة) اعنى قوله كل عدد فهو اما فرد (وان)
لم يكن الصادق الفردية بل (كان الزوجية وهى) اى والحال ان الزوجية
(منحصرة فى قسمين) احدهما زوج الزوج والاخر زوج الفرد (كان
الصادق) جواب ان (احد قسميها المذكورين فى النتيجة) ظرف
المذكورين (ايضا) اى كما كانت الفردية احد اقسام النتيجة (فيصدق
النتيجة المركبة من الاقسام الثلثة قطعا) كما سبق آنفا اعلم ان شرط انتاج
هذا القياس ايجاب المقدمتين وكلية احديهما وصدق منع الخلو عليهما
وينعقد الاشكال الاربعة فى هذا القسم ايضا بحسب الطرفين المشاركين
﴿ واما ﴾ مركب ﴿ من حملية ومتصلة ﴾ بشرط ان يكون المتصلة
موجبة وينعقد فى هذا القسم ايضا الاشكال الاربعة والمذكور فى المتن
مثال الشكل الاول وهو كائن ﴿ كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم ﴾ (لان الصادق)
بيان لعلة انتاج هذا القياس هذه النتيجة (على كل ما صدق عليه اللازم
صادق على الملزوم) المراد من الصادق الاول الجسم ومن ما فى كل ما
افراد الحيوان ومن اللازم الحيوانية ومن الصادق الثانى الجسم
ايضا ومن الملزوم الانسانية (قطعا) وجزما ﴿ واما ﴾ مركب ﴿ من
حملية ومنفصلة ﴾ مثاله كائن ﴿ كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل
زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين ﴾
(لان المساوى لاحد المعاندين معاند للآخر) هذا بيان علة انتاج هذا
القياس هذه النتيجة والمراد بالمساوى المنقسم بمتساويين وبالاحد الزوج

وبالمعاندين الزوج والفرد وبالاخر الفرد فالمعنى المنقسم بمتساويين
المساوى للزوج الذى هو معاند للفرد معاند له اى للفرد كما كان الناطق
المساوى للانسان الذى هو معاند للفرس معاند له اى للفرس ثم اعلم انه
ينعقد فى هذا القسم ايضا وفى القسم الآتى الذى هو خامس الاقسام
الخمسة الاشكال الاربعة على ما جوزه العقل وان فهم من سكوت
القطب فيهما عدم الانعقاد وذلك بين على اهله ﴿ واما ﴾ مركب
﴿ من متصلة ومنفصلة ﴾ مثاله كائن ﴿ كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا
فهو اما ابيض او اسود ﴾ وعلة انتاجه هذه النتيجة ما قاله الشارح هكذا
(لان انقسام كل قسم مما صدق عليه اللازم يستلزم) ذلك الانقسام (انقسام
الملزوم) المراد من كل قسم الحيوان ومن انقسامه انقسامه الى الابيض
والاسود ومما فى مما عبارة عن القسم والمراد من اللازم الحيوان ايضا
ومن الملزوم الانسان فالمعنى ان انقسام الحيوان الى الابيض والاسود
يستلزم انقسام الانسان اليهما (فهذه) المذكورات (هى الاقسام الخمسة
الاقترانية) الشرطية (واستيفاء البحث) آه اشارة الى جواب سؤال مقدر
بان يقال نعم عرفت ان هذه هى الاقسام الخمسة ولكنك لم تذكر شروط
انتاجها وادلته مستوفيا والحال انه لازم ان تذكره لانى مبتد فى هذا
الفن فاجاب عنه بقوله (استيفاء البحث فى تحقيق انتاجها) بذكر
شروطها وادلتها التفصيلية مرهون (فى المطولات) من الكتب
المنطقية فان اردته فارجع اليها لما جعل الشارح القلم الذى كان يكتب به
ما يتعلق بمباحث القياس الاقترانى فى مقلمته اخذ قلما آخر ليكتب به ما يتعلق
بمباحث القياس الاستثنائى فكتب هذا القول (واما القياس الاستثنائى)
الذى هو المركب دائما من مقدمة شرطية ومقدمة واضعة اى استثناء
عين المقدم او مقدمة رافعة اى استثناء نقيض التالى (فلا يخلو من ان يكون
شرطية) اى مقدمته الشرطية (متصلة) خبر يكون (او منفصلة حقيقية
او مانعة الجمع او مانعة الخلو فالمتصلة) يعنى ان الاستثنائى الذى كانت
شرطيته متصلة (ينتج بوضع المقدم) اى باستثناء عين المقدم كقولك
فى ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة (وضع
التالى) مفعول ينتج اى عين التالى وهو فالنهار موجود (و) ينتج (برفع

التالى) اى باستثناء نقيض التالى كقولك فى المثال المذكور لكن النهار ليس بموجود (رفع المقدم) ونقيضه وهو فالشمس ليست بطالعة وانما انتج فى الاول كذلك لئلا يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم وفى الثانى كذا لئلا يلزم وجود الملزوم بدون اللازم فاعرف (اثنان) اى هذا الانتاج اثنان احدهما عين التالى والاخر نقيض المقدم (و) ينتج (الحقيقية) اى الاستثنائى الذى كانت شرطية منفصلة حقيقية ينتج (بوضع كل من الجزئين) اى المقدم والتالى (رفع الاخر) يعنى ينتج بوضع المقدم رفع التالى وبوضع التالى رفع المقدم (و) ينتج (برفع كل واحد منهما) اى الجزئين (وضع الاخر) يعنى ينتج برفع المقدم وضع التالى وبرفع التالى وضع المقدم وانما كان هذه الانتاجات هكذا لاجل وقوع المعاندة بين اجزاء المنفصلة الحقيقية كما لا يخفى وذلك الانتاجات (اربعة و) ينتج (مانعة الجمع بوضع كل واحد منهما) اى الجزئين (رفع) الجزء (الاخر فقط) يعنى ولا ينتج برفع كل منهما وضع الاخر لجواز ارتفاع كل منهما معا فيها (اثنان) تذكر ما سبق فى مثله من التقرير (و) ينتج (مانعة الخلو برفع كل منهما وضع الاخر فقط) يعنى ولا ينتج بوضع كل منهما رفع الاخر لجواز اجتماع كل منهما معا فيها كما عرفت فى باب القضايا (اثنان فصار مجموع المنتجات) فى القياس الاستثنائى (عشرة و العقيمة) اى غير المنتجة (ستة اثنان فى المتصلة) احدهما استثناء عين التالى لانتاج عين المقدم والاخر استثناء نقيض المقدم لانتاج نقيض التالى (واثنان فى مانعة الجمع) احدهما استثناء نقيض المقدم لانتاج عين التالى والاخر استثناء نقيض التالى لانتاج عين المقدم (واثنان فى مانعة الخلو) احدهما استثناء عين المقدم لانتاج نقيض التالى والاخر استثناء عين التالى لانتاج نقيض المقدم (هذا) الذى ذكرناه (هو الكلام الكلى) فى بيان انتاج القياس الاستثنائى (والى بعض ما ذكرناه اشار) الشيخ المصنف (بقوله) ﴿ اما القياس الاستثنائى فا ﴾ لمقدمة ﴿ الشرطية الموضوعة فيه ﴾ اى القياس الاستثنائى ﴿ ان كانت ﴾ تلك الشرطية ﴿ متصلة موجبة لزومية ﴾ فيه اشارة الى شرط من شروط القياس الاستثنائى وهو كون المقدمة الشرطية موجبة سواء كانت متصلة او منفصلة ﴿ فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى ﴾ مثاله كائن ﴿ كقولنا ان كان هذا انسانا ﴾ هذا هو المقدم ﴿ فهو حيوان ﴾

وهذا هو التالى و مجموعهما المقدمة الشرطية ﴿ لكنه انسان ﴾ هذا استثناء عين المقدم ﴿ ينتج انه ﴾ اى الانسان ﴿ حيوان ﴾ وهذا عين التالى وانما انتج استثناء عين المقدم عين التالى ﴿ لان وجود الملزوم ﴾ كوجود الانسان مثلا (يستلزم وجود اللازم) كوجود الحيوان مثلا والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم ﴿ واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم ﴾ مثاله كائن (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان) هذا اى قوله فهو حيوان هو التالى وقوله (لكنه ليس بحيوان) استثناء نقيضه وهو (ينتج انه ليس بانسان) وهو نقيض المقدم وانما انتج استثناء نقيض التالى نقيض المقدم (لان عدم اللازم) كعدم الحيوان مثلا (يستلزم عدم الملزوم) كعدم الانسان مثلا وانما قلنا فى العلة السابقة وفى هذه العلة مثلا لان تينك القاعدتين ليستا مخصوصتين بهذه المادة بل تجريان فى كل مادة توجد فيها اللزوم (ولا ينتج استثناء عين التالى ولا استثناء نقيض المقدم شيئا) يعنى لا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم لجواز كون التالى اعم من المقدم ومعلوم ان الاعم لا يستلزم الاخص لانك اذا قلت لكنه حيوان بعد قولك كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لا يلزم منه ان يكون ما اشير اليه انسانا لجواز كون فرسا وكذا لا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى لجواز كون نقيض المقدم اعم من نقيض التالى وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام ومعلوم ان تحقق العام لا يستلزم تحقق الخاص فانك اذا قلت لكنه ليس بانسان بعد القول المذكور لا يلزم منه ان يكون ما اشرت اليه ليس بحيوان لجواز كونه فرسا عند انتفاء الانسانية (فالاستثناء اعم من الوضع) اى الايجاب (ويسمى) اى الاستثناء الاعم من الوضع (استثناء العين و) اعم (من الرفع) اى السلب (ويسمى) اى الاستثناء الاعم من الرفع (استثناء النقيض فان قلت) ايها السائل معترضا على المصنف من حيث انه اراد بقوله فاستثناء عين المقدم ينتج عن التالى واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم ان لا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم وان لا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى كما صرح به فى الشرح (هذا) المذكور اعنى عدم انتاج استثناء عين التالى عين المقدم واستثناء نقيض المقدم نقيض التالى (صحيح) واقع (فيما اذا كانت الملازمة) بين المقدم والتالى (عامة) اى فى مادة يكون المحمول اعم من الموضوع كقولنا ان كان هذا

انسانا فهو حيوان (اماذا كانت) تلك الملازمة (متساوية) كقولنا
ان كان هذا انسانا فهو ناطق (فاستثناء عين كل) اى كل واحد من المقدم
والتالى (ينتج عين الاخر) كقولنا ان كان هذا انسانا فهو ناطق لكنه
انسان ينتج انه ناطق لكنه ناطق ينتج انه انسان (و) كذا (استثناء نقيض
كل) منهما (ينتج نقيض الاخر) كقولنا ان كان هذا انسانا فهو ناطق
لكنه ليس بانسان ينتج انه ليس بناطق لكنه ليس بناطق ينتج انه ليس
بانسان (كما قال) صاحب الفصول (فى) كتابه المسمى باسم (الفصول
ان الحكم قطعى فى الصور الاربعة) وهى ماذكرناه آنفامع امثلته (قلت)
فى جوابك الملازمة (المتساوية فى الحقيقة) ونفس الامر (ملازمتان)
لاملازمات اربعة وان تريها فى الظاهر كذلك (فكل حكمين) اعنى انتاج
عين المقدم باستثناء عين التالى وعكسه وانتاج نقيض المقدم باستثناء
نقيض التالى وعكسه (من الاربعة المذكورة هى) راجع الى كل حكمين
وتأنيثه باعتبار الخبر (الملازمة) اى ملازمة واحدة (بين الملازمتين الاترى)
ايها المعترض (ان استلزام وجود اللازم) اى الناطق الذى هو التالى
(وجود الملزوم) اى الانسان الذى هو المقدم (فيها) اى فى الملازمة
المتساوية (ليس من حيث انه) اى اللازم (لازم بل من حيث انه ملزوم)
هذا فى صورة استثناء عين التالى وانتاج عين المقدم (وكذا استلزام
عدم الملزوم عدم اللازم لا من حيث انه ملزوم بل من حيث انه لازم)
وهذا فى صورة استثناء نقيض المقدم وانتاج نقيض التالى هذا جواب
الشارح لذلك المعترض ولكنه لواجاب بان قال انه من قبيل خصوص
المادة كما اجاب به بعض الافاضل لكان اقطع لعرف الاعتراض
﴿وان كانت﴾ اى الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى ﴿منفصلة
حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين﴾ من المقدم والتالى ﴿ينتج نقيض
الاخر﴾ يعنى استثناء عين المقدم ينتج نقيض التالى هكذا العدد امازوج
واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واستثناء عين التالى ينتج نقيض
المقدم هكذا العدد امازوج واما فرد لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج
وانما يكون كذلك (لان وجود احد المعاندين صدقا) تمييز (يستلزم
عدم الاخر) اذالزوج معاند للفرد فاذا وجد الزوج لايوجد الفرد
واذاوجد الفرد لايوجد الزوج والايلزم اجتماع النقيضين وان لم يوجد

لفظ من فى من المقدم
والتالى لبيان الاحد
لا للتبعيض منه

احدهما يلزم ارتفاع النقيضين وكلاهما باطلان (فهذا) الحكم كائن
(فى) المنفصلة (الحقيقية و) المنفصلة (مانعة الجمع) غيران الارتفاع معا
لايستلزم ارتفاع المعاندين فى مانعة الجمع اذهى تمنع الاجتماع لا الارتفاع
﴿واستثناء نقيض احدهما﴾ اى احد الجزئين من المقدم والتالى ﴿ينتج
عين الاخر﴾ يعنى ان استثناء نقيض المقدم ينتج عين التالى هكذا العدد
اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واستثناء نقيض التالى
ينتج عين المقدم هكذا العدد امازوج واما فرد لكنه ليس بفرد ينتج انه
زوج وانما يكون كذلك (لان عدم احد المعاندين كذبا يستلزم وجود الاخر
وهذا) الحكم كائن (فى الحقيقية ومانعة الخلو ولفظ الكتاب ساكت
عن التفصيل) يعنى ان المصنف لم يفصل هذا البحث فى كتابه هذا (والاصل
ماذكرناه) بان قلنا فهذا فى الحقيقية الخ او بان قلنا واما القياس الاستثنائى
فلا يخلو الخ (وعليه) خبر مقدم اى على الاصل الذى ذكرناه (التعويل)
مبتدأ مؤخر اى الاعتماد (والامثلة) اى امثلة تلك الاحكام (غير خافية)
عليك وغير مستورة عنك (ومن ابواب المنطق ابواب الصناعات الخمس)
التى سيأتى ذكرها (لان المنطق كما يبحث عن الصورة) اى عن صورة
القياس كالاشكال الاربعة ونحوها (يبحث) ايضا (عن المادة) اى عن
مواد القياس ليعصم الذهن عن الخطأ فى مادة الفكر ايضا فان قلت لاى
شئ اخر بحث المواد عن بحث الصور مع ان الانسب عكسه قلت ان البحث
عن الصورة هو المعتمد عليه فى الفن على ماذكره السيد السند فى شرحه
على المواقف فلذا قدم بحث الصور واخر بحث المواد (فلما تم التلويح)
اى الاشارة فيه اشارة الى ان بحث المصنف جزئى وكليه فى المطولات فتدبر
(الى مباحث الصورة اشار الى مباحث المادة ايضا) اى كما اشار الى مباحث
الصورة (فقال من جملة الصناعات الخمس) ﴿البرهان﴾ وفى اسناد
قوله من جملة الصناعات اه الى المصنف مع انه ليس من المتن اشارة الى
شيئين الاول ان قوله البرهان مبتدأ مؤخر لخبر مقدم محذوف والثانى
ان ذلك المحذوف المقدر منوى كانه مذكور ﴿وهو﴾ اى البرهان فى اللغة
مطلق الحجة وفى اصطلاح المنطق ﴿قياس مؤلف من مقدمات يقينية﴾
اى قضيتين فصاعدا وانما قال من مقدمات تنبيها على ان القضية
اذا جعلت جزء قياس تسمى مقدمة على مافى شرح مختصر الاصول
﴿لانتاج اليقين﴾ (اعم) اى تلك المقدمات اليقينية اعم (من ان تكون

ضرورية) ابتداء بلا حاجة الى الكسب من غيرها وهى الضروريات
اليقينيات الست (اومكتسبة منها) اى من الضروريات هى اى المكتسبة
من الضروريات النظريات (فالقياس) اى لفظه (جنس) قريب للبرهان
كالحيوان للانسان (يتناول) اى القياس (الاقيسة) جمع قياس ومفعول
يتناول (الخمسة) البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة (و) لفظ
(المؤلف) انما (ذكر) فى التعريف (ليتعلق به قوله من مقدمات) اى
من الجارة فى قوله من مقدمات يقينية (وهو) اى قوله من مقدمات
يقينية فصل من وجه (يخرج)عن التعريف (الخطابة والجدل وغيرهما)
من الشعر والمغالطة (وقوله لانتاج اليقين) ليس للاحتراز عن شئ بل
لتكميل اجزاء الحد اذهو (غاية ذكره) المصنف (ليشتمل التعريف) المذكور
اعنى تعريف البرهان (على العلل الاربع) فيكون احسن التعاريف
لان ما يشتمل على العلل الاربع احسن مما هو مشتمل على الثلث وهو احسن
مما دونه وهكذا وهى اى العلل الاربع العلة المادية والعلة الصورية
والعلة الفاعلية والعلة الغائية فالعلة المادية هى التى يكون المعلول معها
بالقوة والعلة الصورية هى العلة التى يكون المعلول معها بالفعل والعلة
الفاعلية هى العلة التى يكون منها وجود المعلول والعلة الغائية هى العلة
التى يكون لاجلها وجود المعلول (فالمؤلف اشارة الى الصورة) اى العلة
الصورية (بالمطابقة و) اشارة (الى الفاعل) اى العلة الفاعلية (بالالتزام)
قيل ان دلالته على الصورة بالالتزام ايضا لكنه عبر عنها بالمطابقة لكمال
وضوحها (وهو)اى الفاعل ههنا (القوة العاقلة) بمعنى النفس الناطقة
لابمعنى خزينتها اذ كل مؤلف بفتح اللام لابد له من مؤلف بكسر اللام
فهو ههنا النفس الناطقة (والمقدمات مادة) اى لفظ المقدمات اشارة
الى العلة المادية (ولانتاج اليقين غاية)اى اشارة الى العلة الغائية ومن المنافع
ان يعلم ان كل مركب يصدر عن الذى هو مختار لامجبور فى فعله لابد له
اى لذلك المركب من علل اربع وهى ماذكرناه قيل قول الشارح فالمؤلف
اشارة الخ وكل مركب يصدر عن الذى هو مجبور فى فعله لابد له من ثلثة
علل المادية والصورية والفاعلية وكل بسيط يصدر عن الذى هو مختار
فى مافعله لابد له من علتين الفاعلية والغائية وكل بسيط يصدر عن الذى
هو موجب ومجبور فى فعله لابد له من علة واحدة فقط وهى الفاعلية

﴿ واليقينيات ﴾ التى يتركب منها البرهان ﴿ ستة ﴾ اى ستة اقسام
(لان حكم العقل) اى تصديق العقل (بها) اى باليقينيات (اما) كائن
(بلا استعانة من الحس) الظاهرى اوالباطنى (او) كائن (معها)اى مع
استعانة الحس (والاول) اى ما كان تصديق العقل به بلا استعانة
من الحس (ان لم يتوقف على وسط حاضر فى الذهن)ولم يحتج الى الدليل
ولا التنبيه بل يحصل بمجرد ملاحظة الطرفين (فهو الاوليات)وسيأتى
مثالها ومابعدها فى المتن (وان توقف) ذلك على وسط حاضر فى الذهن
(فهو قضايا قياساتها معها والثانى) اى ما كان تصديق العقل وجزمه به
مع الاستعانة من الحس (اما ان لايتوقف اليقين) اى حصول الجزم
واليقين (به) اى بذلك الحكم و التصديق (بعد الاحساس على شئ)
متعلق بلا يتوقف (واحد) من التجربة وغيرها (او يتوقف) عليه
(والاول)اى مالا يتوقف عليه (المحسوسات فالاحساس ان كان بالحس
الظاهر) من الحواس الظاهرة التى هى السمع والبصر والشم والذوق
واللمس (فهو المشاهدات وان كان) اى الاحساس (بالحس الباطن)
من الحواس الباطنة التى هى الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة
والمتصرفة (فهو الوجدانيات وان توقف) حصول الجزم واليقين به
بعد الاحساس على شئ واحد من التجربة وغيرها (فالحس اما حس
السمع وهو المتواترات فانها) اى المتواترات (تتوقف) فى بلوغها حد التواتر
(على حكم العقل بامتناع) متعلق بالحكم (تواطئ المخبرين) واتفاقهم
(على الكذب اوغيره) اى غير حس السمع (فان توقف على تكرار
المشاهدات فهو المجربات وان توقف)اى حصول اليقين (على الحدس
فهو الحدسيات وهذا)الذى ذكرناه (وجه الضبط) اى ضبط اليقينيات
الست (لا الحصر العقلى) وهو ان يجعل العقل الاقسام منحصرة فى عدد
بلا تجويز نقصانها ولا زيادتها (والى تعدادها) اى اليقينيات (اشار)
المصنف (بقوله احدها) اى اليقينيات الستة ﴿ اوليات ﴾ وهى التى
يحكم فيها العقل السليم حكما جازما بمجرد تصور الطرفين مع ملاحظة
النسبة بينهما مثالها كائن ﴿ كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل ﴾
المقدارى ﴿ اعظم من الجزء ﴾ المقدارى (فهذين الحكمين) للعقل اى
ان يحكم العقل بان الواحد نصف الاثنين وبان الكل اعظم من جزئه

(لايتوقفان الاعلى تصور الطرفين) مع ملاحظة النسبة بينهما (فمن وهم) هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر مع الاشارة الى ان ذلك السؤال المقدر عبارة عن مجرد الوهم وضعيف غاية الضعف وهو ان يقال كيف يكون الكل اعظم من جزئه فى كل مادة بل قد يكون على العكس كداء الفيل ومرضه فان داء ذى الداء غالب عليه ومجزله فيكون لامحالة اكبر منه فيلزم منه ان يكون مرض الفيل اعظم من الفيل فاجاب بقوله فمن وهم (ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كما) كان كذلك (فى داء الفيل) ومرضه (فهو) اى المتوهم (لم يتصور معنى الكل والجزء) لان داء الفيل جزء والفيل مع دائه لامجرداعنه كل ولاريب فى انه اعظم منه على هذا التقدير ﴿و﴾ ثانيها ﴿مشاهدات﴾ وهى التى يحكم فيها العقل السليم حكما قطعا بواسطة مشاهدته (وتسمى) اى المشاهدات (محسوسات ايضا) اى كما سميت مشاهدات مثالها كائن ﴿كقولنا الشمس مشرقة﴾ (فالمدرك) اى ماوقع عليه الادراك فى هذه المادة كائن (بالبصر) اى بحس البصر ﴿و﴾ كقولنا ﴿النار محرقة﴾ (فى المحسوس باللمس) اى بحس اللمس الجار مع المجرور يجوز ان يكون ظرفا مستقرا صفة اوحالا اوخبر المبتدأ محذوف اى هذا فى المحسوس اه وقد تفنن به الشارح فى عبارته ﴿و﴾ ثالثها ﴿مجربات﴾ وهى التى يحكم فيها العقل حكما قطعا بواسطة قياس خفى حاصل دفعة عند تكرر مشاهدة ترتب الحكم على التجربة مثالها كائن ﴿كقولنا شرب السقمونيات﴾ وهو بفتح السين وسكون القاف لغة يونانية ثم عرب ويعبر عنه فى لسان الاطباء بالمحمودى ﴿يسهل الصفراء﴾ (اذ) اى لانه (لو لم يسهلها) اى الصفراء (لما وقع الاسهال عقيب شربها كليا او اكثريا فيتوقف اليقين فيها) اى فى المجربات او السقمونيات (على تكرار المشاهدة) ﴿و﴾ رابعها ﴿حدسيات﴾ وهى التى يحكم فيها العقل بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة بالحدس الذى هو بفتح الحاء او بكسرها ملكة الانتقال من المبادى الى المطالب كما فسره الشارح بقوله (اى مقدمات يحصل اليقين) والجزم (فيها) اى المقدمات (بسنوح المبادى والمطالب) وظهورهما (للذهن دفعة واحدة وهو المعنى) والمقصود (بالحدس ولاحركة فيه) اى فى الحدس فان قلت هذا وقع معارضا لما سبق من التعريف لانه صرح فيما سبق كون الانتقال فى الحدس

وصرح ههنا عدم كونه لان المراد من الحركة المنفية هو الانتقال قلت المراد من المنفى التدريجى لا الدفعى على مايؤيده قوله (بخلاف الفكر فانه تدريجى لادفعى ولذا) اى ولاجل كون الفكر تدريجيا لادفعيا (قد يكون (اختلاف الناس فيه) اى فى الفكر (بالسرعة والبطوء) يعنى ان بعض الناس يكون سريعا فى الفكر الذى هو ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول يعنى يرتب مقدمات القياس بالسرعة وقد يكون بطيئا فيه (اما فى الحدس) المذكور (فليس) اختلاف الناس (الا بالقلة والكثرة) يعنى يكون بعض الناس كثير الحدس فيصل الى مطلوبه دفعة فى اغلب الازمان ويكون بعضهم قليل الحدس فيصل الى مطلوبه دفعة لكن لافى اغلب الازمان بل فى بعض الازمان ويحتاج فى اغلب الازمان الى ترتيب امور معلومة ليصل الى مطلوبه (لانه) اى الحدس (دفعى) لاتدريجى فلا يتصور فيه السرعة والبطوء بل يكون فيه القلة والكثرة والوجود والعدم فلذا لايكون الحدسيات حجة على الغير لجواز ان لايوجد فيه الحدس اصلا وكذا المجربات لجواز ان لايحصل له التجربة اصلا مثاله كائن ﴿كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس﴾ فان العقل حكم على القمر بان نوره مستفاد من الشمس (بواسطة مشاهدة تشكلاته) النورية (المختلفة) صفة للتشكلات (قربا وبعدا) تمييزان (منها) اى من الشمس وذلك لان القمر اذا كان قريبا من الشمس يكون نوره اقل وجرمه اصغر لغلبة نور الشمس عليه كما تراه كذلك فى اول الشهر واخره واذا كان بعيدا منها يكون نوره اكثر وجرمه اكبر لعدم غلبة نور الشمس عليه كما تراه كذلك فى اواسط الشهر ﴿و﴾ خامسها ﴿متواترات﴾ (وهى) اى المتواترات (القضايا التى يحكم العقل بها) اى فيها (لانها) اى يحكم لاجل انها (نقلها قوم) اى جماعة (يستحيل العقل) اى يرى محالا (تواطئهم) اى اتفاق القوم (على الكذب) فى كل مانقلوه (و) لايشترط ان يكون المخبرون منحصرين فى عدد وان شرطه بعض من الناس بل (مصداقه حصول اليقين) اى مايدل على صدق ذلك الحكم حصول اليقين سواء حصل ذلك اليقين بخبر اربعة اواربعين مثالها كائن ﴿كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ادعى النبوة﴾ بان قال قد بعثنى الله اليكم لانبئكم امره ونهيه ﴿واظهر المعجزة﴾ التى خلقها الله تعالى ﴿على يده﴾ الشريفة لتدل على صدقه فيما ادعاه من النبوة والرسالة وانما كان ذلك

تواترا عندنا (فانه كعلمنا بالبلدان النائية) اى البعيدة كمكة و بغداد و بخارى
(والامم الماضية) اى السابقة كامة موسى وعيسى عليهما السلام مثلا يعنى
كما كان علمنا بالبلدان البعيدة والامم السابقة تواترا بسبب انه حصل لنا
يقينا فى وجودهما كذلك كان علمنا بان محمدا عليه الصلاة والسلام فى كل
الليالى والايام والشهور والاعوام على التوالى والدام ادعى الرسالة واظهر
المعجزة الباهرة على يده الطاهرة تواترا عندنا بسبب انه حصل لنا علم اليقين
فى ذلك ﴿و﴾ سادسها ﴿قضايا قياساتها معها﴾ وتسمى ايضا
فطريات وهى التى يحكم العقل فيها حكما قطعا بواسطة القياس الخفى
اللازم لتصورات الاطراف مثالها كأن ﴿كقولنا الاربعة زوج﴾ لا فرد
وانما قال وحكم العقل به ﴿بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو﴾ اى
الوسط ﴿الانقسام﴾ اى انقسام الاربعة ﴿بمتساويين﴾
(فان الذهن) اى العقل (يرتب فى الحال) اى فى زمان حاضر قليل
(ان الاربعة منقسمة) فى حد ذاتها (بمتساويين وكل ما كان كذلك)
اى وكل منقسم بمتساويين (فانه زوج) لا فرد (فالاربعة زوج) لا فرد
ولما فرغ الشارح من شرح ما هو اول الصناعات الخمس اراد ان يشرح
ما هو ثان منها فقال (والثانى من الصناعات الخمس) ﴿الجدل﴾ (وهو)
اى الجدل فى اللغة القوة والمشهور انه فى اللغة بمعنى المجادلة التى يعبر عنها
فى التركى بغوغا و فى الفارسى بستيز وفى الاصطلاح ﴿قياس﴾ هذا
(جنس) شامل لجميع الاقيسة ﴿مؤلف من مقدمات مشهورة﴾ (وهذا
فصل) يخرج عن التعريف ما عداه من الاقيسة (و يختلف) تلك
المقدمات المشهورة التى هى وقع فصلا للجدل (باختلاف الازمان
والامكنة والاقران) وغيرها لان سبب شهرتها اما اشتمالها على مصلحة
عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما فى طبايعهم من الرقة كقولنا
مراعاة الضعفاء محمودة واما غيرهما نحو سلامة الانسان فى حفظ اللسان
ونحو السلامة فى الوحدة ونحو الحياء من الايمان مع انه قد يكون سلامة
الانسان فى تكلم اللسان وقد يكون السلامة فى الكثرة وقد يكون الحياء مانعا
للرزق وقد يكون مراعاة بعض الضعفاء من قبيل سمن كلبك ليأكلك
فعلم ان ما يكون مشهورا لاشتماله على المصلحة العامة لا يختلف وما عداه
قد يختلف كما عرفت ﴿و﴾ الثالث من الصناعات الخمس ﴿الخطابة
وهو﴾ اى الخطابة فى اللغة بكسر الخاء المعجمة اسم من قولهم خطب

الخطيب اى وعظ و يقال قام فلان خطيبا اى واعظا وفى الاصطلاح
﴿قياس مؤلف من مقدمات مقبولة﴾ صادرة ﴿من شخص معتقد﴾
اسم مفعول ﴿فيه﴾ هذا يناسب ان يكون بحذف مضاف اى
فى حقه او فى قوله وذلك لكونه مؤيدا من عند الله تعالى بالمعجزة والكرامة
(كنبى وولى) او لكونه مختصا بعقل زائد ودين كامل كارباب
العلوم واصحاب الزهد والتقوى ﴿او﴾ مؤلف من مقدمات
﴿مظنونة﴾ (معتقد فيها) اى فى المظنونة (اعتقادا راجحا) مع تجويز
نقيضها وانما قلنا كذلك لانه لو لم يقل كذلك ليكون يقينا لا ظنا (نحو قولنا
هذا الحائط ينهدم لانه ينتثر منه التراب وكل حائط ينتثر منه التراب ينهدم
فهذا الحائط ينهدم) ﴿و﴾ الرابع من الصناعات الخمس ﴿الشعر﴾
وهو فى اللغة العلم وفى الاصطلاح ﴿قياس مؤلف من مقدمات تنبسط﴾
مآله الى تفرح ﴿منها﴾ اى من المقدمات ﴿النفس﴾ اى نفس السامع
(نحو) شرب الخمر يورث السرور والنشاط لان (الخمر ياقوتة سيالة)
وكل شئ هذا شانه شربه يورث السرور والنشاط فشرب الخمر يورث
السرور والنشاط ﴿او﴾ مؤلف من مقدمات ﴿تنقبض﴾ مآله
الى ان تتنفر منها النفس (نحو) اكل العسل يورث الندامة لان (العسل
مرة) اى تلخ (مهوعة) اذا قرئ على صيغة اسم المفعول يكون
بمعنى قوصولمش يعنى قوصوق واذا قرئ على صيغة اسم الفاعل يكون
بمعنى قوصدور يجى وكل شئ هذا صفته اكله يورث الندامة فاكل
العسل يورث الندامة ﴿و﴾ الخامس من الصناعات الخمس ﴿المغالطة
وهى﴾ اى المغالطة فى اللغة التكلم فى مقابلة الخصم بالحدة ورفع الصوت
لاجل اسكاته وفى الاصطلاح ﴿قياس مؤلف من مقدمات شبيهة
بالحق﴾ (ولا يكون حقا) وتلك المشابهة اما من حيث الصورة او من حيث
المادة مثال الاول كقولنا للصورة المرسومة على الورق او اللوح او الجدار
وامثالها هذه الصورة صهالة لانها فرس وكل فرس صهال
فهذه الصورة صهالة والغلط فيه ان اطلاق لفظ الفرس على تلك الصورة
ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز
والتشبيه فالكبرى كاذبة وان مجازا فى الصغرى وحقيقة فى الكبرى فهما
وان كانتا صادقتين الا ان الاوسط فيه ليس بمكرر واما من حيث المادة
فكاستعمال الطبيعية مكان الكلية مثل الانسان جنس لانه حيوان

والحيوان جنس فالانسان جنس (ويسمى) هذا القسم (سفسطة) اى علما مزخرفا ﴿ او ﴾ من مقدمات ﴿ شبيهة با ﴾ (لمقدمات) ﴿ المشهورة ﴾ (ويسمى) هذا القسم (مشاغبة) مأخوذ من الشغب الذى هو بمعنى تهيج الشر لان الخصم يؤلف مقدمات شبيهة بالمشهورة ليوقع خصمه فى الغلط المستلزم لتهيج الشر ﴿ او ﴾ من ﴿ مقدمات وهمية كاذبة ﴾ (كما) يقال (ان وراء العالم فضاء) بالمد مكان واسع بمعنى الساحة (لايتناهى) الى حد صفة الفضاء (وهذا القسم) اى المركب من الوهميات (ايضا) اى كالمركب من المشابهات بالحق او بالمشهورة (ان قوبل بها الحكيم) الذى هو صاحب البرهان (يسمى سفسطة وان) لم يقابل بها الحكيم بل (قوبل بها الجدل) بفتح الجيم وكسر الدال اى المجادل باللسان لالزام الخصم (يسمى مشاغبة فالمغالطة) اى اذا كان الامر كما ذكر آنفا فالمغالطة (منحصرة فى قسمين) البدل منهما او احدهما (السفسطة و) الاخر (المشاغبة) ولما اتم المصنف بيان الصناعات الخمس اراد ان ينبه على ما هو المعتمد عليه والاقوى من غيره فقال ﴿ والعمدة ﴾ (اى المعتمد عليه) اشارة الى انها مصدر على وزن كدرة ونصرة بضم اولهما بمعنى اسم المفعول ﴿ هو البرهان ﴾ المذكور اولا (لاغير) بضم الراء كقبل وبعد على ما قال البصريون او بالرفع والتنوين بتقدير اى وليس فيه غير على ما قال الزجاج او بالفتح مثل لا ريب فيه على ما قال الكوفيون (لان تحصيل العقائد الحقة) واثباتها (وتزييل العقائد الباطلة) وتسفيلها وابطالها (ليس) بمتيسر (الا به) اى بالبرهان (وليكن هذا اخر الرسالة) الاثيرية الكائنة (فى المنطق) كما كان اول دعوانا لا اله الا الله الملك الحق المبين واوسط دعوانا محمد رسول الله صادق الوعد الامين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذى اكرم علينا بطبع هذا الشرح الانيق والكشف الدقيق المسمى بخلاصة الميزان على الفنارى للفاضل الحاج محمد الفوزى فى مطبعة الحاج محرم افندى وقد توافق حسن ختامه فى اواخر صفر الخير لسنة اربع وثمانين ومأتين والف

سنه ١٢٨٤